الفهـــرس

حـــوار
تـكـويـن الـكـفـاءات
11

الوضـــع
الجامعة المغربية والقطاعات السوسيو اقتصادية القرب بالحجم الجهوي
2

الجهة الشرقية : رأسمال بشري واقتصاد معرفة وتنمية جهوية
15

اقتصاد المعرفة مثمر خاصة في تربة ملائمة : نموذج سيليكون فالي
26

إفتتاحية

شجرة التنمية تتغدى بالمعرفة 1

الوضـــع

الجامعة المغربية والقطاعات السوسيو اقتصادية : القرب بالحجم الجهوي
أحمد اخشيشن
وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي
2

الرأسمال البشري والتنمية العلمية والتقنية بالمغرب
البروفسور عمر فاسي
فهري الأمين الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات
5

إضـــاءات

البحث والتنمية بالمغرب وأفق المحلية
محمد سماني
مدير البحث والتنمية المغرب عضو الأكاديمية الفرنسية للتكنولوجيا
8

حـــوار

أحمد رضا الشامي
وزير الصناعة، والتجارة والتكنولوجيات الحديثة
تكوين الكفاءات مخطط اقلاع يستهدف أيضا الموارد البشرية
11

نموذج جامعة محمد الأول لوجدة شعب الامتياز
محمد الفارسي
رئيس جامعة محمد الأول لوجدة
12

الجهة الشرقية رأسمال بشري واقتصاد معرفة وتنمية جهوية
توفيق بودشيش
خبير اقتصادي، مدير التعاون الدولي وكالة الجهة الشرقية
15

اقتصاد المعرفة والتنمية الجهوية
البروفسور مصطفى بنونة
رئيس جامعة عبد المالك السعدي – تطوان
17

جامعة الأخوين، نموذج متميز بالمغرب
إدريس واعويشة
رئيس جامعة الأخوين
20

قطاع التكوين الخاص واقتصاد المعرفة
عبد الرحمان لحلو
رئيس جامعة مونديابوليس
22

اقتصاد المعرفة مثمر خاصة في تربة ملائمة نموذج سيليكون فالي
ربيعة العلامة
المدير العام لغرفة التجارة الأمريكية بالمغرب
26

التعاونات اللامركزية، واقتصاد المعرفة والأقطاب التكنولوجية
تنمية الشبكات
ايف دو لا كروا
مدير المعهد الفرنسي للجهة الشرقية
محمد الزاوي
المندوب العام لوكالة التعاون والتنمية
لشامبان أردين
29

مـؤطـر

علي غنام – مدير MED Z
القطب الفلاحي لبركان الحظيرة الصناعية لسلوان
القطب التكنولوجي لوجدة
32

عـــلامـــات

الموارد البشرية وسوق العمل مقاربة ترابية
عمر علوي
مدير عام أكرو كونسبت
33

طلبات... رهانات وفرص
مبارك بوفوسي – المدير الجهوي لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
36

صندوق تمويل المنطقة الشرقية، رافعة لتمويل وتنمية المقولات الصغرى والمتوسطة والشعب ذات القيمة المضافة القوية
عبد الكريم مهدي
مديرعام صندوق تمويل الجهة الشرقية (FIROGEST)
40

العولمة، والتنمية الداخلية وتعبئة الكفاءات البرازيل، روسيا، الهند والصين توضح الطريق
كريستيان ميليلي
باحث بالمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي جامعة باريس – غرب، نانتيرّ لا ديفونس
42

أقطاب التنافسية في مواجهة العولمة
مريم ماتري – تعد دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة جون مولان – ليون مركز البحث ماجيلان
فريق أوريستيك
45

مختصرات
48

Oriental.ma
مدير النشر : محمد المباركي • **مدير التحرير** : توفيق بودشيش • **سكرتير التحرير** : سلوى شاعدي • **التصميم** : MPCOM
رقم الإيداع القانوني : 24/07 • **ISSN** : في تحضير • **وكالة الجهة الشرقية** : 12، زنقة المكي بيطاوري – السويسي – الرباط
الهاتف : 80 35 63 37 5 (212+) • الفاكس : 80 35 63 37 5 (212+) • الموقع : www.oriental.ma
لا تلزم الآراء المنشورة إلا أصحابها
وكالة الجهة الشرقية

إفتتاحية

شجرة التنمية تتغذى بالمعرفة

إن التنمية الإقتصادية والإجتماعية لا تأتي عن طريق الصدفة. والتنمية تستقر حينما يضع كل الفاعلين أنفسهم بمحض إرادتهم في مسارات للنجاح، بالوسائل التي تسمح بالسير فيه.
والمسلمة الأولى تفرض تحليلا صحيحا للواقع، وفهما جيدا للرهانات وقراءة ثاقبة لميكانيزمات النجاح. ومن هنا يبرز الطابع المبدع للمبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية. ونفهم حينها لماذا تم تخصيص العدد السابق من المجلة لـ «الذكاء الإقتصادي الجهوي»، وهو تفكير متعدد تبرز منه الكلمة–المفتاح: معرفة. وهذه الكلمة تولد كل العبارات الأخرى، معرفة من أجل الفهم، معرفة من أجل التفكير، معرفة من أجل العمل، معرفة من أجل الابتداع، معرفة بكل بساطة، حتى لا يتم تجاوزنا من طرف الآخرين.

إن الاقتصاد الشمولي يحيل إلى معرفة معولمة. فاقتصاد مكتسح هو إذن، وقبل كل شيء، إقتصاد معرفة. ومن هذه الوضعية ينتج التزامان ملحان :

- (معرفة) في تعبئة المعرفة، كل المعرفة اللازمة، حيثما كانت، لدى من أودعت عندهم كيفما كان نوعهم، من اجل مشروع التنمية الجهوية ؛
- (معرفة) لترقية متواصلة للمعارف الذاتية، بل وحتى خلق المعرفة لجلب القيمة المضافة التي تصنع الفرق لفائدة الجهة وللفاعلين في اقتصادها.

إن وكالة الجهة الشرقية تدعم بقوة هذه الطموحات. وهي تعبئ الخبرة الدولية لخدمة المشاريع الكبرى وتشجع مع شركائها حلولا مبدعة على مقاس الجهة، بحيث يتملك الفاعلون الجهويون أحسن أدوات التفكير والعمل. ولهذه الغاية، تم عقد شراكات استثنائية، مثلا مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار، أو مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية PNUD (مشروع الضبط الالكتروني لدعم الاستثمارات).
وهذه الإضافات المخصبة تغذي في نفس الوقت المؤسسات والمجتمع المدني، إلى حد أبسط الأنشطة التي تضطلع بها الجمعيات والتعاونيات، ولو كانت في أقاصي البوادي النائية. ويتعلق الأمر باستقدام المعرفة، ولكن أيضا أدوات المعرفة، في كل مكان تحفز فيه روح المقاولة بروز مشاريع جديدة، بتشجيع التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

إن خلق المعرفة وحاملي المعرفة تعبئ الجامعة بشكل طبيعي، والتعليم بشكل عام والفاعلين في ميدان البحث والتنمية. ووكالة الجهة الشرقية دعمت إحداث مدارس عليا وشعب جديدة مدعوة لتزويد الفاعلين في التنمية، بالكفاءات والجانبيات الضرورية لانخراطها في الحداثة. وبشكل أوسع، فهي تسعى إلى تحفيز حقل التكوين عن طريق تأطير المؤسسات، على جميع الأصعدة.

وهذه الدفعة تتواصل لدى فاعلي الاقتصاد الحقيقي، وخاصة المقاولات التي ستستقر في مواقع الاستقبال لبرنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية، والتي تنخرط كلها في منطق اقتصاد المعرفة: بالنسبة للحظيرة الصناعية للناظور/سلوان، إنه ارتباط مباشر مع الجامعة واعتماد حاضن للمقاولات. بالنسبة للقطب الفلاحي لبركان/مداغ، إنه مركب للبحث والتنمية مخصص للابتداع القطاعي. وبالنسبة للقطب التكنولوجي لوجدة، أبرمت اتفاقيات بين الوكالة وقطاع التعليم، والطاقة (مركز تنمية الطاقات المتجددة)، والصناعة، امتدادا للمنطق الذي يسطره الوزيران في صفحات هذا العدد.

إن المعرفة متعددة، وطرق تكوينها وتفعيلها متعددة أيضا. فالفاعلون المعبؤون هم إذا متعددون. والعديد منهم يتحدثون هنا ويعطون إضاءتهم حول العطاء الخصب للقيم المضافة للمعرفة.
باسم الوكالة ولجنة تحرير المجلة، أقدم لهم الشكر.

محمد المباركي
المدير العام لوكالة الجهة الشرقية

الجامعة المغربية والقطاعات السوسيو اقتصادية القرب بالحجم الجهوي

أحمد اخشيشن
وزير التربية الوطنية والتعليم العالي
وتكوين الأطر والبحث العلمي

إن تاريخ المغرب العصري في مجال التربية الوطنية معلم بمراحل تقارب بين الجامعات (ثم مؤسسات التعليم العالي) وقطاعات النشاط السوسيواقتصادية. وتشكل الجهة المستوى الطبيعي للانشغالات المتقاسمة وللتكاملات المحققة.

لقد شهد التعليم العالي المغربي عبر تاريخه تطورات مختلفة، بتكاملات تختلف درجتها مع أنواع المحيط الاقتصادي والاجتماعي. وقد شرع المغرب غداة الاستقلال في تعليم عال موجه أساسا نحو تلبية حاجياته الفورية من الأطر العلمية والتقنية والإدارية، الكفيلة بتأمين الخلف سواء على مستوى القطاع العمومي أو القطاع الخاص.

وفي مرحلته الأولى للتنمية، كان التعليم العالي يتميز بطابعه العام. ولم يلبث تطور الاقتصاد أن يبرز ضرورة توفير تكوينات عليا تقنية ومهنية تتلائم مع الحاجيات السوسيواقتصادية الوطنية والجهوية. لذا، أقامت الوزارة مؤسسات جديدة، تتلائم تكويناتها مع حاجيات القطاع السوسيو-اقتصادي، مع تنويع وتكييف التكوينات الملقنة بالمؤسسات الموجودة. وعلاوة على ذلك، تم منح عناية خاصة لإقامة شراكات بين القطاع السوسيو-اقتصادي والمنظومة الجامعية بغاية تطوير العلاقة بين التكوين، والبحث والتنمية الإقتصادية، والإجتماعية والثقافية للبلاد.

وابتداء من سنوات 1980، واجه المغرب طلبا في مجال التعليم العالي متنوعا بقدر ما هو قوي. ومن جهة أخرى، فان حاجياته من الكفاءات التقنية والمهنية المرتبطة بتنميته الإقتصادية والإجتماعية الملموسة، كانت عديدة بالقدر الذي كانت متنوعة. وفي بداية سنوات 90، تقوى هذا التطور نظرا للمناخ العالمي المطبوع بعولمة لا مفر منها. وقد كان التطور المرتقب للمجتمع وللسوق يفرض مراجعة نظام التعليم العالي بحيث يستطيع أن يجمع بين المعرفة، والمهارة، والسلوكات القويمة، وتكوين شباب أكفاء متوفرين على ثقافة جيدة، ومتوفرين على روح نقدية وقادرين على الاندماج في النسيج السوسيو-اقتصادي.

تكوين أطر لصالح الإقتصاد الوطني

ومن أجل مواكبة التقدم الكبير والسريع للتكنولوجيا، تم وضع سياسة تهدف إلى منح الإقتصاد الوطني المناخ الضروري لنموه. ويتعلق الأمر بالخصوص بتحقيق الشروط المناسبة التي من شأنها تشجيع اندماج البلاد في مجتمع المعرفة والإتصال. وفي هذا الإطار، تم إحداث مؤسسات للتعليم العالي ذات طابع علمي وتكنولوجي، في إطار تنمية وتنويع التكوينات النوعية واندماج أفضل للجامعة في محيطها السوسيواقتصادي، بملائمة مع حاجيات الجهات التي أقيمت فيها.

إن تبني اقتصاد السوق من طرف بلادنا يستوجب مقاولات قوية ومنافسة. وقد قاد هذا الاختيار ابتداء من سنوات 1990 إلى إحداث مدارس للتجارة والتدبير من أجل تكوين أطر عليا في مجال التجارة والتسيير، متمكنة من التقنيات الجديدة وقادرة على منح المقاولات، بشكل خاص، والإقتصاد،

بشكل عام، الكفاءات التي هي في حاجة ملحة إليها. وعلى هذا الأساس، اندرج المغرب في مجموعة من العمليات الإستراتيجية، ومنها :

- تنويع التكوينات الجامعية ؛
- تنشيط التنمية الجهوية ؛
- تنمية التعليم الثلاثي ؛
- تعزيز الشراكة بين الجامعة والمقاولة ؛
- خلق شبكات أنواع جديدة من المؤسسات (مدارس عليا للتكنولوجيا، مدارس وطنية للتجارة والتسيير، كليات العلوم والتقنيات) ؛
- إحداث مدارس جديدة للمهندسين ملائمة لمختلف القطاعات السوسيواقتصادية (فنون ومهن، علوم تطبيقية، تكنولوجيات جديدة،...) ؛
- تنويع الشعب المهنية بالمؤسسات الجامعية التي تمنح عادة تكوينات ذات صبغة عامة ؛
- تنمية تكوينات وخدمات لفائدة المقاولات ؛
- إصلاح دراسات وأبحاث الدكتوراه ؛
- تنمية البحث العلمي والتكنولوجي التطبيقي ؛
- تنمية التكنولوجيات الجديدة والتحكم فيها،

ويتوفر المغرب اليوم على 15 جامعة تضم قرابة مئة من المؤسسات موزعة على مختلف الجهات.

وبالرغم من مختلف الإصلاحات القطاعية والإستراتيجيات التي تم تفعيلها، فإن قطاع التربية بالمغرب عرف فترات أزمات سواء على مستوى المقاربات أو على مستوى المحتويات. وقد تفاقمت هذه الأزمات ببروز تكنولوجيات جديدة وظهور مهن جديدة والنمو السريع لإعداد الطلبة. وفي هذا الإطار تم في سنة 2000 الشروع في إصلاح عميق وشامل في اتجاه تحويل النظام الجامعي إلى نظام تعليمي من شأنه أن يضمن نموا متواصلا وازدهارا علميا وثقافيا

البحث عن ازدهار علمي وثقافي دائم

دائما، يأخذ بعين الاعتبار في نفس الوقت الحاجيات الوطنية والخصوصيات الجهوية.

والإصلاح وفق القانون الإطار 01-00 ، بقدر ما يعزز المهام التقليدية للجامعة، يرمي إلى أن يجعل من هذه الأخيرة مؤسسة حقيقية للتكوين والبحث تعمل بتكامل قوي مع المحيط السوسيواقتصادي الجهوي. وهي تكرس وتدعم البحث عن الامتياز، والثقافة، وممارسة التقييم، وكذا الروح النقدية والتنافسية.

وبوسع الجامعة اليوم، فضلا عن مهامها الكلاسيكية في التكوين والبحث العلمي الأكاديمي، أن تنجز مجموعة من الأنشطة بعلاقة مع مهامها التقليدية. ويمكنها، بالخصوص، انجاز خبرات وتكوينات مستمرة وتكوينات تمنح دبلومات، وإبرام عقد للبحث والاستشارة، وخلق حاضنات ومشاتل للمقاولات، ومنح براءات لمنتوجاتها في مجال البحث، وخلق فروع وامتلاك مساهمات بالمقاولات العمومية والخاصة. وهذه الأنشطة مكنت الجامعة من زيادة تعزيز التكامل مع محيطها.

وفي نفس الوقت، يمكن للجامعة من تحديد أدق لحاجيات القطاع السوسيواقتصادي للجهة وتحسين عروض خدماتها، وتكويناتها واستشاراتها. وهذه الأنشطة تمكن الجامعة من جهة أخرى من اكتساب موارد إضافية ثمينة لتحسين التجهيزات العلمية ولتحفيز كفاءاتها.

إن الاستقلالية التربوية تمنح إمكانيات متعددة للابتداع وتفتق الكفاءات. والجامعات يمكن أن تخلق شعبا تكوينية خاصة، تأخذ بعين الاعتبار حاجيات نوعية للجهة، وتعد إما لدبلومات وطنية، وإما لدبلومات جامعية خاصة. ويمكنها إعداد هذه الشعب بشراكة مع مؤسسات أخرى للتعليم العالي وشركاء سوسيواقتصادين بالجهة. وعبر الاستفادة من هذه الاستقلالية بوسع الجامعات تنويع عرضها وتلعب دور المحرك في التنمية الجهوية.

وإن تفعيل إصلاح الإجازات المهنية LMD منذ 2003 فتح فرصا لإنعاش المهنية بالجامعات، والابتداع وتنويع التكوينات من أجل استجابة أفضل لتطور الحاجيات السوسيواقتصادية، وخاصة الحاجيات التي يفرضها بروز مهن جديدة، كالخدمات عن بعد...

وهكذا أحدثت دينامية جديدة بالجامعات المغربية، عبر تنمية التكوينات المبدعة كالإجازات المهنية وشهادة الماستر المتخصصة التي تستجيب لطلبات القطاعات السوسيومهنية الجهوية أو لبرامج وطنية قطاعية. وهذه الدينامية مكنت من نمو وتنويع العرض الجامعي والممهنن، بالخصوص. 50% من شعب التكوين الجامعي حاليا ممهننة، وتهم العديد من القطاعات السوسيومهنية، ومكيفة مع حاجيات الجهات المقامة فيها. وهذه التكوينات تعد تقنيين عاليين، وأطر وسيطة وأطر مسيرة. وهذه التكوينات ممنوحة سواء بمؤسسات ذات طابع ممهن بامتياز (مدارس تكنولوجيا، مدارس تجارة وتسيير، مدارس مهندسين، مدارس العلوم والتقنيات) أو بمؤسسات التي تمنح تقليديا تكوينات ذات طابع أكاديمي

(كليات العلوم، الآداب والعلوم الإنسانية، العلوم الإجتماعية، العلوم القانونية).
وبشكل خاص، وفي إطار مرافقة البرامج الوطنية للتنمية القطاعية، تم وضع برامج تعاقدية بالجامعات، للإستجابة للحاجيات من الموارد البشرية المؤهلة :

- «مبادرة 10 000 مهندس في أفق 2010» ؛
- برنامج «خدمات عن بعد مغرب 2010» ؛
- «مبادرة 10 000 عامل إجتماعي في أفق 2012» ؛
- «مبادرة 3300 طبيب في أفق 2020».

وهناك برامج أخرى جارية : المخطط الأزرق، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي (الصناعة الفلاحية الغذائية، صناعة الطيران، صناعة السيارات، النسيج، الخ.).

وقد فتحت روح الميثاق الوطني للتربية والتعليم ومقتضيات القانون 01-00 سبلا غنية للشراكة بين مجموع مؤسسات التكوين عموما والتقنية منها بشكل خاص، من أجل استعمال عقلاني وأمثل للموارد البشرية والمادية. ويتم إعداد شعب التكوين وفق الحاجيات المعبر عنها أو المرتقبة للقطاع السوسيواقتصادي الوطني والجهوي.
وفي هذا الإطار، ينبغي الشروع في شراكة متجددة وتشاورمعزز على الصعيد الجهوي بغية تهييء ملائم لشعب التكوين، واستعمال عقلاني للموارد واستجابة ملائمة للحاجيات.

وقد مكن تفعيل إصلاح سنة 2000 من بلوغ نتائج مشجعة. فقد تم وضع أكثر من 1 500 شعبة جديدة للتكوين، تغطي مختلف ميادين ومستويات الدراسات الجامعية. وعلاوة على التكوينات الأولية المؤدية إلى الدبلومات الوطنية، فإن الجامعات وضعت دبلومات جامعية خاصة بالحاجيات الجهوية. وقد طورت الجامعات شراكات غنية ومتنوعة مع العالم السوسيواقتصادي عموما ومع المقاولات وغرف التجارة والصناعة، خاصة. وتشمل هذه الشراكات في نفس الوقت البحث والتنمية والتكوين الأولي والمستمر والخبرة والإستشارة والهندسة.

وإن تعزيز الشراكة بين الجامعة والقطاع السوسيواجتماعي لا مناص منه لإرساء تكامل أفضل وتقارب بين الجامعات ومختلف القطاعات الإقتصادية والصناعية والخدماتية. وهذا التكامل من شأنه أن يجعل من التكوين، ومن البحث العلمي، ومن الخبرة ومن الهندسة، أداة لتحريك التنمية الإقتصادية والإجتماعية الوطنية والجهوية.
كما أن هذا التكامل سيمكن الجامعة من تحسين جودة أنشطتها.
وبالرغم من مكتسبات الإصلاح، فقد تم التعرف على اختلالات، مرتبطة بالخصوص بالتنفيذ. ومن أجل تسريع وتحريك تفعيل الإصلاح وتقديم أجوبة ملموسة لهذه الاختلالات، أعدت الوزارة في سنة 2008، البرنامج الإستعجالي، المجدد والطموح، لتنمية التعليم العالي في الفترة 2009-2012. وهو ينص بالخصوص على :

- تحديد تصميم مديري للتعليم العالي للسنوات القادمة، يغطي مجموع الجوانب المتعلقة بتنميته، ويأخذ بعين الاعتبار الحاجيات من الموارد البشرية المطلوبة لمواكبة التنمية القطاعية والجهوية (نظام وطني للتوجيه سيوضع للإستجابة لهذه الحاجيات) ؛
- تطوير تكوينات علمية وتقنية ؛
- تنويع وتشجيع الشعب التكوين الممهنة (إجازات مهنية وشهادات ماستر متخصصة) في مؤسسات توفر عادة تكوينات أكاديمية وتستقبل أكبر عدد من الطلبة ؛
- تنمية خيارات ووحدات التخصص الجهوي في الشعب ذات الطابع الأساسي ؛
- تنمية التكوينات المتعددة التخصصات، التي توفر أكبر عدد من المنافذ المهنية ؛
- رفع الأعداد بالمؤسسات ذات الطابع المهني (دبلوم تقني جامعي، دبلومات التجارة والتسيير، دبلومات المهندسين، دبلوم الترجمة والترجمة الفورية، والطب والصيدلة،
- تحفيز المبادرة والامتياز.

حشد كل وسائل الامتياز

وسيتم دعم هذا الإتجاه لاسيما بواسطة :

- إقامة أقطاب جهوية تشرك الجامعات والشركاء السوسيواقتصاديين ؛
- إنشاء المعهد الاستشرافي للتأهيلات من أجل تأمين أفضل ملائمة بين التكوين وحاجيات سوق العمل من تقنيين وأطر عليا ؛

- توفير الوسائل لاستقبال الطلبة في ظروف حياتية وتكوينية جامعية جيدة ؛
- التتبع والتقييم في إطار التعاقد حول مشاريع ومؤشرات نوعية وكمية دقيقة.

وتسمح التدابير المقررة في إطار البرنامج الإستعجالي 2009-2012 والنتائج المستهدفة من وضع قواعد جامعية جديدة قوية، تجمع ما بين الوضوح، والنتائج والقرب الجغرافي إزاء الطلبة والقطاعات السوسيواقتصادية والمهنية.

الرأسمال البشري والتنمية العلمية والتقنية بالمغرب

البروفسور عمر فاسي فهري
الأمين الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات

يعد البحث والأنشطة التنموية من الرافعات الأساسية لاقتصاد المعرفة. وتحظى العلوم والتقنيات بدعم قوي بالمغرب منذ عدة سنوات. والارتباط مع التعليم العالي جلي وتترجمه التدابير المتخذة من قبل الإدارة المعنية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أعداد الباحثين والبراءات المسجلة والاستثمارات المنجزة، فإن التقدم المسجل في مجال البحث بالمغرب لا يقبل الجدل. ويعد العنصر البشري الثروة الأولى. ويشكل نموها الكمي والنوعي عنصرا حاسما. إضاءة، حصيلة وآفاق.

سيعرف العلم والتكنولوجيا خلال السنوات القادمة نموا وتطورا أكبر، وستقوى انتظارات المجتمعات اتجاهها. فسوف يكون بمقدور العلم والتكنولوجيا أن يجدا أجوبة لإشكاليات معقدة كالبطالة، والتغيرات المناخية، ونفاد الطاقة الأحفورية، والأمن الغذائي، وتدهور البيئة، والوقاية من الأزمات الإقتصادية والكوارث الطبيعية، الخ.

لذا يمكننا القول أن القرن الـ 21 سيكون قرن اقتصاد المعرفة، حيث يحصل سباق محموم لإنتاج المعارف من علوم وتكنولوجيات، مما يرغمنا على تخصيص أهمية أكبر للبحث العلمي والتكنولوجي في الإستراتيجيات التنموية الوطنية.

والمغرب لا يوجد خارج هذه الحركة. وإذا أراد أن يؤمن نموه، فعليه أن يتوفر على قاعدة علمية وتكنولوجية صلبة.
وفي هذا الإطار، بذلت جهود من أجل هيكلة، وتمويل وتوجيه البحث العلمي والتقني. وقد مكنت هذه الجهود أيضا من تنمية استجابته لحاجيات العالم السوسيو–اقتصادي، ولو أن المجهود على هذا الصعيد مازال غير كاف.

وعلى مستوى هيكلة وتنظيم البحث العلمي، فقد تم وضع أجهزة القرار، والتوجيه، والتخطيط والتنسيق :

- اللجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي وللتنمية التكنولوجية ؛
- إدارة للبحث على صعيد القطاع الوزاري للتعليم العالي والبحث العلمي ؛
- أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات ؛
- المركز الوطني للبحث العلمي والتقني.

وبالموازاة، فقد تم استكمال هذه الهيكلة المركزية، بإقامة ميكانيزمات عديدة ترمي إلى تشجيع تقريب البحث العمومي من عالم المقاولات وإلى إنعاش البحث التطبيقي والبحث من أجل التنمية، وهكذا، فقد انتقل المجهود المبذول من قبل القطاع الخاص من 7% سنة 1999 إلى 22% سنة 2006 من المجهود العام للبلاد، أي الإنفاق الخام في البحث من أجل التنمية.

وعلى صعيد التمويل، فقد استطاع القطاع أن يستفيد من وسائل مهمة مكنت من إعطاء الانطلاقة لبرامج للبحث ومن تعبئة جزء هام من الباحثين حول مشاريع مصممة للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وفضلا على ذلك، وفي إطار قانون المالية 2001، تم إحداث حساب تعيين خاص لفائدة إنعاش البحث العلمي والتنمية التكنولوجية، كما تمت تعبئة وسائل هامة في إطار المخطط الخماسي 2000– 2004 لانجاز بنيات أساسية وخاصة المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني، ووحدات الدعم التقني للبحث العلمي والشبكة المعلوماتية ذات الصبيب العالي المخصصة للبحث الأكاديمي.

وقد سجل المغرب بين سنتي 1999 و2006 نموا متواصلا على صعيد الإنفاق الداخلي في مجال البحث والتنمية، حيث انتقل من 1,45 مليار درهم سنة 1999 إلى 3,7 مليار درهم سنة 2006، مما يشكل زيادة تصل إلى 153%. وقد انتقلت كثافة البحث من أجل التنمية (التي تقاس بحصة الإنفاق بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام) من 0,37% سنة 1999 إلى 0,6% سنة 2006، مسجلة زيادة بنسبة 72%.

وفي إطار ميزانية البلاد لسنة 2009 ، والتي تمت الموافقة عليها خلال دورة خريف 2008 للبرلمان، فقد عرفت الوسائل المخصصة للبحث العلمي بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بمفرده زيادة تفوق 80% (7,8% للإستثمار و143,16% للتسيير)، وليس من المستبعد أن يصل الإنفاق الداخلي في مجال البحث من أجل التنمية إلى 1% قريبا جدا، كما يوصي بذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

مؤشرات الإنتاج العلمي والتقني

إن المؤشر الآخر الذي يمكن من إنجاز كشف شامل لوضعية البحث العلمي ببلد ما، هو مؤشر الإنتاج العلمي الذي يقاس بعدد الإصدارات العلمية بالمجلات العالمية ذات لجنة قراءة، حسب الباحث وحسب السنة. أما عدد براءات الاختراع المسجلة، فهي تعطي فكرة عن التطور التكنولوجي للبلاد.

في سنة 2003، منحت قاعدة المعطيات الأمريكية (Science Citation Index) أزيد من ألف مقال بقليل لمؤلفين مغاربة (يعملون بمختبرات مغربية)، في مجالات العلوم الدقيقة، وعلوم الحياة، وعلوم المهندس، مما وضع المغرب كثالث قوة علمية بعد جنوب إفريقيا ومصر. وقد تمكن المغرب من مضاعفة إنتاجه بين 1990 و2001 بأزيد من أربع مرات. غير أن تقييما حديثا عبر قياسات مكتبية أظهرت نوعا من التعثر المتميز بركود في عدد الإصدارات، ولو أن جودتها تحسنت بالنظر لعدد الإستشهادات بمؤلفين مغاربة.

وبخصوص تسجيل براءات اختراع، فان هذا الأخير عرف عددا كليا يصل إلى 2154 طلبا ما بين 2000 و 2004 . وتمثل البراءات من أصل مغربي في المعدل 28,5% وتلك من أصل أجنبي 71,5% على فترة 5 سنوات. ويبرز تطور عدد البراءات حسب طبيعة المسجل، بأن الأشخاص الذاتيين يمثلون في المعدل 38,5% والأشخاص الاعتباريين 61,5%. ويمثل الأشخاص الطبيعيون من أصل مغربي 92,11% والاعتباريون 15,77%.

الابتداع، واقتصاد المعرفة وتكوين الرأسمال البشري

على صعيد تكوين الكفاءات والموارد البشرية، شرع المغرب، منذ 2000-2001، في إصلاح واسع يهم مجموع المنظومة التعليمية بما فيها البحث العلمي. وهذا الإصلاح، المستلهم من الميثاق الوطني للتربية والتعليم، من المتوقع أن يسفر عن تغيير هام في السنوات الخمس عشرة القادمة. وسوف يعطي المخطط الإستعجالي، الذي تبناه قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي للفترة 2009-2012 ، والذي تمت في إطاره تعبئة وسائل هامة، دفعة ملموسة لنظامنا التكويني وفي مجال البحث. وتؤدي تقديرات وزارة التربية الوطنية، والتعليم العالي، وتكوين الأطر والبحث العلمي، إذا أخذت بعين الاعتبار أهداف ميثاق التربية والتكوين، إلى مضاعفة أعداد تلاميذ التعليم الثانوي ثلاث مرات في أفق 2025، وبالتالي إلى ارتفاع ملموس للولوج إلى التعليم العالي.

وبشكل موازي، فإن الجامعات، التي أصبحت مؤسسات مستقلة منذ تبني القانون 01-00، شرعت في إصلاح بيداغوجي بإرساء نظام LMD (الإجازة، والماجستير والدكتوراه)، وبوضع تكوينات مهنية .

وإن الإرادة المعبر عنها في تعزيز الشعب العلمية والتقنية داخل التعليم الثانوي، سيكون من شأنه إحداث تغيير ملموس في جانبية التلاميذ الحاصلين على الباكالوريا مستقبلا وفي تسهيل التنمية التي انطلقت فعلا للقطاع التكنولوجي والمهني للتعليم العالي.

وهكذا، فإن تطوير التعليم العالي من شأنه أن يوفر فرصا ملائمة للإقتصاد الوطني، ومن تلبية الحاجيات الوطنية من الأطر المؤهلة وفي النهاية من إعطاء الإنطلاقة لدائرة فاضلة بين المنظومة التعليمية والتنمية السوسيو– اقتصادية للبلاد. وهذا السيناريو المتفائل مشروط مع ذلك بالتحكم في العديد من العناصر :

- رفع جودة التعليم على كل المستويات ؛
- ثم تعزيز واضح للضبط في ما بين الأسلاك والأنواع (عام، تقني، مهني) والذي سيؤدي إلى توازن أحسن في ما بين الشعب ؛
- وبالخصوص، تحسين واضح لنظام البحث والابتداع، وهو عربون الامتياز.

وللمؤسسات التعليم العالي وظائف حاسمة :

- إنتاج وتوزيع وتثمين المعارف ؛
- تكوين الأطر والنخب ؛
- تبليغ المعارف.

إن خاصية التعليم العالي هي المساهمة في تحيين دائم للمعارف بفضل البحث العلمي والابتداع التكنولوجي.

وحاجيات المغرب من الموارد البشرية العلمية والتقنية ضخمة بالنظر إلى حاجيات

يراهن المغرب على التعليم العالي في القطاعات الواعدة

الإقتصاد الوطني التي تتنوع وتجلب استثمارات مهمة في قطاعات واعدة كقطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والخدمات عن بعد، والملاحة الجوية، والخدمات ومهن البحر.

وهكذا، وفي سنة 2006، كان عدد العاملين في مجال البحث والتنمية 332 30 شخصا ذاتيا، منهم 24% من النساء، موزعين كالتالي :

- 067 24 (80%) يعملون في التعليم العالي وبمؤسسات التعليم العالي غير الجامعي العام والخاص ؛
- 142 4 (13%) يمارسون نشاطا للبحث والتنمية بالمؤسسات العمومية للبحث خارج نظام التعليم العالي (المعهد الوطني للبحث الزراعي INRH، المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية، المركز الوطني للبحث العلمي والتقني...) ؛
- 123 2 (7%) يمارسون نشاطات للبحث والتنمية داخل مقاولات خاصة.

ويظهر توزيع الأعداد العاملة في مجال البحث والتنمية حسب الميادين أن 63% من الأعداد تمارس في ميادين علوم المادة والحياة، وتوزع كالتالي :

- العلوم الدقيقة والطبيعية (32%) ؛
- علوم المهندس (22%) ؛
- العلوم الطبية (9%) ؛
- 37% ينشطون في العلوم الإنسانية والإجتماعية.

غير أن هذه الوضعية مقلوبة تماما بالنسبة للطلبة وبالخصوص بالنسبة للذين يعدون شهادة الدكتوراه. ففي سنة 2006، بلغ عدد المسجلين في الدكتوراه ودكتوراه الدولة 12 643 طالبا، منهم :

- 6 941 في العلوم الإنسانية والإجتماعية (55%) ؛
- 5 702 طالبا في علوم المادة والحياة (45%)، (358 4 في العلوم الدقيقة والطبيعية(34,4%)، 1 102 في العلوم الطبية (8,7%) و242 في علوم المهندس (1,9%)).

وفي نفس السنة 2006 ، تمت مناقشة 785 أطروحة دكتوراه، منها 235 في العلوم الدقيقة والطبيعية، و9 في علوم المهندس و541 في العلوم الإنسانية والإجتماعية.

وبالنظر لحاجيات البلاد على صعيد تجديد الكفاءات وخاصة لتأمين تنميتها العلمية والتكنولوجية، فإن هذه الأعداد سوف يتعذر عليها أن تشكل جوابا ملائما، خاصة أمام غياب التوازن بين العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الدقيقة والطبيعية.

ويطابق عدد الباحثين بالمغرب نسبة 1,66 باحث لكل 1000 شخص نشيط. وتصل هذه النسبة إلى 6,7 بكوريا الجنوبية، و4,51 بتركيا و3,9 بتونس و3,7 بفرنسا و 1,56 بالجزائر. وهذا يدل بوضوح على التأخر الذي ينبغي تداركه في مجال تكوين الرأسمال البشري العلمي والتقني بالنسبة لبلادنا.

ومن جهة أخرى، فإن الأوراش الكبرى التي أعطيت انطلاقتها خلال العشرية الأخيرة، خاصة برنامج إقلاع انطلاقة وتهيئة مناطق حرة جديدة وأقطاب تكنولوجية، سوف تفرض دون شك تكوين موارد بشرية مناسبة في ميادين العلوم والتكنولوجيا. وقد بدأت أولى الإجراءات المتخذة ترى النور : مخطط التكوين في مجال الخدمات عن بعد، مبادرة 000 10 مهندس سنويا في أفق 2010 ، فتح شعب جديدة للتكوين في مستوى الإجازة والماجستير المتخصصة. وهذه التكوينات تبشر بالخير.

الموارد البشرية هي مفاتيح التنمية

حينما ننظر إلى الكم الهائل من الأوراش التي فتحها صاحب الجلالة محمد السادس، حفظه الله، لتحديث المغرب، وتأهيله وتنميته الإقتصادية والإجتماعية، نرى أن التحدي الذي تواجهه بلادنا لا يكمن في الوسائل المادية التي يمكن دائما تعبئتها، بل في الموارد البشرية التي ينبغي التوفر عليها وبأعداد كافية ومكونة جيدا وقادرة على تأمين تحقيق تأطير وتسيير الأوراش العديدة والضخمة المفتوحة في كل المجالات.

البحث والتنمية بالمغرب وأفق المحلية

محمد سماني
مدير البحث والتنمية المغرب
عضو الأكاديمية الفرنسية للتكنولوجيا

يبرز الكاتب نصف قرن من تطور دعم البحث، والتنمية والابتداع بالمغرب. فكلما حللت السلطات العمومية وفهمت الميكانزمات الرابحة، كلما سهرت على خلق الظروف الملائمة، سواء بالتعبئة المتزايدة للتمويلات أو بإحداث إطارات تنظيمية، أو باتخاذ مبادرات تخلق ظروفا ديناميكية وواعدة. وهكذا، فإن النظرة توسعت لتشمل الإطار المعولم للتفكير، مع التركيز على الظروف الفضلى، المحلية بالضرورة، التي ينبغي توفيرها من أجل بلوغ نتائج قياسية. فالأمر يتمثل في النهاية في التوفيق بين نظرة النسر ونظرة النملة.

في وقت عولمة الإقتصاديات، أصبح خلق المعارف والإبتداع يعتبر رافعة لتحقيق النتائج القياسية للمقاولات وللتنمية الإقتصادية والإجتماعية. ففيما يتعلق بالإبتداع، أصبح أكيدا بأنه يأخذ مصدره أكثر من المبادلات بين المقاولات والجامعات والمتدخلين الممولين، منها داخل مختبرات البحث.

إن تشجيع الجاذبية لتراب ما وجعله جهة مبتدعة، يستوجب، فضلا عن وجود بنيات تكوينية وللبحث (جامعات، مراكز بحث متعاونة، منصات اختبار) مجموعة من الميكانيزمات التحفيزية للبحث والإبتداع ومنظومة بيئية تشجع المبادلات.

البحث والتنمية والإبتداع بالمغرب

عرف البحث والتنمية بالمغرب من الإستقلال إلى يومنا هذا تطورا يمكن تصريفه على مراحل ثلاثة رئيسية.

المرحلة الأولى، من 1955 إلى 1995 تتميز بالدعم المباشر للدولة لمؤسسات البحث الكبرى المتخصصة. وفي ظرفية تتميز بغياب بنيات، لم تكن هناك سياسة أخرى ممكنة. وخلال هذه الفترة، كان تمويل البحث شبه منعدم.

وفي المرحلة الثانية، 1995-2005، انصب الاهتمام أكثر فأكثر على الرابط بين مختلف فاعلي النظام الوطني للإبتداع الذي يجري بناءه : وضع المكملات الضرورية لسلسلة تثمين المعارف، إستراتيجية تخطيط وتنسيق أنشطة البحث. وهذه المرحلة ترجمت بإحداث بنيات للحكامة والبحث. وهكذا تم تباعا إحداث كتابة للدولة في البحث العلمي والتقني، رقيت بعد ذلك إلى مستوى وزارة منتدبة، ولجنة دائمة ما بين الوزارات للبحث.
وخلال هذه الفترة انطلق أيضا إصلاح هام للجامعة في إطار قانون 00/01.

وتتميز هذه المرحلة أيضا بوضع التمويلات الأولى للبحث في إطار البرامج النموذجية، لا سيما بشراكة مع المؤسسات العمومية، والجمعيات المهنية وهيئات التعاون الدولي. وفي هذا الإطار، أعطيت الانطلاقة ل «برنامج تثمين نتائج البحث وتأهيل المقاولة»، وهو برنامج يشمل :

- تشجيع الحاضنين وتمويل مشاريع خلق مقاولات مبتدعة بوضع صندوق للدعم الأولي ؛
- تدابير تحفيزية لدعم الابتداع لفائدة المقاولات (ذخيرة للبحث والتنمية، خدمة تكنولوجية، شبكة، برنامج (INNOV'ACT).

وخلال هذه الفترة، تم أيضا إحداث :

• صندوق لدعم البحث والتنمية التكنولوجية تموله موارد عمومية ؛
• صندوق متخصص موجه للبحث في ميدان تقنيات الإعلام والاتصال يموله اقتطاع إجباري على رقم أعمال شركات الاتصالات ؛
• صندوق الإنطلاق سندباد Fonds d'amorçage ، المحدث من طرف مؤسسات خصوصية وموجه لتمويل المقاولات المبتدعة.

وقد انتقل المجهود العمومي من 0,3% إلى 0,8% من الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة.

وهناك بعض الأحداث التي يبدو لنا أنها معبرة بالنسبة للمرحلة الثالثة الممتدة من 2006 الى يومنا هذا.

1- على صعيد الحكامة والإستراتيجية :

• إلغاء مديريات العلم والتكنولوجيا بوزارة التعليم العالي والبحث ؛
• إنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات ؛
• إعداد إستراتيجية وطنية للبحث في أفق 2025 ومخطط عمل للبحث الجامعي في أفق 2010 من طرف وزارة التعليم العالي والبحث.

2- على صعيد برامج تمويل البحث، والابتداع والتدابير التحفيزية :

• إلغاء الذخيرة من أجل البحث والتنمية ؛
• التوقيع سنة 2006، للفترة 2006-2012، على عقدة تقدم بين الدولة وجمعية مهنيين قطاع الإعلام، وهي مبادرة مؤسسة وفريدة لدعم الابتداع والبحث والتنمية، وأهلية مقاولات تكنولوجيات الإعلام والاتصال للتمويلات من طرف صندوق دعم البحث العلم والتقني ؛
• تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج في إطار برنامج FINCOME ؛
• إعطاء الانطلاقة لدراسات الجدوى لاستدامة وجهوية التدابير التحفيزية التي انطلقت خلال الفترة السابقة (خدمة تكنولوجية للشبكة،RMIE،INNOVACT ؛

مساعدة البحث والباحثين

• في إطار عولمة البحث والتنمية، تحسين جاذبية المغرب من حيث الموارد البشرية (إستراتيجية 2010 : 10 000 مهندس) وفي مجال البنيات الأساسية،

3- على صعيد استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الرامية إلى تشجيع جاذبية المجالات الترابية وخلق مناصب شغل مؤهلة :

• إعطاء الانطلاقة لبرنامج إقلاع مع تحديد قطاعات ذات أولوية (إليكترونيك، صناعة الطائرات، الصناعات الغذائية، الإلكترونيك الدقيقة، التكنولوجيات الدقيقة والدقيقة جدا،...) ؛
• إعطاء الانطلاقة لأقطاب جهوية للتنمية الصناعية ومراكز تجمع بين البحث والصناعة والتكوين ؛
• الإعداد الجاري لإستراتيجية وطنية للابتداع.

محلية البحث والتنمية والابتداع بالمغرب

لقد أصبح اليوم مقبولا من طرف الجميع بان الابتداع، وخاصة الابتداع الذي يغذيه البحث والتنمية، يوفر البديل الحقيقي الوحيد لتعزيز التنافسية في مواجهة المنافسة التي أحدثها فتح الحدود وعولمة الاقتصاديات. وبالفعل، فبفضل الابتداع تحدث المقاولات بالخصوص، منتوجات جديدة، وتحسن طرق الإنتاج، وتفتح أسواقا جديدة أو تقلص كلفة المنتوجات والخدمات.

وفي كل الدول المصنعة، تعتبر سياسات البحث، والتكنولوجيا والابتداع عناصر حاسمة في الإستراتيجية الاقتصادية للدول والجهات. فتكييفها بل ومراجعتها هي في جدول الأعمال في كل مكان. وينتج عنها تحول في التنظيم الصناعي، التي ينبني مفتاح نجاحها على تمركز، غالبا في نفس المكان (الجهة أو التراب)، لقدرات في مجال التعليم والبحث عن الجودة، والكفاءات الصناعية والتمويلات المناسبة. ويبقى التحدي هو طبعا تحقيق التلاحم بين هته المكونات الثلاثة.

وهذه التطورات تقود إلى أشكال جديدة للتنظيم والبحث، والى تغيير هام في العمل العمومي وفي عمل المقاولة وفي بناء شراكات جديدة.

وقد شرع المغرب منذ حوالي عشرين سنة في مسلسل للتمركز الجهوي لجامعته. وهذا المسلسل أدى اليوم إلى إحداث 14 جامعة موزعة على ال 16 جهة للمملكة. وتمثل هذه الجامعات الأربعة عشر إمكانات هامة من الكفاءات في مجال التعليم والبحث :

تنشيط التنمية

طلبة، أساتذة– باحثين، مختبرات وفرق بحث، الخ.

وإن وجود مؤسسات علمية تشكل لا شك امتيازا تنافسيا بالنسبة للتجمعات وللجهات. وهذا الملاحظة متقاسمة دوليا، خاصة إثر نجاح تجربة السيليكون فالي في الثمانينيات. وقد تمت قيادة عدة أشغال للبحث حول المبادلات،، خاصة بين الجامعات والصناعة وبشكل أوسع على وقعها الإيجابي، المحلي أو الجهوي.

كما أن المغرب شرع في سياسة نشيطة لإعداد المجالات الترابية وإقامة البنيات التحتية، من أجل الساهمة، عن طريق نمو مستدام مبني على الابتداع والمعرفة، في خلق الثروات ومناصب الشغل العالية التأهيل.

وتمثل مراكز التنافسية، والمنظومات الإنتاجية المحلية وأقطاب التنمية الصناعية، أشكالا متقدمة للتنظيم الصناعي التي أظهرت فعاليتها على الصعيد الدولي. والمفاهيم والنماذج ترمي، من جهة، إلى ترشيد أحسن للأنظمة الإنتاجية، و، من جهة أخرى، إلى تنمية تكاملات بين المقاولات التي تعمل في نفس قطاعات الأنشطة، سواء فيما بينها أو مع فاعلين آخرين (مراكز البحث، هيئات التكوين، الجماعات المحلية...)، وذلك حول مشاريع تشاركية مهيكلة.

وحول ثلاثية تجمع بين البحث والصناعة والتكوين والمشجعة للابتداع وتجميع الموارد والكفاءات، فإن طموح مشاريع الأقطاب والتجمعات، هي خلق وتنمية دينامية تنافسية حول الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة وذات الوضوح القوي دوليا، تشجع النمو، وجاذبية المجالات الترابية وإحداث مناصب شغل مؤهلة. وهكذا تم الشروع في عدة مشاريع. وهي تهم قطاعات الالكترونيك والاليكترونيك الدقيقة، والتكنولوجيات الدقيقة والعالية الدقة وتكنولوجيات الأحياء، والبيئة والصناعة الغذائية بمختلف مناطق المغرب.

خاتمة

قام المغرب منذ العقد الأخير بجهود جد ملموسة في مجال الإدارة والتدبير والهيكلة والتوجيه وتخطيط البحث العلمي والتقني، حيث يسعى إلى تكييفها مع حاجيات الوسط الاجتماعي والاقتصادي مع تشجيع تنمية الشراكات.

وبالرغم من كون حصة الناتج الداخلي الخام المخصص للبحث قد ارتفع قليلا من 1997 إلى 2008، فان وقعه يبقى ضعيف الأثر، بالنظر لمستوى الميزانيات المعبئة لحد الساعة، وخاصة لتمويل مشاريع للبحث والابتداع في الميادين ذات الأولوية والتفاعل الذي مازال ضعيفا بين البحث العمومي والمقاولات.

وتغدي هذا القطاع دينامية جديدة. وهي تترجم بمجموعة كبيرة من المبادرات، سواء على المستوى الاستراتيجي، أو بتفعيل مشاريع ملموسة على ارض الواقع، حيث البحث والابتداع والمقاولات تتحالف لتأمين أسس تنمية اقتصادية واجتماعية للمجالات الترابية.

إقامة التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال بالفضاءات الجديدة للحياة

تكويـن الكفـاءات
مـخـطـط إقـلاع يـسـتـهـدف أيـضـا الـمـوارد الـبـشـريـة

أحمد رضا الشامي
وزير الصناعة، والتجارة والتكنولوجيات الحديثة

مؤخرا، تم التوقيع تحت الرعاية الملكية السامية، على ميثاق لتفعيل مخطط إقلاع 2. ما هي التدابير التي تم إقرارها لتشجيع تكوين الموارد البشرية في المخطط الجديد ومن أجل أي آفاق للمهن الجديدة ؟

إن مكون الموارد البشرية هو أحد العناصر الرئيسية لنجاح تنمية الأنشطة الصناعية بالمغرب. ووفرة وجودة الموارد البشرية تعتبر شرطا أساسيا في تكوين جاذبية وجهة المغرب وكذا تقوية تدخل الفاعلين القائمين.

ويتميز التشغيل حاليا بنوع من عدم التطابق بين العرض والطلب من حيث نوعية الجانبيات، خاصة بالنسبة للمهن الصناعية. إضافة إلى ذلك، فان المهن الدولية للمغرب تخلق طلبا على جانبيات جديدة، جد متخصصة في بعض الحالات والمتوفرة بقلة أو الغائبة بالمغرب.

وجوابا على هذه الحاجيات، كان لزاما تنمية عرض تكويني ذي مستويات عديدة :

• في التكوين الأولي، حيث يتعلق الأمر إما بالتكوين المهني وإما بالتكوين العالي الذي يحصل قبل التوظيف بواسطة المقاولة لتطوير جانبية الشخص، ؛

• في التكوين من أجل التوظيف، ويتعلق الأمر بتكوينات تمكن المقاولة من ملائمة كفاءات الجانبيات الموظفة حديثا مع خصوصيات كل قطاع، بل وكل مقاولة،

• وفي التكوين المستمر، يتعلق الأمر بتكوينات موجهة لمواكبة تطور المستخدمين داخل المقاولة.

وتطمح إستراتيجية التكوين في المهن الصناعية أساسا لوضع مطابقة بين عرض التكوين وطلب القطاعات المطابقة للمهن الدولية للمغرب. وهذه الإستراتيجية ترتكز حول ثلاث محاور :

1- مخطط تكوين أولي
2- مخطط مساعدات للتكوين
3- وضع ميكانيزمات لتصريف وتحيين مخطط التكوين

إن الأزمة الإقتصادية والمالية تضرب بقوة بعض القطاعات بأوروبا، كقطاع السيارات، والإليكترونيك وصناعة الطائرات الخ. ما هي أنواع التكوينات والشعب التي يطلبها الفاعلون الإقتصاديون وينبغي أن تحظى بالأفضلية بالمغرب لمواجهة آثار الأزمة على بلادنا لكي تحافظ على نسبها في السوق وآفاق نموها. وهل يعتبر مخطط 10 000 مهندس على سبيل المثال كافيا ؟

يشكل التكوين المستمر عاملا هاما لتمكين المقاولات التي تعرضت لآثار الأزمة الإقتصادية العالمية من مواجهة الأزمة في أحسن الظروف الممكنة.

وبالفعل، وبالنسبة للمقاولات، فإن التكوين، في فترة الأزمة، يهدف إلى المحافظة على أجراء المقاولة مع تنمية كفاءاتهم بواسطة التكوين قصد إعدادهم أكثر عند الخروج من الأزمة.

أما بالنسبة لأجراء المقاولة، فإن الهدف المتوخى ينبغي أن يكون المحافظة على شغلهم واكتساب الكفاءات التي تجعلهم أكثر تأقلما وقادرين على رفع إمكانيات تشغيلهم.

وبالفعل، فإن الإتفاقية الإطار الموقعة في 24 فبراير 2009 بين الدولة والقطاع الخاص، التي قدمت تدابير للدعم لفائدة المقاولات المصدرة في مجال النسيج والجلد وتجهيزات السيارات، قد نصت على وضع تدبير متعلق بشق التكوين.

في إطار جهوية مخطط إقلاع 1و2، ما هو موقع الجهة الشرقية وما هي التوجيهات والتوصيات التي ينبغي تفعيلها من حيث الروابط فيما بين المهن الجديدة، والتكوين والتنمية الجهوية ؟

تعتبر الجهة الشرقية من بين الجهات التي يغطيها المخطط الوطني للانطلاقة الإقتصادية، في أفق جعله برنامجا محليا. وفي هذا الإطار بالضبط، تقررت تنمية منصات صناعية مندمجة، مثلا بالنسبة لقطاعات الطاقات الجديدة والخدمات عن بعد والصناعات الغذائية.

وتنص إستراتيجية التكوين في المهن الصناعية المندمجة في هذا البرنامج تكييف التكوينات مع المهن التي سيتم تطويرها في كل من الجهات المختلفة.

نمـوذج جـامـعـة مـحـمـد الأول لـوجـدة شـعـب الامـتـيـاز

محمد الفارسي
رئيس جامعة محمد الأول لوجدة

«على الجامعة أن تملئ هذه الوظيفة الإقتصادية مع المحافظة اتجاهها على موقف متحفظ، ومساحة، بل وأيضا روحا نقدية (...) وعليها أن تقف «ما بين الإلتزام والحرية» في وظيفتها الإقتصادية وحرية الفكر».

إن الجامعة، موطن المعرفة، ومكان للتكييف الاجتماعي ولإنتاج الكفاءات، تتجاذبها اليوم انتظارات الوسط الصناعي وعالم الأعمال ومتطلبات مهامها الفكرية.

ودون أن تفقد روحها ودون أن تذوب مهمتها الأساسية لفائدة طلبات مؤقتة لقوى السوق، فمن واجب الجامعة المغربية أن تجد التوازن الضروري بين هذه المتطلبات الجديدة : تسهيل وتنسيق إنتاج المعرفة وأن تصبح فاعلا في الإنتاج السوسيواقتصادي.

إن تقديم تعليم ذي مردودية وعملي، وإعداد إطار الغد، وبالخصوص عمال المعرفة، هي التحديات الجديدة للتعليم التي تدفعها إلى أن نتوخى الصرامة والابتداع. وهنا يكمن التحدي بالنسبة للسنوات المقبلة.

وبالنسبة للعديد من المفكرين، فان المستقبل يوجد في اقتصاد مبني على المعرفة المتقاسمة في إطار شراكة جامعة–دولة–صناعة.

وفي هذا السياق المحدد، لم يعد من حق التعليم أن يقع خارج انتظارات مجتمع بأكمله.

وهناك عدة مهام مخولة للتعليم العالي بالمغرب : تكوين كفاءات وتنمية نشر المعارف، والمساهمة في التقدم باعتبار حاجيات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتنمية العلوم والتقنيات بواسطة البحث والإبتداع. إنها مهام أساسية إن لم تنجز بطريقة صحيحة من طرف مؤسساتنا التعليمية العمومية وأيضا الخاصة، يمكن أن تعرض المستقبل للخطر : ومن هنا تبرز مسؤولية الفاعلين في ميدان التعليم اليوم لتحسين واقعه.

تكوينات في مستوى انتظارات البلاد والجهات

إن أهداف الإصلاح الجامعي لسنة 2003 كما حدده القائمون به، تندرج في إطار مقاربة تقديرية وترمي بالأساس إلى تحسين مردودية وتحديث النظام التربوي. والبرنامج الاستعجالي 2009–2012، الذي جاء، بتوجيهات ملكية سامية، لإعطاء انطلاقة جديدة لإصلاح 2003، هو، دون شك، إمكانية للجامعة المغربية من أجل

جامعة محمد الأول في أرقام

جامعة محمد الأول هي إحدى أكبر الجامعات المغربية المتعددة التخصصات بالمملكة، بطلبة يناهز عددهم 24 000 طالبا، و600 منصب مدرس و550 مستخدم إداري وتقني.
وعلى الصعيد المحلي، فان موقع جامعة محمد الأول يشمل 7 مؤسسات تمثل ثلاث كليات، ومدرسة للمهندسين، ومدرسة للتجارة والتسيير ومدرسة عليا للتكنولوجيا وكلية للطب.
وعلى الصعيد الجهوي، تشتمل الناظور على مجموعة من الكليات المتعددة الشعب والحسيمة تضم كلية للمهندسين.
وجامعة محمد الأول، بمجموع 9 مكونات و3 مواقع، تجعل من الجهة الشرقية جهة هامة في مجال التعليم العالي والبحث.
وتغطي ميادين التكوينات بجامعة محمد الأول حقلا واسعا من الشعب تتميز بنسبة من الشعب المهنية تبلغ 25% بالمدارس (المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية للجهة الشرقية، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير،...) وكلية الطب.
والى جانب هذه المكونات الشديدة المهنية، فإن كل الكليات تمنح شعبا تكوينية تشمل ميادين مهنية.

تكيف أحسن مع متطلبات مجتمع في تغير مستمر.
منذ2003، طبقت جامعة محمد الأول، كباقي الجامعات، الإصلاح.

وقد قامت بهذا الإصلاح مع السهر على جودة تكويناتها، وعلى تنويع شعبها، ومضاعفة الشهادات الممهننة وعلى خلق فروع : كلية متعددة التخصصات بالناظور، ومدرسة وطنية للعلوم التطبيقية بالحسيمة وكلية للطب والصيدلة، والتي تكون شبكة على الصعيد الجهوي.

وفي إطار تطبيق الإصلاح التربوي لـ 2003 ، طرحت جامعة محمد الأول من أجل المصادقة عددا من الشعب التي أعدت بتشاور وتنسيق مع شركاء جهويين، ووطنيين ودوليين، بهدف الاستجابة للحاجيات من الأطر التي يعبر عنها الوسط المحيط. ومنذ ذلك الوقت، تتوفر جامعة محمد الأول على خارطة طريق مفيدة.
وبالرجوع إلى الوراء، فإننا نلحظ أن جامعة محمد الأول استطاعت الابتداع والتأقلم مع الطلبات الجديدة للسوق وللتغيرات العديدة التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.
فمن 22 شعبة سنة 2003، انتقلت تشكيلة التكوينات الملقنة بجامعة محمد الأول إلى 85 شعبة سنة 2008، منها 9 تكوينات

نوع التكوين	عدد الشعب في 2008
اجازة أساسية	18
اجازة مهنية	11
شهادة ماستر	28
ماستر متخصص	7
دبلوم مهندس	5
سلك إعدادي	2
دبلوم تجارة وتسيير	2
دبلوم جامعي تقني	9
دراسات طبية	1
المجموع	83
- منها تكوينات في الخدمات عن بعد	9
- منها تكوين في العمل الاجتماعي	5

جامعة محمد الاول لوجدة، مفخرة للمعرفة بالجهة الشرقية

في الخدمات عن بعد و5 تكوينات في العمل الاجتماعي. وانطلاقا من الدبلومين المقترحين في سنة 2003، نقترح 9 سنة 2008. في مقابل 17 إجازة أساسية سنة 2003، تقترح الجامعة اليوم 29، منها 11 مهنية. كما تقترح جامعة محمد الأول 5 دبلومات مهندس ودراسات في التجارة والتدبير. ومن 85 تكوينا، ننتقل إلى 113 سنة 2009. وسنحسن بشكل واسع نسبة الدراسات في العلوم والتقنيات، لتنتقل من 25% سنة 2008 إلى 35% سنة 2012 . ويبقى الهدف هو الرفع من الأعداد المسجلة في الشعب المهنية للكليات باستهداف نسبة 20% بالنسبة لسنة 2012.

ويتمثل انشغال التكوينات في تمكين الطلبة من اكتساب كفاءات تسهل اندماجهم في سوق العمل. ومن هذا المنظور، فنحن بجامعة محمد الأول ، نولي كل العناية لكل الاستراتيجيات الوطنية لتنمية البلاد، كما نبقى يقظين لكل الطلبات الجهوية التي يتم التعبير عنها بصورة منظمة أو ظرفية.
وهكذا استطاعت جامعة محمد الأول أن تندرج في طلبات مختلف التصاميم المديرية للتنمية. فمثلا، للاستجابة لحاجيات المغرب المعروضة في برنامج 10 000 مهندس، ضاعفنا ثلاث مرات أعداد المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية. وقد اقترحنا 5 شعب كجواب على برنامج العمال الاجتماعيين وأحدثنا 6 شهادات جامعية للتكنولوجيا جديدة تتلائم مع الطلب الوطني والجهوي.

وقد افتتحنا أكثر من 30 شعبة مهنية . ونذكر على سبيل المثال إجازات في إدارة تطبيقات المقاولات، وعلوم الصناعة الغذائية، وعلوم وتكنولوجيا الماء، والبيئة والهندسة المدنية، ومدبر المؤسسات الاجتماعية، والمساعدة الاجتماعية، ومنشط اجتماعي ثقافي، وكذا شهادات ماستر في العلوم الزاعية الغذائية، والهندسة الاعلامياتية ، والعاملين في ميدان التنمية، الخ.

كما أن خلايا للتفكير تعمل كذلك لإعداد تكوينات تستجيب للاستراتيجيات الحديثة : البرنامج الوطني للانطلاقة الصناعية، ومخطط التنمية المندمجة للقطاع الصناعي المغربي ومخطط التكوين إلى أفق 2015.

ونعتبر بجامعة محمد الأول بأن ظهور ثقافة تأهيل ترغم الجامعة على الإصغاء المقترب والمنتبه للمجتمع و، بالتالي، تلبية ضرورة تحسين القابلية للتشغيل بإعطاء الأفضلية للشعب ذات التوجه المهني القوي.

جامعة محمد الأول في الإصغاء لجهتها

إن المغرب عبر استراتيجياته الوطنية وتصاميم التنمية (الخدمات عن بعد، اقلاع، المغرب الأخضر...) يعترف بأن العلم رأسمال للتنمية ويندرج في خط التفكير الذي يعتبر»الامتياز ملكا استراتيجيا»، والمعرفة تصبح رهانا اقتصاديا. وهكذا، فان تعزيز القدرة العلمية للبلاد هي إذا أولوية وطنية. وتتدخل الجامعة على مستويين، اقتراح أطر جد مؤهلة، وخلاقة ومبتدعة وتنمية بحث قريب من واقع البلاد.

وتشكل شبكات المعرفة اليوم الشكل الأهم عالميا للإنتاج والتبادل. وقد كان مهما لا سيما على الصعيد الجهوي، أن تتعرف جامعة محمد الأول على مهمتها في مسار التخصيب المتقاطع الذي يؤكد أساسا أهمية القطب التكنولوجي لوجدة. ووعيا منها بأن استراتيجيات الشبكات في الفضاء الجهوي يمكن أن تشكل رافعات قوية لتنمية الاقتصاد، فان جامعة محمد الأول تلتزم عبر مختلف العمليات بالانجاز الصحيح لمهمتها في الشبكية الجهوية.

وإن مساهمة البحث تبقى ضرورية للاستجابة لمتطلبات برامج التنمية المعتمدة على اقتصاد المعرفة. وإن اقتراب الصناعة من أماكن المعرفة، أي الجامعات، يمكن من التحفيز على التعاون ومن إثراء رصيد الامتياز، وتأمين نقل المعرفة. وقد دخلت الجهة الشرقية منذ الخطاب الملكي الشهير ل2003 في دينامية تنموية قوية. واقتصاد المعرفة اليوم دون شك هو رهان هذه الجهة.

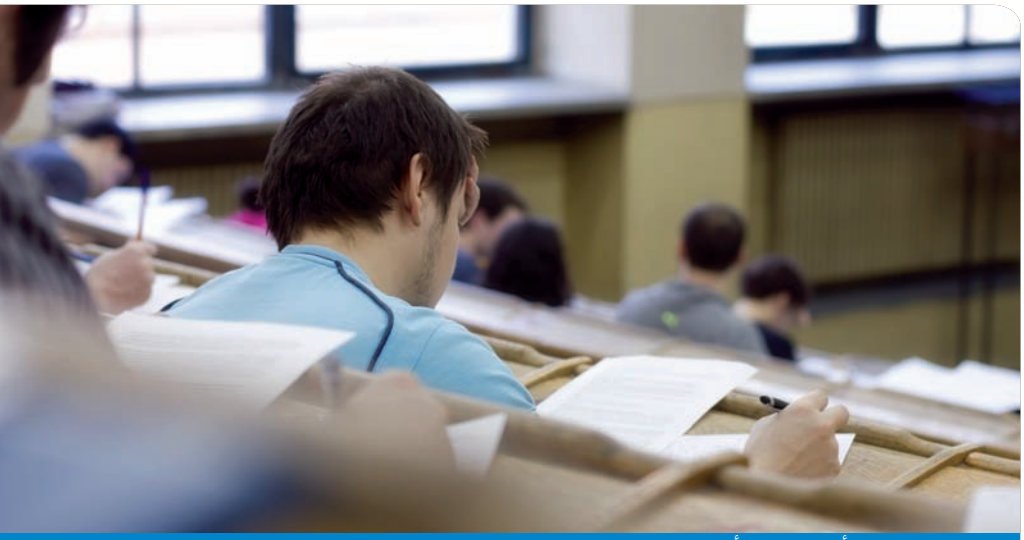

جامعة محمد الأول تكون الأطر الضرورية للتنمية الجهوية

وقد حددت جامعة محمد الأول مجموعة من محاور تنمية البحث: الماء والبيئة، الصناعة الغذائية، تكنولوجيات الإعلام وكذا الطاقات النظيفة والصحة. وهذه المحاور، تم اختيارها باعتبار حاجيات الجهة ونظرة المؤسسة. ومنذ تحديد المحاور والمجالات ذات الأسبقية، تم استثمار وسائل في تنمية قدرة حقيقية في كل من هذه الميادين. وقد تم إحداث مختبرات ومراكز وكذا مركز للخبرة (تحليلات معتمدة)، وتمت تقوية مختبرات ومراكز أخرى. وهذه البنيات، مجتمعة، تمثل نواة صلبة تمكن الجامعة اليوم من أن تلتزم مع الجهة، على صعيد البحث، في سياسة حقيقية للتشبيك.

الآفاق

في إطار البرنامج الاستعجالي 2003–2012، تشتغل لجنة تنسيق منذ شهور لوضع برنامج تعاقدي مع الوزارة الوصية. وقد كانت التوجهات الرئيسية هي المساهمة في تنمية يد عاملة جد مؤهلة في كل مجالات المعرفة والتي تستجيب بشكل أولوي، للحاجيات الأساسية للجهة. وتطمح جامعة محمد الأول بأن تزود الجهة في السنوات المقبلة بالآليات العلمية لرفع تحديات الغد. وتتمثل القطاعات التي منحت لها الأسبقية سواء في التكوين أو البحث، أساسا الطاقات النظيفة، علوم الإعلام والاتصال، والتنشيط الاجتماعي، والسياحة، وعلوم الأرض والبيئة. كما أن الهدف يتمثل في تعزيز بنيات الولوج لمعارف الجامعة المتوفرة، بواسطة أقطاب كفاءة، ومراكز كفاءات وابتداع ومكتب نقل بواسطة شعب ذات أسبقية جهويا.

وتعزز جامعة محمد الأول ميكانيزمات التشبيك لتكون في الاستماع لشركائها وتضطلع بمهمتها في اقتصاد المعرفة على خير وجه.

لذا، فإنها تسعى لكي تظل يقظة لتحولات المجتمع. فالجامعات تلعب دورا أساسيا في تنمية مجتمع حيوي. وبالفعل، فان التربية والمعرفة تبقيان الضمانة لمستقبل أفضل. ولا تعتبران بأي حال من الأحوال من الكماليات.

مراجع ومصادر :

- *Hervé Carrier, L'université entre l'engagement et la liberté, Rome, Presses de l'Université Grégorienne, 1972.*
- *John Henri Newman, L'idée d'université, les discours de 1852, traduction française d'Edmond Robillard et Maurice Labelle, Ottawa, Le Cercle du livre de France, 1968.*
- *Rapport d'Activités de l'UMP, 2007-2008.*

الجهة الشرقية
رأسمال بشري واقتصاد معرفة وتنمية جهوية

توفيق بودشيش
خبير اقتصادي
مدير التعاون الدولي – وكالة الجهة الشرقية

في إطار مساهمتها في تفعيل المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، تُنشط وكالة الجهة الشرقية وتُخصب المعارف التقليدية، إلى جانب المعارف الحديثة، وذلك من أجل تثمين الكفاءات الجهوية وجعل الرأسمال البشري، أحد العوامل الحاسمة في التنمية والحداثة الجهوية.

إن الامتياز البشري بالمنطقة الشرقية، الذي ظهر خاصة من خلال المستوى المتوسط للتربية بالجهة، تمت المحافظة عليه رغم الظروف الغير ملائمة التي عرفتها الجهة في السابق.

وبالفعل، فان المؤشرات المتعلقة بمستوى تعليم الساكنة (تطور نسبة التعليم، التجهيز المدرسي، الخ.) تظهر بأنها ظلت تاريخيا قريبة جدا من المستوى الوطني، في حين أن المؤشرات الأخرى للنمو البشري، حسب معطيات إحصاء 2004، أبرزت اتجاهات قوية نحو الهبوط مقارنة مع المتوسط الوطني (الصحة، التشغيل، السكن، الخ.)

إن النزوع المعروف لرجال ونساء الجهة نحو الحصول على تعليم جيد له لا شك دور في مستوى التعليم، ولكن ذلك يرجع أيضا إلى وجود بنية تحتية مدرسية أقيمت منذ فترة مبكرة جدا بالجهة (لقد احتضنت الجهة، مثلا أول مدرسة عصرية بالمملكة سنة 1907.

وقد تمت المحافظة على هذه البنية رغم الصعوبات منذ الاستقلال، وتم تدعيمها ابتداء من 1980 بواسطة بنية جامعية ذات قيمة وطنية (جامعة محمد الأول فتحت أبوابها في بداية الثمانينيات).

وبعد 2004، ومنذ إعطاء الانطلاقة للمبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، بنيت نهضة الجهة على هذا المكسب في مجال الموارد البشرية، من أجل تشجيع مقاربة للتنمية الجهوية تسهل اندماج الجهة في القطاعات المرتبطة باقتصاد المعرفة (تنمية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال، تكوين أقطاب كفاءات، تنمية «المهارات» المحلية (المنتوجات المحلية، أنواع السياحة

جدول استعادي 1
تطور الولوج إلى الخدمات الأساسية

	الجهة الشرقية		مجموع التراب الوطني	
	1994	2004	1994	2004
نسبة الأمية	52,8 %	42,9 %	55 %	43 %
نسبة التمدرس (السلك الإبتدائي)	68,4 %	80,8 %	59,6 %	80,4 %
المؤسسات الابتدائية العمومية	192	(2007) 499	2 624	(2007) 7 003
عدد الطلبة الجامعيين	21 407	(2006) 23,612	233 692	(2006) 283 984
نسبة الفقر	.....	17,9 %	.....	14,2 %

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2004 / الدلائل الإحصائية الوطنية

جدول استعادي 2
تطور الولوج إلى الخدمات الأساسية

		الجهة الشرقية		مجموع التراب الوطني	
		2005	2004	2005	2004
المعدل	عدد السكان لكل وحدة طبية	.....	12 217	.....	11 909
	عدد السكان لكل فراش مستشفى	.....	1 314	.....	1 144
	عدد السكان لكل طبيب	192	2 294	.....	1 782
نسبة البطالة		15.3 %	.....	10.8 %	.....

المصدر: وكالة الجهة الشرقية / دراسة Edesa/ الإحصاء العام للسكان والسكنى

الجديدة، الخ.)، والمناطق الصناعية المندمجة (مقاولات–تكوين والبحث– أقطاب كفاءات، الخ.).
ماهي إستراتيجية التدخل لإنعاش «اقتصاد المعرفة» بالجهة الشرقية وما هو نموذج الاندماج الاقتصادي الجهوي المتوخى؟

«الاختصار التكنولوجي» للجهة الشرقية

لقد ابرز علماء اقتصاد التنمية مفهوم «الاختصار التكنولوجي» لتوضيح حالة الأنظمة الاقتصادية التي أظهرت القدرة على اختزال المراحل التقليدية التي ميزت نمو الدول المصنعة (الصناعات الثقيلة، الصناعات الخفيفة، الخ)، للتموقع مباشرة في القطاعات المولدة لابتداعات تكنولوجية من الجيل الأخير.
والأمثلة متعددة بجنوب شرق آسيا (هونغ كونغ، ماليزيا، كوريا الجنوبية، الخ.)، وبالولايات المتحدة الأمريكية (سيليكون فالي)، وبفرنسا (صوفيا–أنتيبوليس)، الخ.
وتقع مفاتيح النجاح المستلهمة من هذه التجارب، بالخصوص في المزج الذكي للعوامل التالية :

- رغبة عمومية قوية على الصعيد المحلي مبنية، خاصة، على تشخيص مستبصر للتراب ؛
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص ؛
- وضع شبكات بين « المقاولات–مراكز التكوين والبحث» ؛
- تقاسم الكفاءات بين مختلف الفاعلين في التنمية المحلية وتجميع جهودهم.

والمغرب، باعتماده على منهجية مماثلة في إطار المخططات القطاعية، وبالخصوص مخطط «إقلاع» الموجه إلى تشجيع تنمية قطاعات جديدة و/أو شعب ذات الطابع الصناعي يُعبر عنها بصيغة « المهن العالمية للمغرب»، انطلق بشكل من الأشكال في منهج لـ «الاختصار التكنولوجي» لتأهيل اقتصاده وللتموقع بقوة في المنافسة على حصص الأسواق الدولية واجتذاب استثمارات مباشرة أجنبية.
ووكالة الجهة الشرقية، بتفعيل برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية (PDIRO ou MED-EST) بالتعاون مع شركائها، تتبع هذا المنهج. والمناطق الصناعية الجديدة، الجاري تشييدها، قد تم تحديدها لاستقبال هذه «المهن العالمية الجديدة» وخلق الظروف الملائمة لاندماج الجهة في «اقتصاد الابتداع والمعرفة».

برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية (MED EST)، رافعة لإدماج الجهة الشرقية في «اقتصاد المعرفة»

بجامعتها (23 000 طالب)، ومدارسها للمهندسين، ومختبراتها للتكوين التقني والمهني، ومناطقها الصناعية الجديدة التي سوف تستعمل أزيد من 500 هكتار من مساحات استقبال المقاولات العصرية والمنافسة إلى حدود 2010 (القطب التكنولوجي لوجدة، القطب الفلاحي لمداغ، المنطقة اللوجيستيكية الصناعية للناظور)، فان الجهة الشرقية تتموقع لتصبح قطبا هاما وطنيا ودوليا لإنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.
والشعب المستهدفة تتعلق في نفس الوقت بتحويل المواد الفلاحية، والخدمات السياحية، والطاقات المتجددة، والصناعات النظيفة، والبيئة، والخدمات عن بعد، والإعلاميات، وكذا الشعب المرتبطة بالقطاع الصحي أو بالنقل واللوجيستيك.
وكل منطقة صناعية جديدة ستتوفر على العديد من الهكتارات من التهيئة (حوالي 50 هكتار بالنسبة للمناطق الثلاثة الأولى) التي سوف تخصص للبحث والتنمية وللتكوين.
وبرنامج شرق المتوسط، بتفعيل منهجية تدمج مشاتل المقاولات، والتكوين والبحث والتنمية وإقامة مقاولات مبتدعة، يشكل رافعة قوية لإدماج «الرأسمال البشري» و«رأسمال مقاولات وتكنولوجيات» و«رأسمال معرفة ومهارة» من أجل إبراز الجهة الشرقية كقطب امتياز في شعب واعدة داخل الجهة، والمحددة من طرف البرامج القطاعية الوطنية الكبرى «إقلاع» و«إقلاع إضافي»، و«المخطط الأخضر» و«رواج».
ووكالة الجهة الشرقية في إطار دورها كوسيطة بين الفاعلين الوطنيين والجهويين، خاصة عبر العمليات التالية :

- دعم إحداث تكوينات ملائمة للمهن الجديدة، داخل الجامعة ؛
- التسهيل من حيث استراتيجيات التصريف المحلي للبرامج الوطنية (دراسة برنامج التنمية الصناعية بالجهة الشرقية، دراسة رواج، الخ.) ؛
- دعم تنمية المنتوجات المحلية (أشجار الزيتون، التمور، الصبار، الخ.) التي بوسعها أن تجتذب مقاولات صغرى ومتوسطة مبتدعة ؛
- تنمية شبكات للتعاون على الصعيد الدولي لفائدة الفاعلين الجهويين في الميادين السالفة الذكر.

خلق شروط مثلث
التكوين – البحث – التنمية

اقتصاد المعرفة والتنمية الجهوية

البروفسور مصطفى بنونة
رئيس جامعة عبد المالك السعدي – تطوان

بصفته رئيس جامعة، فإن الكاتب يوضح بعض الروابط المتعددة التي تم نسجها مع المقاولات الكبرى التي تنشط بتراب المؤسسة التي يسيرها. دراسات مخصصة، وانخراطات فاعلة متبادلة، وتكوينات أولية ومستمرة ترتبط بالأنشطة الاقتصادية على صعيد الحاجيات من الكفاءات والشراكات الدولية : الجامعة تنظر إلى أوروبا عبر أقطاب الامتياز المتشكلة حول أنشطة أساسية لقربها. نجاح ارتكاز ترابي قوي.

إن الإصلاح الجامعي مكن من إرساء ديناميكية بجامعة عبد الملك السعدي. وقد تجسدت هذه الديناميكية أساسا بتنمية التكوينات المهيئة للمهن، وأشغال البحث والتنمية وتعزيز الشراكات مع الفاعلين الإجتماعيين والإقتصاديين الجهويين. وهذا النص يقدم بعض الأمثلة على ذلك والقارئ المهتم بوسعه أيضا زيارة موقع جامعة www.uae.ma، للإستخبار حول بقية الأنشطة.

1- جهة طنجة – تطوان، قطب للتنافسية اللوجستيكية

منذ انطلاق مشروع طنجة المتوسط، قررت جامعة عبد المالك السعدي مصاحبة هذا المشروع الوطني الكبير. أولا، وبحضور مستشار صاحب الجلالة السيد مزيان بلفقيه، تم توقيع اتفاقية بين جامعة عبد المالك السعدي ووكالة طنجة المتوسط.
وقد افضت الى النتائج التالية :

- دراسة حول جغرافية جبال الريف تحمل إسم «الفلاحة والديناميات الترابية في المنطقة الخاصة للتنمية الإقتصادية طنجة المتوسط» أنجزها الأساتذة محمد العبدلاوي، ونور الدين الشيخي وعبد العزيز بوليفة، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية ؛
- دراسة حول جغرافية جبال الريف تحمل اسم « الفنيدق، ديناميكية واختلالات مدينة حدودية»، أنجزها الأساتذة محمد العبدلاوي، ونور الدين الشيخي وعبد العزيز بوليفة، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية ؛
- دراسة حول التنوع والحفاظ على الأنظمة البيولوجية، تحمل إسم «دراسة نباتات ووحيش الموقع ذو الأهمية البيولوجية والإيكولوجية لجبل موسى ومجاله الساحلي والبحري» أنجزها الأستاذ محمد عاطر، من كلية العلوم لتطوان.

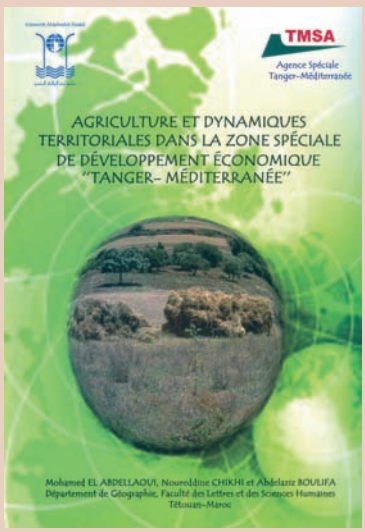

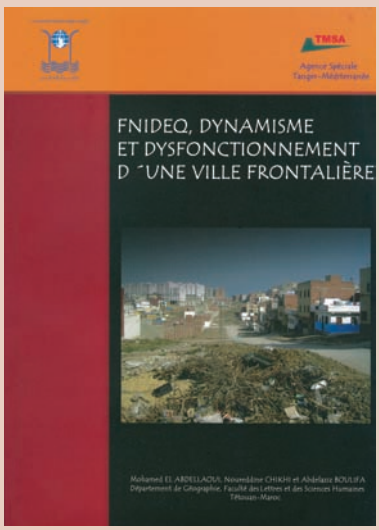

استطاعت جامعة عبد المالك السعدي أن تقيم شراكات مع كبريات المقاولات

كما شاركت جامعة عبد المالك السعدي في مختلف التظاهرات والتحريات التي أنجزتها وكالة طنجة المتوسط حول دور ميناء طنجة المتوسط، واللوجيستيكا المينائية والتنمية الاجتماعية لعمالة فحص–أنجرة.

وعلى صعيد التكوين، توفر جامعة عبد المالك السعدي اليوم عدة شهادات في مجال اللوجستيكا من عدة مستويات: إجازة مهنية، ماستر، مستوى مهندس والدكتوراه وكذا شهادات جامعية.

ومن جهة أخرى، اقترحت وكالة طنجة المتوسط على جامعة عبد المالك السعدي القيام بدراسة قابلية إنشاء «المعهد الدولي طنجة المتوسط»، الذي سيعرض تكوينات مهنية ومُفضية لدبلومات في مجال اللوجستيك. وهذا المعهد سيكون أيضا أداة للبحث والتنمية ولليقظة، وينظم تظاهرات دولية في مجال اللوجيستيك.

تكوينات في مجال اللوجيتيكا بجامعة عبد المالك السعدي

- ماستر متخصص «اللوجيستيك المينائي والبحري» ؛
- ماستر متخصص «اللوجستيك والنقل» ؛
- شعبة الهندسة «الهندسة الصناعية واللوجستيك» ؛
- الإجازة المهنية «تدبير اللوجستيك والنقل» ؛
- دبلوم الدراسات العليا « التدبير المينائي والبحري».

وعند إتمام هذه الدراسة، سيشتغل المعهد في شكل شركة مجهولة الاسم تشارك فيها جامعة عبد المالك السعدي كمساهم. وقد حضي هذا المشروع بموافقة كل من مجلس جامعة عبد المالك السعدي والوزارة.

وسوف يقدم إلى صاحب الجلالة.

ويتوفر المعهد الدولي طنجة المتوسط من الآن على ميزانية استثمار تبلغ 60 مليون درهم ويعتزم الشروع في أنشطته في شتنبر 2009 بالنسبة للتكوين المهني وفي 2010 بالنسبة للتكوين المستمر المفضي للحصول على دبلوم.

تستفيد وكالة طنجة المتوسط من الموارد البشرية المكونة بجامعة عبد المالك السعدي

ومن جهة أخرى، ربطت جامعة عبد المالك السعدي اتصالات مع مسؤولي شركة رونو نيسان Renault Nissan للتعرف على حاجياتها من الموارد البشرية. وقد شرعت الجامعة من الآن في توفير تكوينات في شعب الميكانيكا، والالكترونيك، والتدبير والإعلاميات تتناسب المؤهلات المرغوبة من طرف هذه الشركة. وفي إطار البرنامج الإستعجالي، تعتزم جامعة عبد المالك السعدي تلقين تكوينات من مستوى دبلوم جامعي تقني الذي ترغب فيه شركة رونو– نيسان ومجهزيها. وقد اقتنت الجامعة 48 برمجية للرسم كاتيا (CATIA) المستعمل عادة في تصميم وصنع السيارات.

ونشير هنا إلى العدد الهام من التداريب والزيارات التي قام بها طلبتنا للشركات العاملة بميناء طنجة المتوسطي.

وأخيرا، علينا أن نهنأ أنفسنا على العدد المرتفع للذين تم تشغيلهم ب وكالة طنجة المتوسط وفروعها وكذا ميركس MAERSK .

2- جهة طنجة – تطوان، «قطب بيئي»

مكنت الإتفاقية الموقعة بين جامعة عبد المالك السعدي وشركة فيوليا للبيئة من تقوية التداريب بأمنديس لطنجة وتطوان ومن الاستجابة لحاجياتهما في مجال التوظيف في مجال التدبير، والبيئة، والشبكات المعلوماتية، وغيرها. ومن جهة أخرى، يتابع عدد من أطر فيوليا تكوينات مستمرة بجامعة عبد الملك السعدي و/أو يتدخلون كمؤطرين لوحدات مهنية.

وقد تم انجاز شهادتين في ميدان « تدبير التطهير» (إجازة مهنية وماستر متخصص) في إطار شراكة وهي تحقق نجاحا مستحقا.

وعلى صعيد البحث والتنمية، فإن فرقا مشتركة تدرس المواضيع التالية :

- النمدجة المائية لشبكات الماء الصالح للشرب ؛
- النمدجة المائية لشبكة التطهير ؛
- تتبع تحسين جودة مياه السباحة على مستوى خليج طنجة بارتبلط مع مصرف المياه ؛
- المشاركة في وضع مشروع «ساقيتي» ؛
- دراسة سوسيو–اقتصادية للتوصيلات الإجتماعية ببلدان المغرب العربي.

3- جامعة عبد المالك السعدي، أداة لتنمية جهة طنجة – تطوان

منذ 2002، تنجز جامعة عبد المالك السعدي استثمارات كبيرة بالجهة :

- تشييد كلية الحقوق بطنجة ؛
- تشييد الكلية المتعددة التخصصات بتطوان ؛
- توسيع كلية العلوم والتقنيات لطنجة (شعب المهندس)،
- بناء الرئاسة بتطوان؛
- تشييد ..... بطنجة ؛
- تشييد الكلية المتعددة التخصصات بالعرائش؛
- بناء القاعة المتعددة الاستعمالات (الرياضة + الثقافة) بطنجة.

وتصل هذه الاستثمارات إلى حوالي 248 مليون درهم ، وقد مكنت من توظيف 78 اطارا اداريا وتعليميا.

4- جامعة عبد المالك السعدي والعالم الخارجي

طورت الجامعة علاقات بالخصوص مع الجهات التي تربطها شراكات مع جهة طنجة – تطوان :

- الأندلس باسبانيا ؛
- منطقة بروفانس–الب–كوت دازير بفرنسا.

وتُطور الجامعة كذلك دروسها في اللغة الإسبانية لفائدة عدد كبير من طلبتها . وقد أدت النتائج الإيجابية إلى إعطاء الانطلاقة لإعداد ماستر مزدوج الشهادات مع جامعة قادس وجامعة الأندلس.

جامعة عبد المالك السعدي تهيأ جهة طنجة–تطوان لتحقيق إقلاعها

ماستر جامعي رسمي حول العلاقات المتوسطية : البعد المغربي الاسباني

- دروس صيفية ؛
- دروس خريفية ؛
- أنشطة في إطار AULA.

ومع جهة بروفانس–الب–كوت دازير، مكنت ثلاثة مشاريع TEMPUS ممولة من طرف أوروبا من تحسين الحكامة بالجامعة، وشبكتها المعلوماتية وإعطاء الانطلاقة لإعداد ماستر في مجال تكنولوجيات الإعلام مع جامعات وجدة ومرسيليا.

وفي هذا الصدد، أصبحت جامعة عبد المالك السعدي مرجعا على صعيد مشاريع TEMPUS للإتحاد الأوروبي.

- حكامة الجامعة في مناخ الاستقلالية
- التكوين لفائدة المغرب في ميدان المجالات الترابية
- ماستر مهني في ميدان «تدبير التراث الثقافي والطبيعي»
- إقامة وتدبير مكاتب العلاقات الدولية الجامعية
- الجامعة المقاولة : التكوين والمهنية
- شبكة معلوماتية موحدة من أجل الولوج للمعلومة الرقمية في التعليم العالي
- تنمية مشتركة لدبلوم من مستوى ماستر متخصص في «مهن الاستشارة والتأهيل» وبرنامج تطبيقي وطني لدعم تأهيل المقاولات المغربية
- بناء وجيهات مغربية بين الجامعات والمقاولات
- إنشاء مراكز للتكوين المستمر
- تدبير الجامعة عن طريق الجودة
- ماستر في الهندسة المعلوماتية
- تأمين الجودة والاعتماد بالجامعات المغربية
- إحداث شعبة مختصة في المعلومات الجغرافية
- حقوق المرأة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. حق الأسرة المهاجرة : حالة المغرب
- تدابير مصاحبة للدبلومات من أجل الإدماج المهني
- الابتداع، والخلق بالشبكة: العمل والتكوين
- الحكامة الرقمية للجامعات المغربية

جـامـعـــة الأخـويـــن : نـمـوذج مـتـمـيـز بالـمـغـرب

إدريس واعويشة
رئيس جامعة الأخوين

طرحت ثلاثة أسئلة على رئيس جامعة الأخوين، التي تعتبر نموذجا فريدا بالمغرب، عن تموقع من مستوي عال بعيد عن المراكز الحضرية الكبرى. وهذا التموقع الاستثنائي لا يضر بالقرب المرغوب مع المقاولات الكبرى الخاصة، بما فيها الشركات الفرعية للمجموعات الكبرى العالمية، ولا في الانخراط في المنطق الجديد للشمولية الاقتصادية.

دور جامعة الأخوين في تكوين الموارد البشرية المناسبة لتطور الاقتصاد المغربي.

يعرف المغرب ازدهارا اقتصاديا عبر برنامج واسع للإصلاحات وانطلاق عدد كبير من الاوراش. والإقتصاد المغربي يعرف تنوعا واجتذابا للاستثمارات في القطاعات الواعدة كالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، والخدمات عن بعد، وصناعة الطيران، والسيارات وتكنولوجيات الأحياء،... وهذه التكنولوجيات أظهرت أن البلد يسجل نوعا من الخصاص في مجال الكفاءات، لا سيما منها الهندسية.

و « مبادرة 10 000 مهندس» التي أعطى انطلاقتها الوزير الأول لمواكبة الإقلاع الإقتصادي الذي تعرفه المملكة، حدد هدف تكوين 10 000 مهندس سنويا في أفق 2010. وللمساهمة في هذه الدينامية الجديدة، فإن كلية الهندسة لجامعة الأخوين انخرطت في إنجاز أهداف هذا المشروع. وقد اقترحت في نفس الوقت رفع أعداد الخرجين وتنويع التكوينات مع مواصلة تكوين المهندسين من مستوى عال، بمقدورهم تحمل المسؤوليات المختلفة سواء بالمقاولة الخاصة أو بالقطاع العام.

ويحصل التلاميذ المهندسون بجامعة الأخوين على تكوين متوازن عبر جدع مشترك، والتخصص، والبحث والمشاريع. والبرامج الأكاديمية سواء على مستوى الباشلر Bachelor أو الماستر Master ، تمكن من الجمع بين خبرة تقنية وثقافة عامة مع قدرات في ميدان التواصل بالإنجليزية، والفرنسية والعربية. ويتم تأمين التوجيه الصناعي بواسطة مشاريع تطبيقية، وتدريب إجباري لمدة أسدس بالمقاولة، وزيارات للمصانع وتدخلات لأرباب الصناعة في الدروس.

وقد كونت الجامعة لحد الساعة 500 مهندسا منهم حاصلون على درجة باشلر في الهندسة العامة، والهندسة المعلوماتية، والهندسة والتدبير ودرجة ماستر في الإعلاميات، وفي هندسة البرمجية والشبكات المعلوماتية وفي تكنولوجيات الأحياء. وقد أظهر الخريجون كفاءتهم في خدمة المقاولة بالمغرب وبالخارج، بإنشاء مقاولاتهم الذاتية و/أو متابعة الدراسات في مستوى الدكتوراة بمؤسسات ذات مستوى عال.

وبشكل موازٍ، تمكنت كلية الهندسة من إدماج التكوين المستمر داخل دروسه لتكوين مهندسين لا سيما بالتعاون مع SAGEM Sécurité. وهكذا فنحن في الفوج الثاني من المهندسين / التقنيين SAGEM المكونين من طرف الجامعة في ميدان التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال قبل الالتحاق بـ SAGEM Sécurité. كما استفاد مهندسون وتقنيون من مقاولات كـ ST Microelectronics، Nemotek وSAGEM من تكوينات مستمرة لمدد قصيرة في الإلكترونيك الدقيقة و الإعلاميات.

ومن جهة أخرى، تمنح كلية تدبير وإدارة الأعمال تكوينا مناسبا مع حاجيات السوق المغربية. ويتم بصورة دورية مراجعة البرامج الأكاديمية لكي تتم الإستجابة للتغيرات المستمرة التي تمس المقاولة وسوق الشغل.

وهكذا وفي إطار مجهود تامين الجودة لبرامجنا، تقوم كلية تدبير وإدارة الأعمال منهجيا بتحقيقات بالمقاولات للتعرف على حاجياتها وتحليل تطابق الخرجين مع ضرورات سوق الشغل. ويتم دراسة نتائج هذه التحريات بعناية في إطار التخطيط الإستراتيجي لكلية تدبير وإدارة الأعمال من أجل تفعيل عمليات ترمي إلى الاستجابة إلى انتظارات الطلبة والمشغلين.

وتضم كلية تدبير وإدارة الأعمال اليوم أكثر من 1400 خريجا من برامجها للباشلر Bachelor وMaster. وقد ولجت غالبية الخرجين سوق الشغل المغربي ويساهمون في تنمية الإقتصاد المغربي. وتعد الشركات المتعددة الجنسيات والمقاولات المغربية الكبرى الخصوصية والعامة أهم مشغلي خرجي كلية تدبير وإدارة الأعمال. وبالفعل، فإن خرجينا تأقلموا بسرعة وبشكل تام مع حاجيات المقاولات الكبرى بفضل مجموعة من الميزات :

- إعداد ممتاز في مهن كالمالية، والتسويقيات، والتدبير والشؤون الدولية ؛
- غنى، وعمق، وبنية، ومضمون وكذا انسجام برامجنا الأكاديمية ؛
- التكوين العملي الذي يستفيد منه الطلبة بفضل وجود تجهيزات لهذه الغاية (قاعة أسواق، ألعاب توهيمية للمقاولات، مختبر للتسويقيات والإستراتيجية مثلا) ؛
- تداريب التكوين الإجبارية والإختيارية ؛
- المؤتمرات، المنتديات والحوارات المنظمة لفائدة تنمية كفاءات ذاتية لدى الطلبة بفضل برنامج للجدع المشترك.

ومن جهة أخرى، فإن الشعب الثلاثة التي تقترحها كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية تم اختيارها لكي تستجيب لحاجيات البلاد في ميدان الموارد البشرية. وهي شعب تمنح في نفس الوقت تكوينا تصوريا وإعدادا مهنيا

جامعة الأخوين

لعالم الشغل. فالطالب الحاصل على شهادة الباشلر في دراسات الإتصال، وتنمية الموارد البشرية أو الدراسات الدولية والدبلوماسية، وكذا الطالب الحاصل على شهادة الماستر في الدراسات الدولية والدبلوماسية، يمكنهما أن يتابعا دراسات عليا بالجامعات الوطنية وبأحسن الجامعات العالمية، كما يمكنهما أن يختارا فورا ولوج سوق العمل في القطاعين العمومي والخاص.

وإلى جانب البرامج التي تؤدي إلى الحصول على شهادات، فإن الكلية تمنح لكل خرجي جامعة الأخوين خاصية تميزهم عن باقي الآخرين : فهي تمنحهم جدعا مشتركا من المواد التكوينية العامة الغنية، إضافة إلى المشاركة في أنشطة ثقافية وجمعوية متنوعة والمساهمة في التضامن الإجتماعي خلال تدريب إجتماعي لا يقل عن 60 ساعة.

نماذج عن شعب تكوينية لجامعة الأخوين تستجيب لحاجيات القطاعات المبتدعة (مخطط انطلاقة، التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال، وصناعة الطيران، واللوجستيكا،...)

تكون كلية الهندسة حاليا أزيد من 400 طالبا مهندسا في التكوينات السالفة الذكر.

وقد تم تهيئ التكوين في ميدان الهندسة والتدبير مع النسيج الصناعي وللإستجابة لحاجيات هذا النسيج مع السهر على الحفاظ على المقاييس الأكاديمية كما هو متعارف عليه بالجامعات الأجنبية. وقد عرفت هذه الشعبة نجاحا كبيرا لدى الطلبة.

وتستجيب لحاجيات المغرب من حيث المهندسين الذين بوسعهم الإسهام في التدبير اليومي للقطاعات الأساسية بالنسبة لبلادنا، كقطاعات السيارات والأنشطة المينائية. وفضلا عن كون اللوجستيك تدخل ضمن مواد هذا التكوين، فقد أدمجت وحدات متعلقة بعلوم التدبير لكي تتم الإستجابة إلى الحاجيات المعبر عنها من لدن الصناعة.

وتسعى كلية الهندسة بجامعة الأخوين إلى رفع أعداد الخريجين في التكوينات الحالية وإعطاء الإنطلاقة عما قريب لتكوين جديد في مجال هام وهو مجال الهندسة الكهربائية. وهناك تكوينات غير مؤدية إلى دبلومات وعلى المقاس يمكن أن توضع رهن إشارة المقاولات لتأمين التكوين الأولي أو المستمر للتقنيين والمهندسين. وقد شرعنا في هذا السبيل مع SAGEM Sécurité Maroc لتكوين 100 مهندس في 5 سنوات.

مطابقة التكوين الجامعي بالمغرب مع حاجيات القطاع الخاص وتنافسية بلادنا في محيط الانفتاح والمنافسة المتزايدة على الصعيد الدولي.

إن جامعتنا، اعتبارا لطابعها الدولي الثابت، بما فيه استعمال اللغة الإنجليزية كلغة تعليم (إضافة إلى الفرنسية والعربية) والإتصال مع مدرسين وطلبة يمثلون العديد من الجنسيات وفرص التبادل والسفر نحو بلدان أخرى، تمنح تطابقا جيدا مع سوق الشغل الذي يتميز في أيامنا هذه بشمولية الإقتصاد العالمي.

قطاع التكوين الخاص واقتصاد المعرفة

عبد الرحمان لحلو
رئيس جامعة مونديابوليس

يتم التطرق لهذا الموضوع المهم جدا على ثلاث مراحل. فالكاتب يحاول في البداية أن ينجز إسقاطا على 20 سنة لكي يشكل نظرته حول التوجهات الكبرى لقطاع التعليم. تم يتعرض بعد ذلك لتحليل القطاع الخاص كمكون مستقبلي لقطاع التعليم. وأخيرا يوضح نظرته بواسطة نموذج جامعة مونديابوليس، التي تندرج في إطار استمرارية تجربة تمتد لأكثر من 15 سنة.

نظرة استشرافية للتعليم العالي

إن هذه المساهمة في التفكير الاستشرافي حول التنمية الإقتصادية والتدبيرية بالمغرب تبحث عن تأمين رؤية أوضح في تسيير الشؤون على الصعيد المكرواقتصادي، بل وأيضا على صعيد المقاولات ومختلف القطاعات. وقطاع التعليم العالي، وهو قطاع حيوي في اقتصاد المعرفة لدوره في إعادة تكوين الموارد البشرية، هو مكون أساسي في مفهوم التنمية المستدامة.

لذا يصبح مهما التوفر على نظرة استشرافية لقطاع التعليم العالي، الذي يشكل تتويجا لكل الأسلاك التربوية، ويمثل من جهة أخرى حسوة للبحث العلمي. وقد سبق أن كان لهذه الطريقة الاستشرافية الفضل، نتيجة مبادرات محمودة، في تعبئة مجموعة من الفاعلين المؤسساتيين ببلادنا، ومن إثارة التفكير حول التموقع وفائدة قطاعهم في سنة 2030.

ونقترح إذا أن نحذو حذو هذه القطاعات، وأن نحتفظ بنفس التاريخ المرجعي. لذا، وإذا طلب منا اليوم تشكيل صورة قطاع التعليم الخاص في هذا الأفق، فان التوجهات الكبرى التي سوف تتأكد في الغالب، يمكن في نظرنا أن تتلخص كالتالي :

الإتجاه الأول :

ضبط قطاع التكوين

إن الأجل الأقصى الأول الذي حددته اللجنة الخاصة للتربية والتكوين في سنة 2010 لبلوغ أهداف الميثاق قد تم تأجيله المرة تلو الأخرى وأدى المسلسل إلى خيبات أمل متعددة. ورغم أن العوامل المفسرة متعددة، فإن نقص نظرة استشرافية ليس بغريب عن هذا الفشل. وستكرس سنة 2030 انتقال التربية–التكوين بالمغرب من طريقة للتدبير مُدارة إلى طريقة للحكامة مبنية على الضبط. وسوف يتحقق ذلك بواسطة استقلال تام لمؤسسات التكوين، سواء منها العمومية أو الخاصة. وهذا الاستقلال ينبغي أن يصاحبه وضع وتدعيم آليات فعالة للضبط من قبل الدولة. وعلى النسيج التربوي والتكويني في الحالة هذه أن يكون كلية ومباشرة في الإصغاء لحاجيات التشغيل. وعليه أن يظهر المزيد من المبادرة لإيجاد الموارد الذاتية، التي تمكنه من ضمان استقلاليته. وبالتالي، سيكون أقل تبعية لميزانية الدولة وسيعمل من أجل تنمية موارده الخارجية. وسيكون عالم المقاولة إذا طرفا في المنظومة، بواسطة جامعات المقاولات التي ستحدث بأهم الأحواض الصناعية، وبواسطة

شهادات مؤدية إلى التشغيل

التمويل الموسَط للتكوين المستمر. وسيتم تأدية أجور الفاعلين في قطاع التعليم من طرف المقاولات المستفيدة، بواسطة رسمها المخصص للتكوين المهني.

وأخيرا، وفي أفق تكامل أفضل بين المقاولة ونظام التكوين، ينبغي مَؤسسة التكوين المزدوج، أو المتداول في التعليم العالي وتمكينه من تحفيزات.

الإتجاه الثاني :
خوصصة التربية

بعد أن كانت وظيفة سلطوية محتكرة من طرف الدولة، سيؤكد التكوين طابعه التجاري، مع الحفاظ على طبيعة المرفق العمومي التي يمثلها. وبالتالي، فإن الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية في التربية ستصل بالمغرب إلى نفس النسب التي توجد بالدول الصاعدة الأخرى. وسيقوم بهذه الاستثمارات بالخصوص فاعلون اقتصاديون وحتى مستثمرون مؤسساتيون، مدعومين من قبل شبكات تربوية مقاولة.

وستصبح المؤسسات التعليمية الكبرى الخاصة مُقيمَة في البورصة، وستنجح في رفع رساميل لفائدة الانتشار الجغرافي أو القطاعي.وعلى الصعيد الماكرو، ستكون مؤسسات التعليم العالي الخاصة قد استكملت هيكلتها وبالخصوص أعادت انتشارها بالجامعات الخاصة، مؤمنة بذلك الحجم الكافي الضروري للمنافسة الدولية. وفي نفس الوقت، وكما يشير إليه الميثاق، فان التعليم العالي سيصبح مؤدى عنه، وسيمكن التوفير المحقق في الميزانيات العمومية من خلق منح استحقاق يستفيد منها بشكل عادل القطاعان العمومي والخاص.

والطابع لا مجاني التعليم العالي العمومي لن تمكن فقط من اقتصاد في الميزانية، بل ستمكن أيضا من خلق منافسة بواسطة الأثمان أكثر عدلا وفعالية بين القطاعين. ومن جهة أخرى، فان الربح المالي سيمكن الدولة من تشجيع القطاع الخاص ماليا وجبائيا. وبفضل جودة أعلى واقتصاد في المقاعد الجامعية العمومية وضغط على سعر تكلفة التعليم على صعيد القطاع الخاص، فإن الدولة ستكون عموما رابحة.

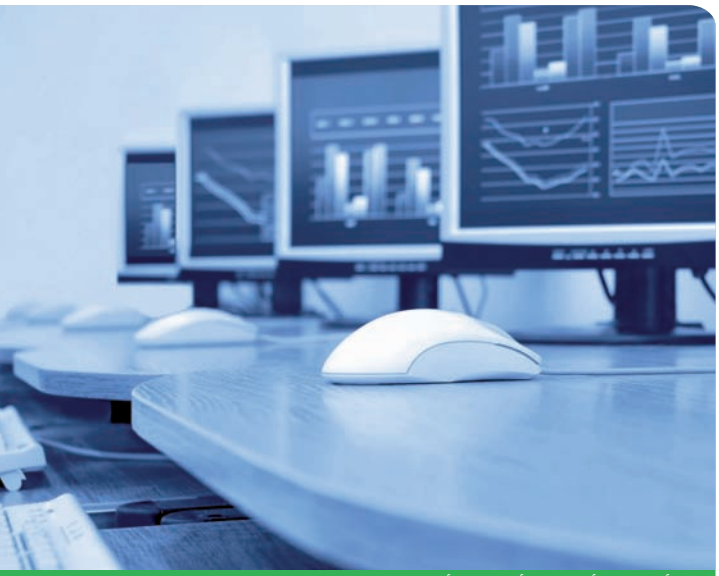

الأدوات الأحسن لأفضل الأدمغة

الإتجاه الثالث :
عولمة التعليم

لقد انطلق هذا الأمر منذ حوالي خمس سنوات مع الشهادات المزدوجة، والاعتمادات الخارجية وظهور كم هام من الشهادات الأجنبية المنقلة، وستعزز العولمة أكثر في أفق 2030. فدفقات الطلبة جنوب–شمال، إن لم تعكس، فسوف تتوازن بدفقات معاكسة من طلبة أوروبيين ودوليين نحو المغرب، بحثا عن تكوين ذي شهادة مساوية (بسبب الاعتمادات الدولية)، بتكلفة أقل، وظروف عيش أفضل. هذا، فضلا عن الدفقات البنيوية للطلبة الممنوحين من إفريقيا جنوب الصحراء والمغرب العربي، والتي ستزداد نموا، اعتبارا للإغلاق المتزايد للحدود الأوروبية للدول المستعمرة سابقا. وسيصبح قطاع التكوين قطاعا اقتصاديا قائم الذات، ويساهم إذا في التصدير. وهذا الاتجاه التعويضي المعاكس سيمس أيضا المدرسين الذين سيكون من بينهم عدد هام من المغاربة المهاجرين ذوي الخبرة. وسنشهد إذا نمو فرص مهنية بالنسبة لكفاءات مغربية بالخارج.

وعلى صعيد بيانات السيرة، فان التوجه سوف يكون الاعتماد الدولي بواسطة هيئات تصديق في التدبير والهندسة. وهذا المنحى سيلاحظ في التكوينات الممهننة. وفي المقابل، وبالنسبة للتكوينات الأكثر توجها للبحث والتنمية، فإن المنافسة بين البلدان الغربية وبلدان كالمغرب يطمح إلى التقدم العلمي، ستكون حادة، بسبب الضرورة الحيوية للدول المصنعة (التي ستكون في منافسة شرسة مع الصين والهند)، للحفاظ على الأدمغة في مؤسساتها، بل وحتى جلبها بكمية أكبر، من عندنا.

ظروف تعليم فضلى

الإتجاه الرابع : وقع التكوين على الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

إن نمو إمكانات الموارد البشرية بالمغرب سيساهم في 2030 في تنمية الإستثمارات المباشرة الأجنبية بالمناطق الحرة، والمناطق الصناعية وبالأقطاب التكنولوجية المخصصة لتكنولوجيات الإعلام والإتصال. وسوف يُرتب عامل جودة ووفرة الموارد البشرية وقتها كأول عامل للتنافسية الدولية أمام كلفة عوامل إنتاج أخرى، كالطاقة أو اليد العاملة غير المؤهلة.

إلا أنه من حيث الجودة، سيبقى التكوين المهني والتكوين العالي معاقين في العالية نتيجة النمو البطيء لمستوى حاملي الباكالوريا. وهذا النقص في الجودة سيكون ناتجا عن بطء الانفتاح الثقافي لمدارس القطاع العمومي، وضعف درجة التدويل ولمشاكل الحكامة على صعيد التعليم الإبتدائي والثانوي.

موقع العرض الخاص للتربية

لنتطرق الآن لسؤال أساسي : هل يمكن للتربية أن تصبح خدمة تجارية ؟ إذا كان الجواب لا، فهل ينبغي أن نظل نعتبره احتكارا للدولة ؟

في إطار اقتصاد المعرفة، ينبغي اعتبار دور التعليم المؤدى عنه، وهو شيء أوسع من التعليم الخاص، كنشاط للتوسط بين هيأة التدريس وإداريين متخصصين في الميدان، من جهة، والعائلات التي لا تلجأ لخدمات الدولة، من جهة أخرى. والمؤسسة توظف المداخيل المؤداة من طرف العائلات لتغطية مصاريف العوامل التي ساهمت في تقديم الخدمة التربوية، أي الأجور، وكراء البنايات والتجهيزات وتجزية رأس المال المستثمر في إحداث المشروع. وبالطبع، فهنا بالذات حيث تكمن المشكلة : فلا ينبغي الإغتناء على حساب التعليم.

فإذا كان شكل التنظيم الإقتصادي يستدعي استثمار أموال بدونها لا يمكن لأية عملية تعليمية ذات جودة أن تتم، أمام عجز الدولة، ينبغي بالطبع تجزية هذه الأموال واجتذابها كما هو الحال بالنسبة للميزانيات العمومية المستخدمة لبناء المدارس والتي تغديها الضرائب التي يؤديها المواطنون. وبهذا الخصوص، فإن شمولية الفعل التربوي تامة، ولا يمكن منح أي تساهل بخصوص الجودة ولا حول تلبية شروط دفتر التحملات، بفضل مراقبة يقظة لهيئة مستقلة.

وعلى صعيد الحكامة، ينبغي اعتبار النشاط كامتياز تمنحه الدولة لمؤسسات تابعة للقانون الخاص، مراقبة بشكل صارم من لدن هيئة عمومية للضبط، مستقلة عن الحكومة ومرتبطة مباشرة بالملك أو بالوزير الأول.

وانطلاقا من هنا، فإن بعدا آخر لتشجيع القطاع الخاص ضروري. فدون إغفال الفوائد الاقتصادية، فعليه أن يشجع شكلا من الشراكة بين القطاع الخاص وإدارة الوصاية، أي الوزارة. والتدابير الحقيقية للتشجيع ينبغي أن تؤدي بالقطاع إلى تنمية ما لم تستطع تحقيقه بالمدارس العمومية

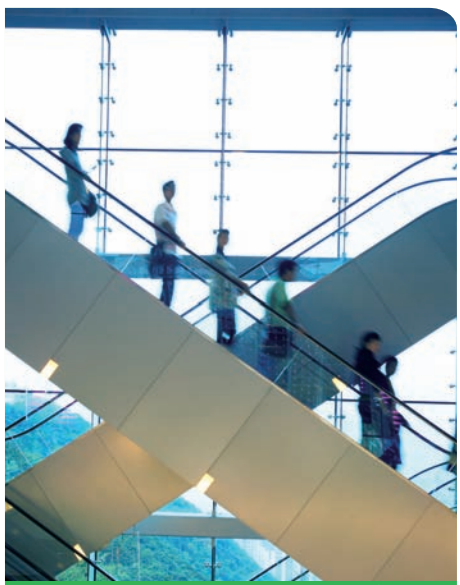

تبادلات معولمة

تكوين من أجل إيجاد أفضل الجانبيات

للتعليم العام، أي تعليم ذي جودة، تصاحبه أهداف يمكن قياسها من حيث النتائج، موجه نحو المستقبل، ومنفتح على الخارج وقادر على إنقاذ البلاد من أكبر النكبات، وهي تدني قيمة رأسماله البشري.

وقد أدى عجز التعليم العمومي، من جهة أخرى، إلى استكشاف وسائل أخرى للنظام التعليمي المغربي، الذي ستمكن الشراكة بين القطاع العام والخاص من تسهيل إرساء دينامية جديدة في التعليم عموما على الصعيد الوطني. وفي هذا الإطار، فإن القطاع الخاص العصري، الذي تمكن من تطوير صنف من المؤسسات العصرية من الجيل الجديد، من واجبه أن يستفيد من «امتياز الموقع» لتحسين جودة خدماته ويلعب دورا طلائعيا في مجال التربية.

وبفضل سياسة شجاعة للشراكة التي يمكن للقطاع الخاص أن يستفيد منها ، فبوسعه أن يتحول إلى قاطرة حقيقية لمجموع القطاع. وضمن هذه الروح، فيمكنه أن يشكل أيضا مختبرا للدراسات والتجارب. وفي ميدان الهندسة التربوية بالخصوص، من شأن القطاع أن يستفيد من الظروف المناسبة لتفعيل أي إصلاح أو اختبار كل برنامج أو إنتاج تربوي موجه لكي يمتد لعدد أكبر من المستفيدين.

نموذج لإسهام خاص في قطاع التعليم: موندیابولیس

إن موندیابولیس هي نتيجة عدة سنوات من التفكير والعمل الجماعي، لإعداد جواب مهيأ وناضج لطموحات برنامج انطلاقة 1 و2، في شطرها الحاسم والحساس، أي التكوين. وهذا البرنامج يحدد قطاعات خاصة، مع أهداف مرقمة للحاجيات من الموارد البشرية، ليس فقط المؤهلة بل أيضا القادرة على التطور والتكيف مع التحولات المنتظرة للمستثمرين. وفي كل هذه القطاعات، تقدم موندیابولیس عرضا مقنعا، بفضل اختيارها الإستراتيجي المتمثل في التنويع : أكثر من 20 شعبة تكوين مزدوجة الشواهد مع جامعات مرموقة لفرنسا وكندا وانجلترا وسويسرا، تمنح من الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا إلى الدكتوراه، إلى جانب شعب الامتياز التي تشكلها المدارس الكبرى للتجارة والمدارس الكبرى للمهندسين.

وقد اختارت موندیابولیس شريكا ذي مرجعية، جامعة نيس صوفيا انتيبوليس (Nice Sophia-Antipolis) التي تم معها التوقيع على عقدة تشمل التعليم، وتبادل المدرسين والطلبة وكذا البحث العلمي.

وتسعى موندیابولیس على ضمان أفضل الحظوظ للاندماج المهني والإجتماعي لحاملي الباكالوريا في ميادين الكفاءات في بداية هذا القرن. وبعبارة أخرى، تقديم الجواب الملائم لحاجيات حاملي الباكالوريا الذين يرغبون اليوم في متابعة دراسات جيدة تمكنهم من المهن المطلوبة أكثر غدا.

ومن أجل تلبية هذه الحاجيات تركز موندیابولیس على مشكوات الخبرة المطلوبة أكثر في السوق، وهي مختلف مهن المالية والمحاسبة، والقانون، والموارد البشرية، والإعلاميات، والإلكترونيك، والتسويقيات، أو السياحة.

ومن أجل تأمين كل حظوظ النجاح للجامعة في مهمتها، فقد وفرنا لها موارد بشرية مؤهلة : مدرسين جامعيين وطنيين ودوليين وممارسين في عالم الأعمال، والقانون والمالية.

كما زودناها أيضا بإطار للتدبير مبادر وملتزم، ولوجيستيك عصرية وفعالة، تؤمن ظروفا جيدة للتعلم.

وستفتح جامعة موندیابولیس أبوابها في شتنبر 2009 بالنواصر.

وقطاع خاص متميز، يكتسب نجاحه من موقعه التنافسي الذي وضع نفسه فيه بواقع الأمور. والقطاع العام، بمفهومه الأكثر اتساعا، فقد من حيويته نظرا لضعف تنافسيته.

والدور التحفيزي الكامن للقطاع الخاص هو الذي يبرر التشجيع الذي يُقدم له، فلا ينبغي أن نحصره في نظرة كمية، ولو أنه لا ينبغي إهمالها لإحداث مقاعد تربوية لتخفيف الضغط المالي على الدولة.

مميزات تدريس جيد بالمغرب

بالنظر إلى عولمة التعليم، فإن المدارس الخاصة الجيدة عليها أن تتميز وتتطور أكثر، خاصة بفضل التعاون التي تقوم بتطويره مع أفضل المدارس والجامعات بفرنسا وسويسرا وكندا. والمؤسسات الجيدة التي تهتم جديا بهذه الطريقة في التعاون، تجعل منها عاملا حقيقيا لنقل المعرفة التربوية وللتعلم الدائم.

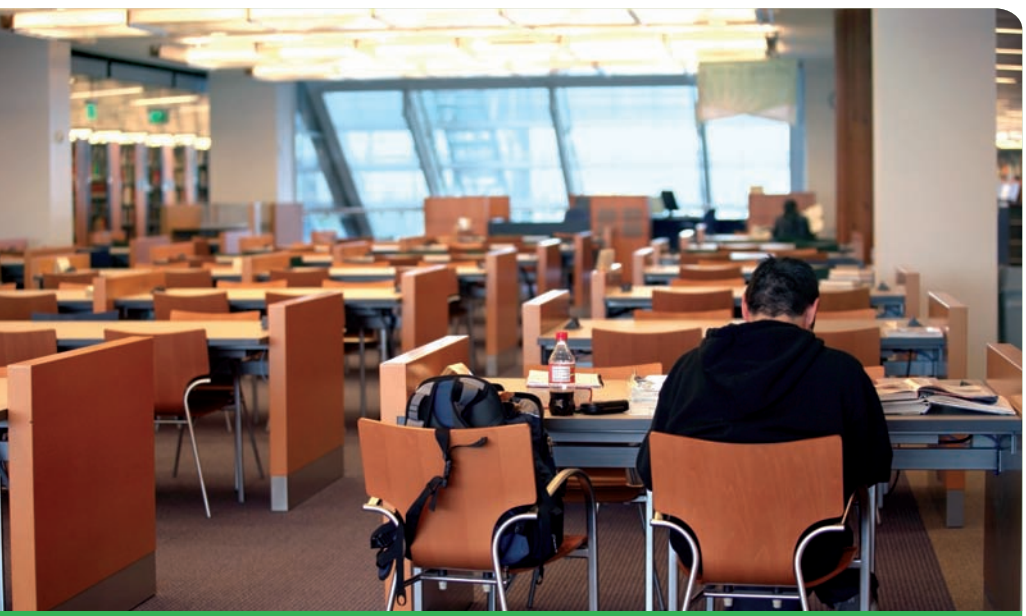

اقتراح ظروف ممتازة للدراسة

اقتصاد المعرفة مثمر خاصة في تربة ملائمة
نموذج سيليكون فالـــي

ربيعة العلامة
المديرة العامة لغرفة التجارة الأمريكية بالمغرب

سيليكون فالي Silicon Valley، القاطرة الإقتصادية الجهوية بل والوطنية الرائعة، هي نجاح متولد عن التقائية مجموعة من عوامل التنمية التي تصفها الكاتبة مع تفسير تكاملها. وإن ازدهار اقتصاد المعرفة هو دون شك أحد المفاتيح، لكن هذا النجاح كان له، ويتطلب دائما اليوم، شروطا ملائمة.

سيليكون

فالي، هذا الإسم يشير إلى قطب صناعات الذروة يتواجد جنوب سان فرانسيسكو بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. ولو أن هذه المنطقة ليست في الواقع وادي ، فإن العبارة تذكر– غالبا – صناعة تكنولوجيات الذروة عموما.

تعريف متحرك

لكون سيليكون فالي معرفة بنشاطها الإقتصادي، فحدودها غير واضحة وفي تطور مستمر. وهذه التسمية لا تتطابق أيضا مع كيان إداري، وهي تشير إلى منطقة تضم حوالي مليوني نسمة و6000 مقاولة في مجال التكنولوجيا العالية المستوى. ويساوي ناتجها الداخلي الخام ناتج دولة كالشيلي.

وهذه العبارة تستعمل غالبا من طرف وسائل الإعلام الوطنية والدولية للإشارة إلى مجموع المؤسسات التكنولوجية للمنطقة الحضرية لسان فرانسيسكو. وعدد من المقاولات المختصة في مجال البرامج المعلوماتية وخدمات الأنترنيت هي بالفعل مستقرة بسان فرانسيسكو، كما أن هناك قطب لتكنولوجيات الأحياء بشرق شبه الجزيرة. وسيليكون هو الإسم الإنجليزي لسيليسيوم، وهو من المواد الأساسية للمكونات الإلكترونية والإعلاميات.

ماضي فلاحي

كان الهنود الأمريكيون هم أول سكان المنطقة، تلاهم الأسبان. وهكذا فإن عدة بعثات بنيت واستغلت بيد عاملة محلية. وقد طورت المنطقة زراعة الحبوب وتربية الماشية، لتنتقل أساسا، ابتداء من سنوات 1860، نحو زراعة الأشجار المثمرة والتصبير. وقد أدى الطابع المكثف للفلاحة إلى انهيار الطبقات الجيولوجية، كما أدت فترات الجفاف لسنوات العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، وكذا التوسع الديموغرافي لما بعد الحربين، بمختلف أقاليم الجهة والدولة إلى بناء سدود وجسور مائية.

ما هي الغرفة الأمريكية للتجارة بالمغرب؟

تتمثل مهمة الغرفة الأمريكية للتجارة بالمغرب في تقديم الدعم للمقاولات المغربية والأمريكية، لرفع فرص التجارة والاستثمار في كل من السوقين عبر عمليات تحسيسية، وإخبارية، وتشبيكية وخدمات لمساعدة المقاولات.

وتقدم غرفة التجارة الأمريكية بالمغرب خدمات مختلفة، ولا سيما تطوير شبكات المقاولات، والولوج إلى معلومات موثوقة عبر منشورات هادفة كدليل التجارة والاستثمار، أو التقرير المعد بالتعاون مع Oxford Business Group، فضلا عن موقع مخصص لاتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية (*www.moroccousafta.com*) .

وتتبنى غرفة التجارة الأمريكية بالمغرب نهجا تسهيليا بمساندة المقاولات لدى الشركاء المؤسساتيين والحكوميين أو الجمعويين، بتقديم فرص للأعمال عبر شراكة بين المقاولات وعدة خدمات في مجال تنمية الموارد البشرية.

وتدعم غرفة التجارة الأمريكية بالمغرب المسؤولية الاجتماعية، عبر العديد من مشاريع الارتقاء بالمسؤولية الاجتماعية التي تشمل التربية في الوسط القروي، والتكوين المتخصص، وتدعيم القدرات، ومبادرة الأشجار المثمرة وتحديث وبناء المدارس الابتدائية.

واليوم ، لم يبق إلا عدد قليل من الإستغلالات الفلاحية التجارية في قلب السيلسكون فالي، ولو أننا نجد هنا وهناك آثارا للضيعات القديمة التي كانت تغطي جزءا هاما من الإقليم. وبشكل متناقض، فإن الإزدهار الإقتصادي لسيليكون فالي ساهم في ازدهار استغلالات عديدة للكرم بالجهة. وبالفعل، فإن العديد من الأشخاص الذين اغتنوا بفضل التكنولوجيات الجديدة تحولوا أو استثمروا في قطاع الخمور.

مرحلة الاختراق

لقد استلهم إسم سيليكون فالي، الذي اخترعه صحفي محلي، دون هوفلر، (Don Hoefler) في 1971 عن طريق تمركز النصف موصلات والمعلوميات في وادي سانتا كلارا. فهنا حيث بنيت صورة مقاولات انطلقت من لا شيء، غالبا في إقامة عائلية، لتصبح عملاقات تكنولوجية وصناعية.

وإن الحصول على تركيبة بهذا القدر من الفائدة تطلبت ميزات خاصة جدا، لأن جاذبية فضاء التفريخ هذا للتكنولوجيا والنتائج القياسية، أثارت الكثير من الاهتمام لدى أشخاص يرغبون في إعادة إنتاجه في أماكن أخرى. ونجاح هذه المنطقة يرجع إلى الاتفاق الواضح لعناصر، معروفة :

- سهولة الولوج إلى الماء، الضروري لتطهير المكونات التي مصدرها السيليسيوم ؛
- المحيط الجامعي ؛
- مصادر التمويل (رأسمال المجازفة) المتوفرة بسهولة.

البروز المتجدد

عرفت سيليكون فالي تراجعا في الثمانينيات، بسبب شدة المنافسة الدولية. غير أن المنطقة استمدت مواردها من المصاريف الحربية لما بعد الحرب، في البحث الجامعي، وفي نمو

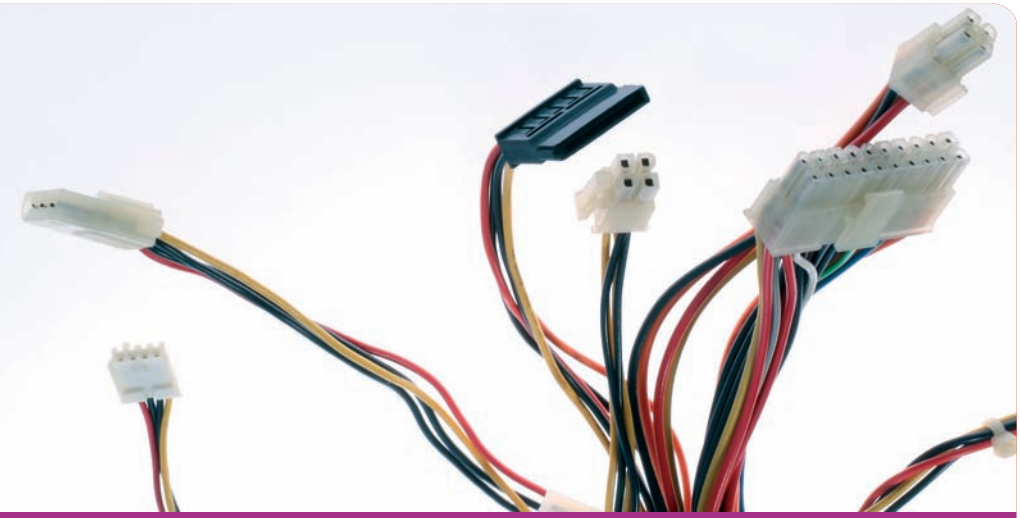

صناعة المكونات رافق تطور ما يسمى بالسوفت

سريع لموجة جديدة من المقاولات، وكذا في الدينامية المستعادة لمقاولات قائمة سابقا.

وبعد فترة فراغ، فإن موجة ويب 2 وبالخصوص تسريع التنويع نحو ميادين أخرى خاصة نحو التكنولوجيات الإحيائية والطاقات المتجددة، أعطت من جديد نفسا جديدا لسيليكون فالي.

في 2008، 7 مقاولات المشتغلة في مجال الطاقة الشمسية مسجلة. والمنطقة تظل مع ذلك المركز التكنولوجي الرئيسي لكاليفورنيا، وتوفر أعلى الأجور والمشغلة لأكبر عدد من الأجراء و «أدمغة» القطاع، حسب التقارير السنوية لجمعية مهنية لصناعة التكنولوجيات العالية.

اقتصاد مبني حول الإعلاميات ثم الأنترنيت

ويبدو أن سنة 2006 شكلت منعطفا حاسما للقطب، الذي استعاد صحته الإقتصادية حسب التقرير السنوي لـ Joint Venture Silicon Valley. وهذه المنظمة تعتبر بأن أكثر من 30 000 منصب شغل قد أحدثت بين يوليوز 2005 ويوليوز 2006، يصاحبها استثمار يصل إلى 900 مليون دولار في التكنولوجيات التي تهم الطاقات المسماة «النظيفة».

وقد أكدت إدارة التنمية الإقتصادية للولاية هذا المنحى بإعلانها في مارس 2007، نموا بنسبة 2,6% للشغل بالجهة بين يناير 2006 ويناير 2007، وهو نمو غير مسبوق منذ أبريل 2001.

ويشير نفس التقرير أيضا إلى الدور الحاسم الذي يلعبه الأجانب : فلقد تضاعفت الهجرة بهذه الولاية مرتين ما بين 2005 و2006 وتتحدث لغة أخرى غير الإنجليزية 48% من عائلات السيليكون فالي (55% من العاملين في ميادين العلوم والتكنولوجيات ازدادوا خارج الولايات المتحدة الأمريكية).

ويبقى مستوى العيش بمنطقة سيليكون فالي وبناحية خليج سان فرانسيسكو مع ذلك عموما من بين أعلى المستويات في العالم، و26% فقط من العائلات لها قدرة شرائية كافية لكي يصبحوا ملاكا.

كما يشير التقرير إلى منحى مقلق في ميدان التربية، بتدني عدد الحاصلين على الشهادات وارتفاعا في انحراف الشباب.
ومستوى العيش مرتفع بالنسبة للإعلاميائيين ذوي المستوى العالي وللأطر في سيليكون فالي. ومع ذلك، فالأمر ليس كذلك بالنسبة لمجموعة عريضة من المأجورين.
لكن سيليكون فالي أصبحت تعرف اليوم منافسة من طرف أقطاب تكنولوجية جديدة : فبنكالور Bengalore من بين المراكز المنافسة، حيث نقل العديد من شركات التكنولوجيا العالية جزئيا أو بصورة كاملة مراكز اتصالاتها، وتدريجيا، جزءا من أنشطتها.

سيليكون فالي: أسرار النجاح

وترتبط مقاولات سيليكون فالي بعلاقات تعاون وتنافس وثيقة فيما بينها والمؤسسات المحلية. والتنظيم على شكل شبكة والانفتاح على المحيط الخارجي يشكلان المفتاح لنجاح الوادي الأسطوري.
تهم سيليكون فالي التنمية الجهوية لأنها تمثل نموذجا للدينامية. وقد تشكلت الدينامية بفضل تراكم كفاءات تكنولوجية، ورأس مال مجازفة، وتجمع مزودين وخدمات متخصصة، ووجود بنيات أساسية وأخيرا انتشار المعارف بفضل تواجد جامعات ودفقات المعلومات.

العديد من مناصب الشغل
والعديد من جانبيات الكفاءات

مقاولات التكنولوجيات الجديدة
للإعلام والإتصال تستقطب المواهب الشابة

وتوضح بعض الأرقام نجاح هذه الجهة :

- 150 000 منصب شغل في التكنولوجيات الجديدة في ما بين 1975 و 1990 ؛
- تصدير أزيد من 11 مليار دولار من المنتوجات الإلكترونية (أي حوالي ثلث المجموع الوطني) ؛
- 39 من المائة مقاولة ذات النتائج القياسية، وذات نسب النمو الأكثر ارتفاعا، توجد بالمنطقة.

لكن إستراتيجية الانفتاح على محيطها وترسخها في شبكات علاقات إجتماعية ومؤسساتية، وكذا بنيات تنظيمية مشروطة بواسطة هذه العناصر، تفسر نتائج هذه الشركات.
وتعتمد سيليكون فالي على نظام صناعي جهوي، يثمن التعلم والتقويم المتبادل بين منتجين متخصصين في مجموعة من التكنولوجيات المجاورة. وتشجع كثافة العلاقات الإجتماعية الطابع المنفتح لسوق العمل بالجهة، روح المقاولة والاختبار. فالشركات تقوم بمنافسة شرسة مع التعلم من بعضها البعض حول التكنولوجيات والأسواق المتغيرة، بفضل أنظمة وممارسات تعاونية.
والأنظمة الصناعية المشبكة جهويا كنظام سيليكون فالي ملائمة هي لظروف التقلب التكنولوجي والتسويقي. وفي هذا النظام، يعمق المنتجون قدراتهم عبر التخصص، مع الدخول في علاقات وثيقة، لكن غير حصرية مع اختصاصيين آخرين.
وتشجع العلاقات المشبكة مسلسل الابتداع المتبادل الذي يحد من الفوارق بين المقاولات الصغرى والمقاولات الكبرى وبين الصناعات والقطاعات.
وبالطبع، فإن كل نشاط اقتصادي لا يرتبط فقط باقتصاد جهوي وحيد. فبالأنظمة المشبكة، تغدي الشركات الأسواق العالمية وتساهم بشكل توسعي مع زبناء، ومزودين ومع متنافسين بعيدين. إلا أن العلاقات الأكثر إستراتيجية هي غالبا محلية بالنظر لأهمية اتصالات المواجهة المباشرة، المناسبة في ظروف معقدة، وغير أكيدة وفي تحول مستمر.

إن التحليل المتعلق بمقاربة للجهات كشبكات علاقات عوض شركات منفردة، يمكن من تجاوز التمييز النظري بين ما يوجد في داخل وفي خارج الشركة، ويفتح آفاقا هامة على بنية وديناميات الاقتصاديات الجهوية. وتولى أهمية خاصة لهذه الشبكات المعقدة من العلاقات الإجتماعية، من جهة، داخل المقاولات وفيما بينها، ومن جهة أخرى، بين الشركات والهيئات المحلية.

وفي الختام، فإن تجربة سيليكون فالي، توحي أيضا بأن التنظيمات المشبكة تزدهر في إطار تجمعات جهوية. والقرب يسهل التفاعلات المتكررة وجها لوجه التي تولد هذا الخليط من المنافسة والتعاون التي تتطلبها صناعات التكنولوجيات العالية المتطورة باستمرار. والفائدة التنافسية تعود في نفس الوقت للطريقة التي تستعمل بها المهارة والتكنولوجيا، وللمحيط الجهوي. ونتحدث إذا عن «فوائد التجمع»، التي تجني امتيازا يتغدى ذاتيا ويصان ذاتيا من الدينامية المتراكمة لكفاءات تقنية وتكنولوجية، ورأسمال المجازفة، ومزودين وخدمات متخصصة، وبنيات تحتية ونشر للمعرفة، مرتبطة بقربها للجامعات ولدفقات المعلومات اللامنظمة..

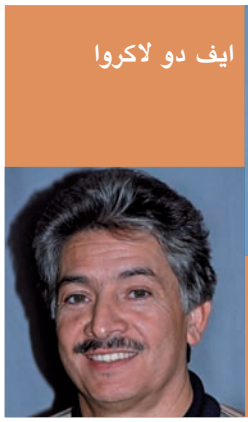

التعاونات اللامركزية، واقتصاد المعرفة والأقطاب التكنولوجية
تنمية الشبكات

ايف دو لاكروا – مدير المعهد الفرنسي للجهة الشرقية
محمد الزاوي – المندوب العام لوكالة التعاون والتنمية لشامبان أردين

الكاتبان هما أيضا منظما اللقاء الثالث للتعاونات اللامركزية (وجدة، 23-24 أكتوبر 2008) حيث عالجت ورشة مسألة اقتصاد المعرفة. وتبرز مساهمتهما مشروع القطب التكنولوجي لوجدة وشروط نجاحه وأهمية الابتداع الذي يساهم في تكريسه تشبيك الفاعلين في مجاله. وفي الواقع، فإن إقامة تعاونات لامركزية أصبحت محركا لهذا المظهر الحاسم للتنمية ويدفع لإعداد أشكال من التعاونات العملية على أساس تكاملات وتفاهمات ذات فائدة متبادلة.

أكثر من أي وقت مضى، في زمن العولمة والشبكة العنكبوتية، أصبح الابتداع رهانا استراتيجيا لكل اقتصاد. وهذا الابتداع ليس ترفا مقتصرا على الدول المتقدمة. بل هو أيضا ضرورة بالنسبة للدول الناشئة التي لا يمكنها في الوقت الذي تُسمع صوتها وتأخذ نصيبها من السوق في القطاعات الإقتصادية للإنتاج الفلاحي، والصناعي والخدمات، أن تخاطر بتوسيع الفجوة الأولية في ميدان اقتصاد المعرفة. وهذا الابتداع ينبني على رأسمال المعرفة الذي يلي وفي بعض الحالات يعوض، مع تغييرهما، عنصرين تقليديين أكثر هما الشغل والرأسمال.

وحتى يتم الولوج بشكل كامل في اقتصاد المعرفة هذا، تزودت وجدة، كما هو معروف، بقطب تكنولوجي، أي حاضرة حيث المادة الأولية هي اللامادي : المعلومة، المهارة والمعرفة. وهذا القطب لا يمكنه إلا أن يثير اهتمام المجالات الترابية الفرنسية والأوروبية التي لها اتفاقات تعاون لا مركزي مع الجهة الشرقية وتعاون جامعي مع جامعة محمد الأول لوجدة.

وهكذا تم تخصيص ورشة لاقتصاد المعرفة خلال لقاء التعاونات اللامركزية المنظمة بوجدة يومي 23–24 أكتوبر الأخير. لكن ما عسى قد تكون إسهاماتها ؟ قبل إعطاء بعض الإجابات، ينبغي، لكي نتحدث نفس اللغة، التذكير ببعض المعلومات وذلك لتجنب كل تفكير أو قرار مبني على مفاهيم غير واضحة.

الابتداع، مسألة شبكة

في البداية، لنشير بأن «الوضع المتقدم» يضع المغرب، في المنطق الأورومتوسطي، في وضعية جيدة ليشارك في مجهود الإتحاد الأوروبي لفائدة الابتداع والميكانيزمات التي يضعها لهذه الغاية. ومشروع القطب التكنولوجي لوجدة يأتي في الوقت المناسب ليدرج الجهة ضمن هذه الإستراتيجية. طبعا ينبغي أن تجتمع شروط الابتداع المطلوبة. وأولى هذه الشروط هي شرط الشبكة التي تشمل إضافة إلى المقاولات المبتدعة، الجامعة والمدارس الكبرى، ومراكز الإستثمار، والممولين في رأس مال المجازفة والحاضنين.

لذا وجب الاتفاق على بعض التعريفات.

القطب التكنولوجي هو دعامة سياسة التنمية لمجال ما انطلاقا من الإبتداع. والتكنولوجيا تساعد على «التخصيب المتقاطع» للمقاولات فيما بينها ولكن أيضا مع آليات البحث. وأهم وظائفها التنشيط وتشبيك الكفاءات، والتكوين في مجال الإبتداع والمقاولة، وإنشاء واستقبال المقاولات المبتدعة والتعريف بالمجال الترابي.

الحاضنين، وتتمثل مهمتهم في تسهيل بروز وتحقيق مشاريع المقاولات المبتدعة التي تُثَمن الكفاءات ونتائج مختبرات مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العمومية.
مراكز المقاولات والإبتداع، وهدفها رصد ومرافقة مشاريع إنشاء مقاولات مبتدعة أو تنمية مقاولات قائمة بواسطة الإبتداع.
وتتمتع **مراكز المقاولات والإبتداع**، والحاضنون والأقطاب التكنولوجية والتي تعد حلقات في سلسلة واحدة للإبتداع ضمن شبكة، بخاصية مشتركة أساسية : فكلها تعتمد على شراكة محلية أو جهوية واسعة تجمع عالم البحث والتعليم العالي، والجماعات الترابية، ومراكز الاستثمار وطبعا، المقاولات المبتدعة.

لقد قلتم إبتداع ؟

إن مختلف مكوناته تُعَرَف بالإبتداع وتَنتَسِب إليه. لكن في الواقع : ما هو الإبتداع ؟

الإبتداع يختلف عن الاكتشاف بحيث يندرج في أفق تطبيقي (موسوعة ويكيبديا) « *يقصد بالإبتداع التكنولوجي لمنتوج تصميم/تسويق منتوج أجود لكي توفر للمستهلك خدمات موضوعيا جديدة أو محسنة. ويقصد بالإبتداع التكنولوجي للطرق، إحداث/تبني كيفيات جديدة أو محسنة بشكل ملموس. ويمكن له أن يدخل تغييرات تمس – بصورة متفرقة أو في نفس الوقت–المعدات، والموارد البشرية وأساليب العمل*». الإبتداع هو اليوم في صميم السياسات الإقتصادية للبلدان المصنعة الكبرى. وهي جزء أساسي في تنمية البلدان الناشئة كالمغرب.
«*بالنسبة لعلماء الإقتصاد، فإن الإبتداع أحد الوسائل للحصول على ميزة تنافسية بالإستجابة لحاجيات السوق ولإستراتيجية المقاولة. الإبتداع هو مثلا أن نكون أكثر نجاعة و/أو أن نخلق منتوجات أو خدمات جديدة، أو وسائل جديدة للحصول عليها*.».
وتلخيصا، فإن الإبتداع هو إدخال جديد قابل للتسويق بسوق ما. لكن هذا الجديد يمكن أن تختلف أنواعه. وهكذا، فإن عالم الإقتصاد Schumpeter يميز ما بين 5 أنواع من الإبتداع :

- صنع منتوجات جديدة ؛
- تشغيل أساليب جديدة للإنتاج ؛
- خلق منافذ جديدة ؛
- استعمال مواد أولية جديدة ؛

سيساهم قرب المطار في تنشيط القطب التكنولوجي لوجدة

- إنجاز تنظيم جديد للعمل وإبتداع في مجال التسويقيات.

وكل أشكال الإبتداع هذه قد تجد طبعا مكانها في مشروع قطب تكنولوجي كقطب وجدة.

كيف نشجع الإبتداع ؟

لكن الإبتداع مهما كانت دقة تعريفه ليس مفهوما سحريا يكفي أن نستحضره لنحصل على الثمار في مجال النمو، والإستثمارات والثروة. انه مسلسل ينبغي أن يستفيد بدوره من مسلسل للمواكبة. وقد صاغت الشبكة الفرنسية Retis مؤخرا تدابير ملموسة من نوع «أفكار–عمليات» يتوجب تفعيلها للرفع من نجاعة ومن نتائج سياسة الإبتداع. وكل هذه التدابير يمكن أن توحد في إطار قطب تكنولوجي. ويتم في هذا الإطار إبراز أربعة مواضيع :

- خلق دفقات إبتداعية (علاقة بين البحث العمومي والبحث الخاص والمقاولة) ؛
- تمويل الإبتداع ؛
- مواكبة الإبتداع حينما يحدد تطبيقه في منتوج ما ؛
- العلاقات بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

والإقتراحات الرئيسية لـ Retis هي :

- الإستفادة بشكل تعاضدي من كفاءات الجامعات وشبكات الدعم لفائدة المقاولة المبتدعة بخلق أرضية دائمة للتبادل بين

الطاقات الجديدة والخدمات عن بعد، مفاتيح القطب التكنولوجي المستقبلي لوجدة

الجامعة وبنيات دعم الإبتداع ؛

• الزيادة في فرص التقاء الطلبة والمقاولين بفتح الأقطاب التكنولوجية ومراكز المقاولة والإبتداع والحاضنين والمشاريع المصاحَبة للطلبة والتلاميذ ؛

• تنمية وسائل رصد المقاولين المستقبليين على مستوى الإعداديات والثانويات، مع دمج الثانويات المهنية وخلق مسارات مقاولين–دراسة ؛

• الزيادة في تكوين منشئي المقاولات الصغرى والمتوسطة المبتدعة في ميدان تدبير المقاولة وإحداث وضع مسير متعلم ؛

• حث الطلبة على القيام بتداريبهم ومهماتهم بالمقاولات الصغرى والمتوسطة المبتدعة وفي بنيات الدعم وتسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة المبتدعة للخبرة ولنقل كفاءات الأساتذة الباحثين بالمدارس الكبرى.

القطب التكنولوجي لوجدة والتعاون اللامركزي

على هذه الأسس، ودون أن نعتبر أهداف القطب التكنولوجي لوجدة، ينبغي التذكير مجددا بالأهمية التي يتوجب أن يكتسيها في علاقات التعاون اللامركزية وفي الدينامية الأورومتوسطية. وحيث أن القطب يعد معلمة للتراب الجهوي، فمن الطبيعي أن يؤخذ هذا الفاعل الجديد في تنمية الجهة بعين الإعتبار في التعاونات اللامركزية العاملة بالجهة، كما ظهر ذلك جليا خلال الورشة الموضوعاتية للقاء الذي نظمناه في 2008، بدعم قوي من وكالة الجهة الشرقية.

والغاية هي خلق ناد لوكالات الإبتداع وأقطاب تكنولوجية فرنسية وأوروبية تابعة لمجالات ترابية لها اتفاقيات تعاون للمساهمة في العمليات المشتركة التالية :

• القيام، كلما دعت الضرورة، بتحويل مهارات من حيث تصميم وتدبير الأقطاب التكنولوجية ؛

• إدخال مفهوم البحث التطبيقي في اتفاقيات التعاون بين الجامعات ؛

• المساهمة في بيداغوجية برامج التكوين النوعية ؛

• تشجيع حركية الباحثين في مجال الإبتداع والمقاولين ؛

• التفكير في إنشاء مختبر للبحث والتنمية من طرف مقاولات مبتدعة فرنسية وأوروبية (لا يتعلق الأمر هنا بأن نعمل في أفق «ترحيل» قصيرة الرؤية، لكن بتحديد برامج جديدة دائمة في مجال إقامة والولوج إلى «الذكاء»، لا سيما في مجال الرياضيات التطبيقية) ؛

• في هذا «النادي» سوف تشرك الجامعات وهيئات البحث للمجالات الترابية المعنية..

تبعا لتدخل مسؤولين سامين من مؤسسات علمية عالمية معروفة وهيئات ترابية أوروبية، فإن إحداث هذا «النادي»، الذي سوف تشارك في أعماله طبعا جامعة محمد الأول والمركز الجهوي للإستثمار والولاية ووكالة الجهة الشرقية، هو مشروع ينبغي تحقيقه على وجه السرعة، بالموازاة مع تشييد القطب التكنولوجي لوجدة.

المصادر: موسوعة ويكيبديا، Retis وغيرها.

الطرق السيارة الكهربائية
تعبر الجهة الشرقية في كل الاتجاهات

علي غنام
مدير – MEDZ

سوف تنجز شركة MEDZ الأقطاب الثلاث الأولى للتنافسية المسجلة في برنامج شرق المتوسط. وهذه الأقطاب ناتجة عن حيوية القطاعات التي تتقاطع مع فرص التنمية، كما أظهرها برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية.
وهذا العمل الذي تقوده وكالة الجهة الشرقية والوزارة المكلفة بالصناعة، تظهر كتصريف جهوي للمخطط الوطني إقلاع.
وهذا العرض يأخذ بعين الاعتبار طبعا الإستفادة القصوى من عوامل الإنتاج، ولكن أيضا المنشئات والكفاءات العليا التي سيبني عليها التكوين، والبحث والتنمية والإبتداع. هنا، يعتبر الإقتصاد المعرفة ببساطة شقا حاسما في الإقتصاد.

القطب الفلاحي لبركان

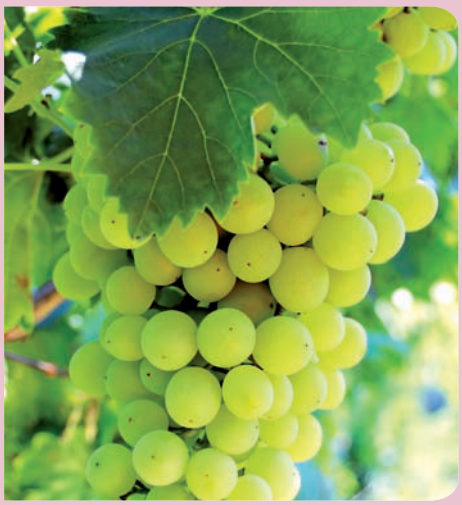

في موقع مخصص مساحته 100 هكتار، أرضية عصرية للإستقبال والخدمات في قلب الدائرة المسقية لملوية.
وسيمكن هذا القطب من :
- التجميع وإذا من خلق تكاملات ؛
- التسويق واللوجيستيك ؛
- التحويل والتوزيع.

وقرب القطب من البنيات الكبرى الطرقية والسككية، والولوجية إلى الموانئ (بني أنصار ومليلية) ومن المطارات (العروي بالناظور ووجدة أنجاد)، تؤهل القطب الفلاحي الجديد للتصدير. وكما ينص على ذلك مخطط المغرب الأخضر، فإن الميادين الجهوية للإمتياز ستكون المستفيدة الأولى :
- أشجار الفواكه (وخاصة الحوامض) ؛
- الخضروات ؛
- اللحوم.

وقد برمج الموقع في حضنه وجود أنشطة للتكوين وللبحث من أجل تنشيط الشعب المقامة عبر الإبتداع والتحيين المستمر للمعارف والمهارات.

الحظيرة الصناعية لسلوان

إن هذه الحظيرة التي أعطى انطلاقتها رسميا صاحب الجلالة يوم 17 يوليوز 2008، تمتد على مساحة 72 هكتار (قابلة للتمديد إلى 142 هكتار)، وسوف يتم تأمين ربطها بالطريق الوطنية 2.
وتستفيد الحظيرة من القرب من المنطقة الحضرية الجديدة لسلوان ومن البنيات الطرقية، والسككية والمينائية والمطارية وتستجيب تماما لدينامية صناعات مدينة الناظور ومحيطها.
وهذه الحظيرة مخصصة لاستقبال الصناعات القليلة التلويث من صنف المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة.
وسوف تستفيد هذه الحظيرة من أرضية لوجيستيكية ومن منطقة خدمات.
وبالنسبة للقطاعات المستهدفة، الحساسة كلها لما يجمعها مع أنشطة البحث والتنمية للرفع من تنافسيتها، فقد تم تخصيص 18 هكتارا للبحث والتنمية في قلب الحظيرة نفسها.
وقد تم البحث عن الاقتراب من جامعة الناظور من أجل تسهيل الشراكات بين البحث والصناعة.
أكثر من ذلك، فإن الإبتداع سيجد مكانه راسخا في الصناعات والبحث والتنمية، بفضل مشتل للمقاولات خصصت له مساحة 24,3 هكتار.

القطب التكنولوجي لوجدة

لقد أعطى جلالة الملك يوم 4 يوليوز 2008 الإنطلاقة الرسمية لهذا البرنامج.
وتتعلق الأمر بمشروع مندمج على نحو نموذج أقطاب التنافسية الجهوية، بحظيرة صناعية ولوجيستيكية، وأنشطة خدماتية ومكون قوي مخصص للمعرفة : فمن مجموع 211 هكتار، 20 هكتار مخصصة للتكوين وللبحث والتنمية.
وخاصية القطب التكنولوجي تعود أيضا لمحاوره القوية التي سيتم تطويرها حول الطاقات الجديدة والخدمات عن بعد، وهي أنشطة ذات قيمة مضافة عالية وفي تطور مستمر تحت تأثير الإبتداعات المتكررة.
كما أن ارتباط القطب التكنولوجي مع منشئات مطار وجدة أنجاد يجد تبريره في عولمة الأنشطة، والمبادلات، والمعارف، والكفاءات والاستثمارات التي تؤسس لديناميكية القطاعات المستهدفة.
كما أن قرب جامعة محمد الأول سوف تخصب الإبتداع بفضل سهولة إحداث التكاملات.

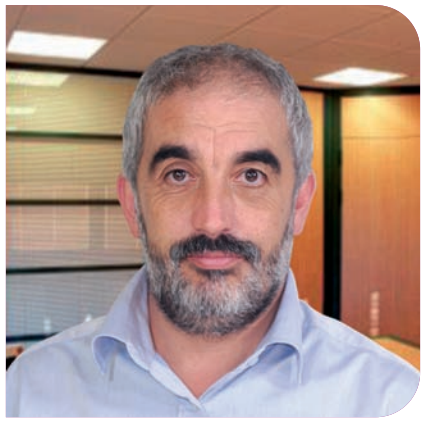

الموارد البشرية وسوق العمل
مقاربة ترابية

عمر علوي
مدير عام أكرو كونسبت

تواجه الجهة الشرقية مشكلا معقدا يصعب حله : هو مشكل إنتاج والإحتفاظ بالمواهب الضرورية لتحقيق مشروعها التنموي الجهوي الطموح. ويوضح الكاتب هنا طبيعة المشكل المطروح، وميزات وإكراهات الجهة لمواجهته، قبل أن يقدم مجموعة من التوصيات.

وضعية المشكل

يتم التطرق إلى النمو الإقتصادي منذ أعمال P. Romer في بداية التسعينيات، كمسار يلعب فيه الخلق ونقل المعارف دورا أساسيا. وهذه المعارف هي، بالفعل، العامل الوحيد للإنتاج الذي لا ينقص استعماله من طرف البعض المخزون المتوفر بالنسبة للآخرين، خلافا لما عليه الأمر بالنسبة لعوامل الإنتاج المادية والمالية. وهذه الملكية العمومية تتعلق بكل أشكال المعرفة، سواء العلوم التطبيقية أو المعرفة «الضمنية» التي اكتسبها الممارسون.

إن السياسات العمومية للتكوين ودعم البحث والتنمية والإبتداع هي الأولى التي تعترف بهذا الدور على الصعيد الوطني.

والسياسات الجهوية الجارية في بعض الدول لتشجيع التعلم، تدل عن مستوى ثاني للوعي : ألا وهو البعد الترابي.

والإستراتيجية المحتفظ بها بالمغرب تتمثل في فتح مجالاتنا الترابية بطريقة «ذكية» للشمولية، من أجل جعلها رافعة للأفكار والمعارف، قبل مواجهة سؤال إعادة تأهيل الرجال والنساء.

وفي تفعيل هذه الإستراتيجية، فإن الجهة الشرقية قامت بالخطوة الأولى، وهي الانفتاح، بقدر من النجاح. وهي تواجه اليوم مشكل شح الموارد البشرية التي تمكن في نفس الوقت من تلبية طلب المشاريع الكبرى بالقطاعات الواعدة (الحاجيات المقدرة بحوالي 30 000 بالسياحة، والصناعات والفلاحة) وكذا بالقطاعات الأخرى للإقتصاد الجهوي.

إلا أنه يبدو أن المقاربة القطاعية المفضلة إلى حد الساعة، والمتمثلة في إقامة بنيات للتكوين «على المقاس» بالنسبة لكل مشروع كبير، لا يمكن أن تحل، لوحدها، هذا المشكل بشكل دائم. إنها مقاربة في نفس الوقت

البحث: احتياجات كبيرة للكفاءات العالية

التكوين: البنيات التحتية للتكوين موجودة

مكلفة ومحفوفة بالمخاطر :

- مكلفة بحيث ستصنع الجديد حيث يمكن استرجاع الموجود بأقل كلفة (تحويل الموارد البشرية الموجودة، مثلا) ؛
- مكلفة أيضا بحيث تترجم في الواقع بتبخيس قيمة التكوينات الموجودة والتي يدعمها المجتمع ؛
- محفوفة بالمخاطر لأنها لا تمنح لنفسها الوسائل لتدبير «التسربات» وهجرة الكفاءات المكونة محليا ؛
- تحفها مخاطر أيضا لأنها لا تأخذ بعين الإعتبار كون نشر المعارف، وخاصة المعارف الضمنية، يحتاج إلى مناخ من الثقة و «التقارب».

ويمر حل هذا المشكل على الصعيد الجهوي لا شك عبر تحسين للبنية التكوينية، لكن أيضا عن طريق سياسة طموحة لتشجيع ثقافة التعلم، والاحتفاظ/الاجتذاب المواهب، والمساعدة في التحويل المنتج وتحسين ميكانيزمات الوساطة بين العرض والطلب المتعلق بالشغل.

وهذه المقاربة ذات الصبغة الأكثر محلية، تمر عبر تدابير ذات طابع أفقي من اختصاص المؤسسات السياسية الجهوية بشراكة مع الفاعلين المحليين، اللائي أصبحت مشاركتهم شرطا للفعالية.

وفي هذا الأفق، فإن الجهة الشرقية، التي يمكن أن تعتمد على ميزاتها العديدة، عليها أن تدبر إكراهاتها بشكل أفضل دون أن تتردد في الإبتداع على مستوى التركيبات المؤسساتية.

ميزات من جهة الطلب والعرض

من جهة الطلب، نلاحظ بأن الطبقات الوسطى تستثمر بقوة في تعليم أبنائها، في حين أن العائلات أكثر فقرا حسنت بشكل ملموس نسبة تمدرس أطفالها. ويتم توجيه هذا الطلب بواسطة عرض متنوع في مجال التربية والتكوين.

وهكذا يوجد 96 مختبرا للبحث بالجهة، منها 11 وحدة صنفت رئيسية و29 معتبرة. ومجال تخصص هذه المختبرات هي الشبه موصيلات، والعدانة، و الآلات (instrumentation) والهندسة الكيماوية والرياضيات العامة.

وتضم الجهة كذلك زهاء 25 000 طالبا، موزعين حسب الشعب كالتالي : 40% من الطلبة في العلوم القانونية، و33% في الآداب، و15% في العلوم و8% بالكلية المتعددة الشعب للناظور و4% من الطلبة موزعين على 3 مدارس (المدرسة العليا للتكنولوجيا لوجدة، والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية لوجدة والمدرسة الوطنية للتجارة والتدبير).

ومن بين 17 000 طلبة السلك الثالث، تستقبل الجهة الشرقية 1 150 طالبا، أي 7% من المجموع الوطني. وتوجد 7 مراكز للتأهيل المهني و4 معاهد عليا للتكنولوجيا التطبيقية تضم 7 034 مسجلا موزعين على متدربين من مستوى التأهيل (40%) وتقنيين(27%) وتقنيين متخصصين (20%) وفي التخصص (13%). وتوجد بالجهة 122 مؤسسة للتكوين المهني الخاص يصل عدد المسجلين بها 3 266 مسجلا، مختصين في مهن الحلاقة والتجميل والإعلاميات والتدبير.

إكراهات : تسربات وتأخيرات

يكمن الإكراه الأول في الطابع «الانتقائي» للهجرات الجهوية ولمخاطر التسربات التي تنتج عنها. وتدل الدراسات الموجودة على أن الجهة قد «استوردت» أشخاصا نسبيا أقل تأهيلا وأنها «تصدر» نسبيا كفاءات أكثر.

وبالمقارنة مع جهات المملكة الأخرى ، فإن الجهة الشرقية تتباين أيضا باستمرار هجرة قوية نحو الخارج، والتي تقدر ب 134 000 فرد في الفترة ما بين الإحصاءين. وقد أبرزت الأبحاث أن هناك «إعادة تأهيل» لجانبية المهاجرين الخارجيين خلال السنوات

المختبرات: خيمياء المعرفة

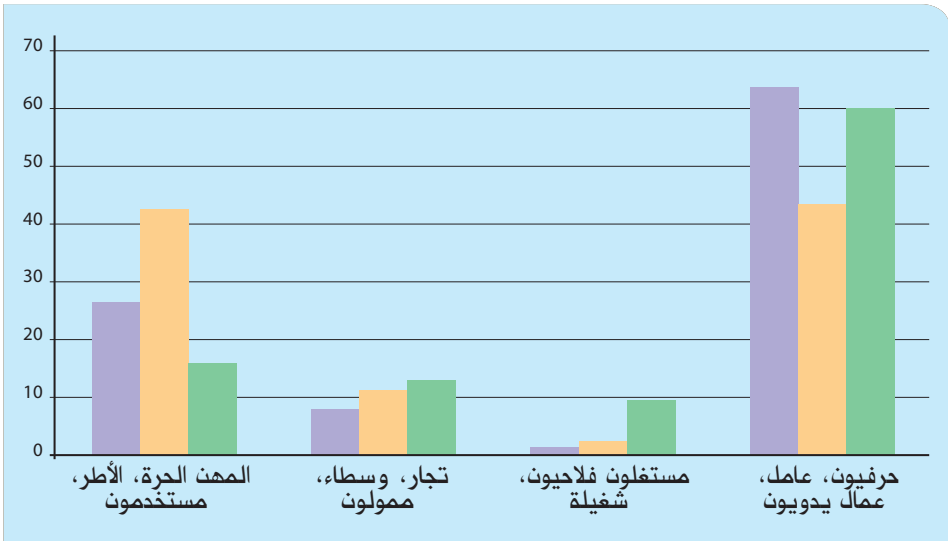

مهنة رئيسية وحركية

الأخيرة. وهذا التوجه قد تأكد بالجهة. فبالفعل، فإن الحصيلة بين الأعداد المكونة مهنيا خلال السنوات العشر الأخيرة بالجهة وأولئك الذين يقطنون بها هو سلبي جدا.

والإكراه الثاني يهم أكثر صورة الجهة. وبالفعل، فإن التحولات التي عرفتها الجهة يلاحظها الزوار العرضيون أكثر من المقيمين. فإدراك الفاعلين الإقتصاديين الجهويين هو متأخر بالمقارنة مع واقع الأشياء. فالفاعلون لم يقيسوا بعد التقدم المحقق على صعيد الجاذبية نتيجة الإستثمارات الضخمة في مجال البنيات التحتية للمواصلات، بفضل استقرار شركات كبرى مغربية وأجنبية في مختلف القطاعات الإقتصادية، وفي الأخير، بفضل تحسين مستوى العيش بالوسط الحضري، بالخصوص.

بمثابة توصيات

يتوجب إتباع سياسة نشيطة لإنعاش الموارد البشرية على الصعيد الجهوي لتأمين نتائج إيجابية للمجهود الإستثماري العملاق الذي قامت به السلطات العمومية.

وهذه السياسة يجب أن تعتمد في الأساس على الموارد البشرية الموجودة بالجهة، بفضل ما يمكن أن نسميه سياسة تشجيع التعلم. والتعلم يرجع إلى اكتساب منظم أو غير منظم لمعارف وكفاءات من طرف الأفراد. وهو يشير عموما إلى مجموع الأنشطة التربوية التي يشارك فيها شخص ما طوال حياته، وليس فقط التمدرس والتكوين الأولي.

وهذه السياسة ستمنح لنفسها في مرحلة ثانية، هدف الحفاظ / اجتذاب المواهب (أو تقليص التسربات) بالإعتماد على الإنجازات الجارية في مجال إعادة الهيكلة الحضرية، وتأهيل عرض الخدمات المحلية وحول الآفاق العامة لنمو وجاذبية الجهة.

وسوف تبحث في مرحلة ثالثة على تنمية ميكانيزمات التحويل لفائدة مستخدمي القطاعات المتراجعة المهيكلة وغير المهيكلة.

ويعتبر إنشاء شبكات وشراكات أمرا أساسيا لأن التعلم الجماعي يستند على التبادل المتواصل للمعلومات حول المواد، والمسارات وطرق تنظيم العمل. ومثل هذه الروابط تنسج عموما بين هيئات تربطها علاقات سابقة قارة مبنية على الثقة.

وأخيرا وبالخصوص، ينبغي توفر عزيمة واضحة لدى كل الفرقاء – هيئات سياسية، ومقاولات خاصة، ومؤسسات للتعليم والبحث، وجمعيات محلية أو شخصيات مرموقة – لجعل اكتساب ونشر المعارف في صميم التنمية. وشعور كل الفاعلين بأنهم يتشاركون نفس الأهداف وأن لهم هوية واحدة ويتمتعون في ما بينهم بكل الثقة، لهو أمر أساسي لكي يتمكنوا من تقاسم نفس القيم ونفس الشبكات ضمن الجهة. وهذا ما يمكن أن نسميه الرأسمال الإجتماعي.

الرأسمال البشري وحده قادر على تخصيب الرأسمال العلمي والتقني

طلبات..... رهانات وفرص

مبارك بوفوسي
المدير الجهوي لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

يعتبر مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في صميم التكوين الأولي وأيضا المستمر للكفاءات. وعليه أن يصاحب التنمية الجهوية بإعداد الكفاءات التي تستجيب لحاجيات سوق التشغيل ولأعلى مستوى من التكيف مع هذه السوق. ويلخص المدير الجهوي لهذا المكتب في هذا المقال تطور عرض التكوين بالجهة الشرقية، المرتبط بالطلب المستبق بالنظر إلى التنمية الجهوية المبرمجة.

التكوين المهني في الشعب والمهن المستقبلية بالجهة الشرقية

يطور المكتب في مجال التكوين المهني، سياسة طموحة للقرب، والإصغاء والجودة. وهو يسعى قدر الإمكان إلى الإستجابة للحاجيات المحلية لمختلف فئات الجمهور والمقاولات والى اقتراح برامج جهوية تلاءم مهن اليوم والغد، في إطار تشاوري.

وينص برنامج التنمية للمكتب على تكوين مليون شاب في أفق 2015 على المستوى الوطني. وهذا البرنامج الطموح يترجم تدعيم مخططات التنمية الجهوية المتقاطعة مع الدراسات القطاعية الوطنية والجهوية (انظر المؤطر الموالي).

وفي الجهة الشرقية، أحدث خطاب جلالة الملك محمد السادس بوجدة في 18 مارس 2003 تطورا استراتيجيا شموليا، يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة، الإقتصادية، والبشرية، والثقافية والإجتماعية من أجل تنمية منسجمة.

وفي قلب هذه النظرة، يحتل إنعاش وتأهيل الموارد البشرية مكانة مركزية. فعبر مؤسساتها بالجهة الشرقية، فإن مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل يعمل على تكييف تكوينه الحالي واستباق الحاجيات المقبلة.

مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل : 24 مؤسسة بالجهة الشرقية تقدم اختيارات واسعة في ميدان التكوينات

منذ 2002/2003 عرفت الجهة الشرقية افتتاح

المخططات الإستراتيجية للتكوين المهني

- مخططات التنمية الجهوية – مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
- مخطط استعجالي للتكوين المهني: شق « مرافقة مخطط تنمية القطاع الصناعي المغربي».

الدراسات القطاعية

- عقدة الموارد البشرية السياحة ؛
- دراسة انطلاقة (Emergence)/ صندوق الحسن الثاني ؛
- دراسة تنمية القابلية للتشغيل للحاملين للشهادات عبر التكوين المؤهِل/ صندوق الحسن الثاني ؛
- دراسة الحاجيات من الموارد البشرية في ميدان البناء والأشغال العمومية في أفق 2012 ؛
- دراسات قطاعية : النقل، اللوجيستيك، الخ ؛
- مخطط التنمية المندمجة للقطاع الصناعي ؛
- مغربي 2008 / وزارة التجارة والصناعة.

مصادر أخرى

- طلبات.....رهانات وفرص ؛
- برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية.

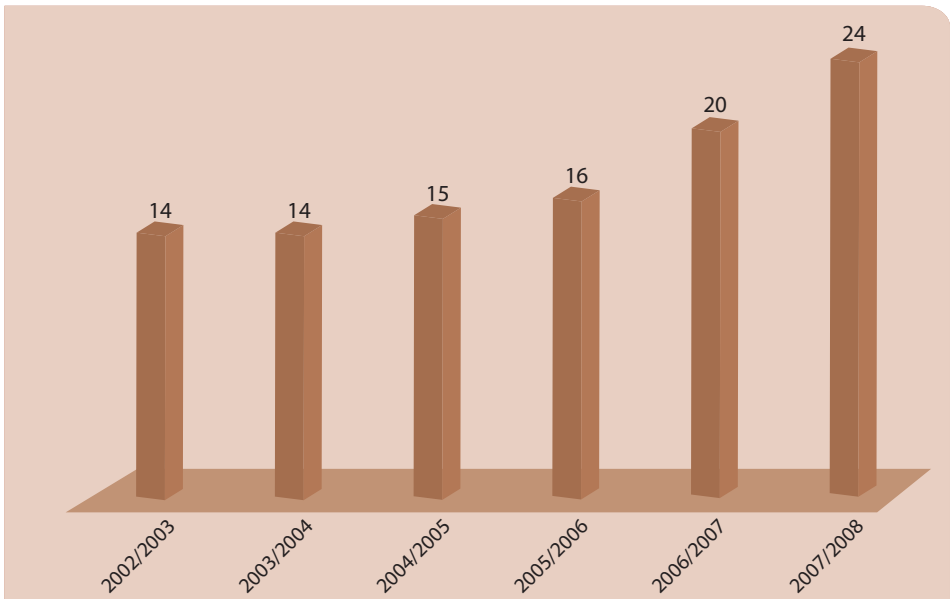

تطور مؤسسات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بالجهة الشرقية

10 مراكز جديدة (14 في 2003 و24 في 2008)، مع مضاعفة عدد المستفيدين حوالي ثلاث مرات في خلال 6 سنوات. وتُنشِط مجموع هذه المؤسسات 454 مساعدة ومساعدا، منهم 331 مكونا. وتغطي مراكز التكوين هذه كل عمالات وأقاليم الجهة وتوفر اختيارات واسعة من التكوينات في كل مستويات التكوين الأربعة والعشرين، بواسطة تشكيلة من الشعب الواعدة من حيث التشغيل. وهذه التكوينات تتناسب مع الحاجيات الجهوية للمقاولات في مجال الكفاءات، لا سيما في مهن القطاع الثلاثي، والتقنيات الجديدة للإتصال والتواصل، والسياحة، والبناء والأشغال العمومية، والصناعة والفلاحة الغذائية.

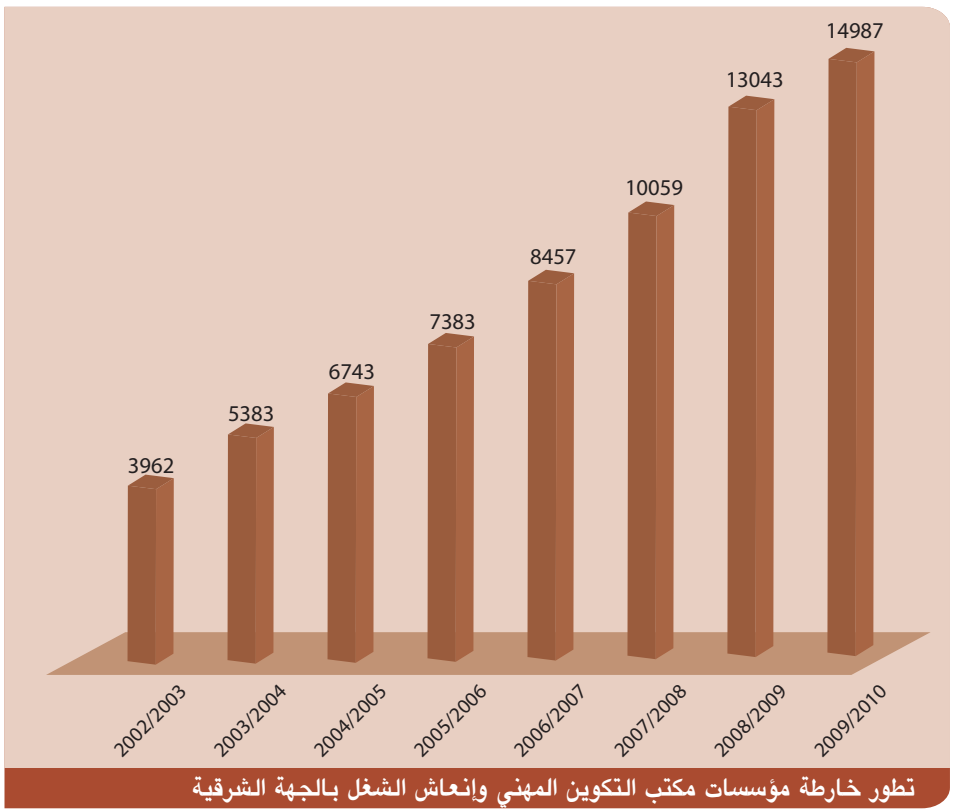

تطور خارطة مؤسسات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بالجهة الشرقية

مخطط للتنمية في أفق 2013/2012 بـ 5 مؤسسات جديدة لمواكبة المشاريع المهيكلة ونهضة القطاعات الواعدة.

لمواجهة الطلب المتزايد الناتج عن انتشار المشاريع المهيكلة بالجهة، برمج المكتب في إطار العقدة البرنامج مع الدولة التي يجري استكمال إعدادها، إحداث مؤسسات قطاعية تتلاءم والتوجهات الإقتصادية للجهة.

السياحة : المحطة الجديدة للسعيدية والمشاريع الكبرى على الساحل

المعهد المتخصص في الفندقة والسياحة بوجدة : مؤسسة جديدة مخصصة لقطاع السياحة، بطاقة 1000 مقعدا، تاريخ الافتتاح المرتقب دخول 2011

لقد استبقت المديرية الجهوية، بتعاون مع ولاية الجهة الشرقية، الحاجيات المستعجلة من حيث التشغيل التي ستنتج إثر افتتاح الوحدات الفندقية الأولى بالسعيدية. يؤمن المعهد المتخصص في الفندقة والمطعمة عمر بن عمر، منذ 2006، تكوينات في المهن الأساسية للقطاع : المطبخ، المطعمة، الإقامة، صناعة الخبز والحلوى، الخ. وقد قام المعهد منذ إنشائه بتكوين 1 000 متخرج. ويناهز عدد المقاعد المتوفرة في

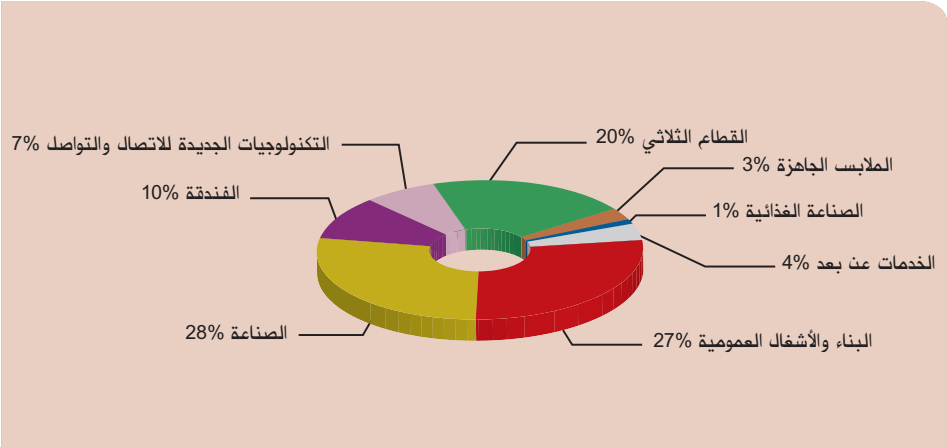

تخريط للقطاعات المغطاة بواسطة مؤسسات التكوين في 2009/2010

مجال التكوين 1 500 مقعدا برسم الدخول المدرسي 2010/2009.

وانطلاقا من 2011/2010، سيتم افتتاح مؤسسة مخصصة للقطاع تبلغ طاقتها 1000 مقعدا تربويا، مما يترجم مواكبة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لتأهيل الحاجيات في مجال الموارد البشرية لهذا القطاع. ويتضافر هذا العرض في مجال التكوين مع تشكيلة من التكوينات المؤهلة لمدد قصيرة للإستجابة لطلبات نوعية وظرفية للعاملين في القطاع وللمستثمرين.

البناء والأشغال العمومية : إعادة التأهيل الحضري، إعادة هيكلة الأحياء الضعيفة التجهيز، وإعادة الاعتبار للمبني التقليدي والمدن الجديدة.

منذ شتنبر 2009، كانت الجهة توفر أكثر من 3 400 مقعدا، أي تقريبا نفس وزن القطاع الصناعي، بتغطية شبه تامة للمهن الأساسية للقطاع : بناء، جباصة، دهانة، سباكة، كهرباء، نجارة، تقني رئيس ورش، تقني رسام بناء.

وقد كانت المديرية الجهوية متفاعلة مع الحاجيات من اليد العاملة المؤهلة التي عبر عنها مهنيو قطاع البناء والأشغال العمومية. وهكذا، عرفت الأعداد قيد التكوين برسم الموسم الدراسي 2008/2009، زيادة قوية بالمقارنة مع السنة السابقة، بلغت قرابة 343%.

وبالنظر لحجم المشاريع المهيكلة المرتبطة

27% من مؤسسات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بالجهة الشرقية مخصصة للبناء والأشغال العمومية

بهذا القطاع، كما هي مبرمجة بالجهة على الأمد القريب، والمتوسط والبعيد، فإن مخطط تنمية الآلية الجهوية للتكوين ستسعى إلى التحول التدريجي للمعهد العالي للتكنولوجيا التطبيقية العونية وجدة إلى مؤسسة قطاعية تهتم بالبناء والأشغال العمومية.

اللوجيستيك والنقل : المنطقة الحرة لوجدة

لكونها أصبحت ملتقى للارتباطات الوطنية والدولية، فإن الجهة الشرقية تستعد لمستقبل واعد في قطاع اللوجيستيك والنقل. ومن المقرر أن يقوم مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في إطار برنامج تنميته بافتتاح مؤسسة مخصصة لهذا القطاع.

وتعد وجدة رابع مدينة بعد الدار البيضاء وأكادير وطنجة التي تتوفر على مؤسسة قطاعية من هذا النوع. وستوفر هذه المؤسسة 800 مقعدا تربويا في كل شعب النقل واللوجيستيك.

المعهد العالي للتكنولوجيا التطبيقية في النقل لوجدة، معهد مخصص لمهن النقل واللوجستيك، بطاقة 800 مقعدا،
التاريخ المقرر للافتتاح : دخول 2011

الخدمات عن بعد والأنشطة متعددة الخدمات للقطب التكنولوجي لوجدة

بعدما أصبحت وجهة مرجعية بالنسبة للخدمات عن بعد للفضاءين الناطقين بالفرنسية والإسبانية، ونظرا لتمتعها بمحيط من الخدمات المتعددة ينمو باستمرار، فإن الجهة الشرقية تمثل سوقا مزدهرا للعمل في هذا المجال. فمنذ 2007/2006، انطلقت أولى التكوينات في هذا الميدان بالمعهد العالي للتكنولوجيا التطبيقية لَزَاريت بطلبة يصل عددهم إلى 90 فردا، ثم انتقل العدد بعد ذلك إلى 350، وسوف يبلغ 550 مستفيدا في 2010/2009، أي بزيادة تصل إلى 500%.

ولكي تتم المواكبة الدائمة لتطور سوق التشغيل في هذا القطاع، فقد برمج المكتب إحداث مؤسسة مختصة في ميدان الخدمات

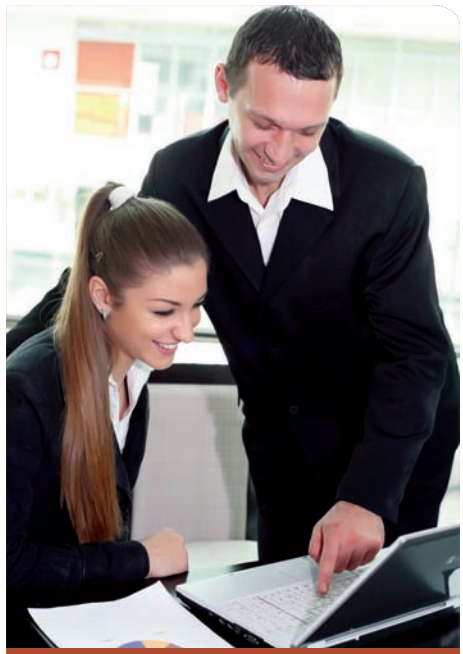

القطب التكنولوجي لوجدة :
التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال، والطاقات الجديدة والخدمات عن بعد

عن بعد والإلكترونيك الدقيقة، تبلغ طاقة استقبالها 1500 مقعدا وتقام بالقطب التكنولوجي لوجدة .

الفلاحة والصناعات الغذائية : القطب الفلاحي لبركان

تم بنجاح إحداث شعبة جديدة في هذا القطاع سنة 2003 بالمعهد العالي للتكنولوجيا التطبيقية لبركان. وقد تم، بتعاون مع

القطب الفلاحي لمداغ / بركان :
قلب جديد للصناعات الغذائية الجهوية

المهنيين، وضع شعبة متخصصة في التلفيف والتعبئة والتي انطلقت بـ24 متدربا. ومنذ ذلك الحين انتقل العدد إلى 76 متدربا سنة 2009/2008، وسيصبح في 2010/2009، 101 متدربا، أي بزيادة قدرها 321%.

ومن أجل المرافقة الدائمة للقطب الفلاحي بواسطة التكوين، فإن برنامج التنمية للمكتب نص على توسيع معهد بركان لتصل طاقته إلى 400 مقعدا تربويا متخصصة في الشعب الجديدة للفلاحة الغذائية.

المعهد العالي للتكنولوجيا التطبيقية لبركان، معهد في قلب الحظيرة الصناعية لسلوان

توسعة المعهد العالي للتكنولوجيا التطبيقية لبركان، بطاقة بيداغوجية تصل إلى 400 مقعدا مخصصة للقطاع الفلاحي ولصناعات الغذائية.
التاريخ المقرر للافتتاح : دخول 2012

بعد القطب التكنولوجي لوجدة والقطب الفلاحي لبركان، يعد معهد بركان الرافعة الثالثة ذات الأسبقية لبرنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية (شرق المتوسط) والذي سيصاحبه إنشاء مؤسسة جديدة للإستجابة للحاجيات من الموارد البشرية المؤهلة للحظيرة الجديدة لسلوان.

وسيتم تشييد هذا المعهد في قلب الحظيرة نفسها وسيشكل أرضية للتكوين المهني الأولي والتمرس من شأنها أن تستجيب لحاجيات المستثمرين المستقبليين. ومن المرتقب أن تصل طاقته إلى 400 مقعدا تربويا، بشعب تتطابق مع حاجيات الوحدات الصناعية الجديدة.

مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل يشجع إنشاء المقاولات

إن تشجيع ومصاحبة إنشاء المقاولات تشكل مهمة أخرى ذات أولوية للمكتب. ومنذ البرنامج الوطني مقاولاتي، أحدث المكتب شعبته الذاتية. وقد أصبحت مؤسسات الجهة الشرقية تعرف منذ فترة جد مبكرة تطورا برقمين.

وبعد افتتاح الشباك الأول بوجدة في 2006، تم افتتاح ثلاث شبابيك جديدة لفائدة شباب الجهة الشرقية لمساعدتهم على تحقيق مشاريعهم وضمان تتبع من بعد الإحداث. وكما هو الحال بالنسبة لوجدة، والناظور، وبركان وتاوريرت التي هي الآن مغطاة، فإن الأقاليم الأخرى سوف تغطى عما قريب. والنتائج إلى غاية متم 2008 جد مشجعة. فمن بين 500 مرشحا في بداية المسلسل :

- 45 مقاولة تم إحداثها إلى حد الساعة ؛
- 8,5 مليون درهم منحت من لدن الأبناك، منها زهاء 6 مليون تم الإفراج عنها، أي 67% من المبلغ الممنوح ؛
- 120 منصب شغل محدث.

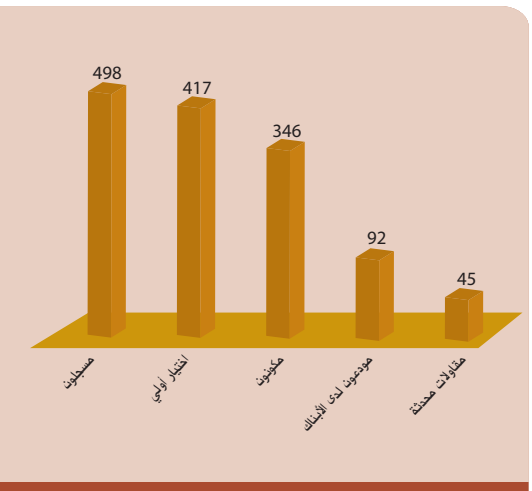

إنشاء مقاولات

وتطمح أهدافنا بالنسبة لسنة 2009 الجارية إلى مواكبة 100 من الشبان الجدد لتحقيق مشاريعهم.

صندوق تمويل المنطقة الشرقية، رافعة لتمويل وتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة والشعب ذات القيمة المضافة القوية

عبد الكريم مهدي
مديرعام صندوق تمويل الجهة الشرقية (*FIROGEST*)

إن التحدث عن اقتصاد المعرفة، هو أيضا إعطاء الوسائل لإخراج الإبتداع والتجربة من أجل إرسائها في الإقتصاد الحقيقي. وإن خلق مقاولات مبتدعة حول عرض جديد (أو متجدد)، أو تنمية منتوجات أو خدمات مبتدعة بالمقاولات القائمة، يتطلب ضخ استثمارات قد تكتسي أشكالا مختلفة. ويعتبر الصندوق الجهوي أداة أظهرت فعاليتها في دعم العبور الصعب للإبتداع نحو أسواقه. ويستهدف صندوق تمويل الجهة الشرقية طبعا المشاريع التي تنعش التنمية بالجهة الشرقية.

في إطار المبادرة الملكية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للمنطقة الشرقية، تزودت الجهة بصندوق للإستثمار بغلاف مالي يصل إلى 300 مليون درهم.

وهذه الأداة الجديدة للتمويل تهدف إلى مرافقة حاملي المشاريع، وتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والتي توفر إمكانات تنموية والتي لها وقع سوسيو–اقتصادي على المنطقة.

واعتبارا لحداثته على الصعيد الجهوي، شرع الصندوق منذ انطلاقته في مجهود كبير للتواصل والتحسيس بالفوائد الإستراتيجية لهذه الأداة التنموية :

• تواصل مؤسساتي مع إحداث حاملات خاصة (الهوية المرئية، موقع انترنيت، ...)، من أجل إرساء صورة قوية للحيوية والقرب الجهوي ؛

• تواصل تشاركي في إطار عدد من المناظرات والتظاهرات الجهوية والوطنية (منتدى المقاولات الصغرى والمتوسطة، بوجدة والناظور، الأيام الوطنية للمهاجر، برنامج ENTREPRENDRE، مؤتمر OEC، مؤتمر صحفي جهوي، منتدى

المقر الإجتماعي لصندوق الاستثمار للجهة الشرقية

الغرب–ألمانيا 2008، المركز الجامعي لتنمية الجهة الشرقية...) ؛

• استكشاف ديناميكي وطريقة تحسيس اتجاه العاملين والمستثمرين بمدن وجدة، والناظور، وبركان، وتاوريرت، وجرادة وفكيك.

صفحة الاستقبال لموقع صندوق الاستثمار

وفي إطار اقتصاد الكفاءة والمعرفة، منحت عناية خاصة للمشاريع العاملة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية على صعيد الكفاءة والمعرفة والتي تبرهن على الأهمية الممنوحة لهذا القطاع من أجل بروز نسيج ذي مؤهلات تنموية على الصعيد الجهوي.

وبرسم ذلك، قام صندوق الإستثمار للجهة الشرقية بالتوقيع على ميثاق للمساهمين في 6 مارس 2009 مع MICROCHOIX Maroc، وهي شركة رائدة في التجارة الإلكترونية، مقرها بوجدة.

ومن جهة أخرى أنجزت مجموعة من العمليات التواصلية لا سيما مع :

• حاضني المشاريع عبر المركز الجامعي لتنمية الجهة الشرقية، التابع لجامعة محمد الأول، من أجل تأمين مواكبة للمشاريع المستقبلية المثمنة للأبحاث الجامعية ؛

• المشاريع ذات القيمة المضافة المرتفعة في الميادين الصناعية والفلاحية والسياحية، لمواكبة مشاريع برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية، وللتصريف الجهوي للمخطط الأزرق والمخطط الأخضر.

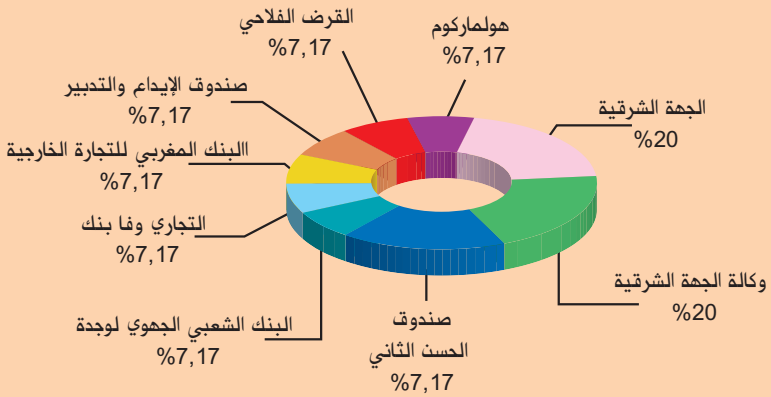

توزيع رأسمال صندوق الإستثمار

بـــــلاغ

صندوق الإستثمار للجهة الشرقية
FiRO
Fonds d'Investissement de la Région de l'Oriental

توقيع ميثاق مساهمين مع MICROCHOIX Maroc

إن صندوق الاستثمار للجهة الشرقية، باعتباره رافعة لتمويل نمو المقاولات الجهوية والشعب الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية على مستوى الجهة، يسجل مرحلة جديدة في مسلسل تنميته بتوقيع ميثاق مساهمين مع شركة MICROCHOIX Maroc في 6 مارس 2009.

وشركة MICROCHOIX Maroc الكائنة بوجدة والمختصة في تسويق المنتوجات المعلوماتية والمتعددة الوسائط، هي شركة رائدة في ميدان التجارة الالكترونية وتتموقع منذ عدة سنوات في قطاع يتميز بإمكانات نمو ضخمة.

وبمقتضى هذه الشراكة، سيساهم الصندوق إن على الصعيد المالي أو بتوفير الدعم الاستراتيجي والتنظيمي في مواكبة شركة MICROCHOIX Maroc، في إطار برنامجها التنموي الذي يهم في نفس الوقت توسيع أرضية التوزيع والمهن ذات القيمة المضافة العالية.

وهكذا، فإن هذه الشراكة تعكس تصميم وإرادة صندوق الاستثمار للجهة الشرقية للعمل لفائدة بروز نسيج اقتصادي ذو مؤهلات قوية بالجهة الشرقية.

صندوق الاستثمار للجهة الشرقية
شركة مجهولة الاسم رأسمالها 150.000.000 مليون درهم
إقامة باستور - 76، شارع ولي العهد الأمير مولاي الحسن - وجدة - المغرب.
الهاتف : 02 82 70 36 05 / 20 32 70 36 05 - الفاكس : 23 33 70 36 05
السجل التجاري : 10118880 - ص.و.ض.ج : 7516290 - www.firo.ma

العولمة، والتنمية الداخلية وتعبئة الكفاءات
البرازيل ، روسيا، الهند والصين توضح الطريق

كريستيان ميليلي
باحث بالمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي
جامعة باريس–غرب، نانتير – لا ديفونس

البرازيل، روسيا، الهند والصين دول أصبحت تختصر في التعبير اللاتيني بـ BRIC تقديرا لدينامية اقتصادياتها وللعوامل المشتركة لبروزها في الأسواق المعولمة. ويبدو أن النمو الداخلي كشرط أولي من بين هذه العوامل. والمحلية المدعمة بأقطاب للتنمية تعبأ الكفاءات المتوفرة وتدفع سريعا لتكوين موارد بشرية جديدة وكذا إلى امتصاص كفاءات خارجية أو مهاجرة. وبشكل موازٍ، تنسج علاقات مع الخارج بما فيها العلاقات التجارية : فتوضع الدائرة الفاضلة للتنمية على السكة.

إن العولمة الإقتصادية ليست في حد ذاتها ظاهرة جديدة. فقبل الحرب العالمية الأولى، فتح ازدهار الرأسمالية الصناعية والمالية وأدمج في «العالم الأول» فضاءات جديدة عبر دفقات تجارية ومالية وبشرية. وبعد «فاصل» سنوات 1930 و1940، فقد عرفت فترات ما بعد الحرب وإعادة البناء تم نهاية الإستعمار، بصورة شبه تلقائية إستعادة العولمة الإقتصادية لمسارها الطبيعي عبر «تفكيك التسليح» التجاري المنهجي في إطار الإتفاقية العامة حول الواجبات الجمركية.

والتحدث حاليا عن العولمة ، يندرج إذا ضمن حركة قديمة. والجانب المتعدد الأوجه، الذي كان واضحا منذ البداية، تعزز بعد ذلك واستعمل كأساس لدينامية مطعمة ذاتيا بواسطة تكامل متزايد لمختلف المكونات : التجارة، المالية والإنتاج. وهي تمنح من الآن فصاعدا نظرة لمسار لا رجعة فيه والملخصة في العبارة المقتضبة «العولمة هي أمر بديهي في كل يوم».

وما يقال حول «الإقتصاديات الصاعدة» التي تندرج في هذا الإطار تشكل ليس فقط خطابا موجها، وصرعة فكرية، بل أيضا وبالخصوص ترجمة لواقع ملموس.

وعبر خطاب موجه، نفكر في المنظمات المتعددة الأطراف كالبنك الدولي الذي يعد من المدافعين بلا كلل على العولمة وفوائدها، والتي ترى بأن النزوع إلى العولمة من طرف بعض الدول القارية كالبرازيل، وفيديرالية روسيا، والهند والصين، هو شرعنة لدورها ولصحة تحاليلها وتوصياتها السابقة.

عبر صرعة فكرية، نقصد اختيار مواضيع للدراسة والبحث تفرضه اعتبارات تعود أكثر لمنطق وسائل الإعلام الجماهيرية.

الدينامية الاقتصادية للدول الأربعة

	معدل زيادة الناتج الداخلي الخام (ب ٪)			التجارة الخارجية (ب ٪ من الناتج الداخلي الخام)	السكان (بالملايين)
	2005	2006	2007	2007	2007
البرازيل	2,9	3,7	5,4	22	192
روسيا	6,4	7,4	8,1	45	142
الهند	9,2	9,7	9	31	1 123
الصين	10,4	11,6	11,9	66	1 320
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	2,5	2,8	2,5	45	966

هونك كونك : رمز الدينامية الاسيوية

فعلى سبيل المثال، كانت اليابان على كل الألسنة في الثمانينيات، ثم سقطت في طي النسيان بعد ذلك.

إلا أن السؤال الحقيقي، أو على الأقل السؤال الذي له معنى هنا، هو: ما هو الواقع الذي يختفي وراء تفخيم الخطاب المهيمن ؟
هناك شبه توافق لدى علماء الإقتصاد لاعتبار المرحلة الحالية، التي تشهد في إطار العولمة بروز دول كبرى كالبرازيل وروسيا والصين والهند، مرحلة حاسمة لمستقبل واستقرار الإقتصاد العالمي. فحجم هذه الإقتصاديات، وحيويتها الحالية وإمكاناتها وكذا درجة تفتحها يتم إبرازها بشكل واسع. بل ويعتبر عالما الإقتصاد رافائيل كابلينسكي وديرك ميسنر (2008) بأن الدولتين الأسيويتين الكبيرتين أصبحتا المحرك الجديد للإقتصاد العالمي. وهذا التفاؤل يعدله مع ذلك بعض الخبراء الذين يعتبرون بأن هذه الدول مازالت مع ذلك في طريق النمو لكونها تواجه تحديات داخلية مختلفة وأن ترسخها في الفضاء الإقتصادي العالمي ما زال متواضعا.

وإذا كان من اللازم تفسير وصول الدول الأربعة إلى قلب العولمة، فإن الطابع الداخلي للمسلسل الذي تم وضعه هو الذي ينبغي أن يتم إبرازه. فلأول وهلة، لا يبدو الأمر غريبا، لأن كل الدول المصنعة مرت من مرحلة إبتدائية للتنمية على أساس وطني، مسلسل تم تشجيعه بواسطة إغلاق نسبي لترابها. وتبين دراسة متأنية لاقتصاديات هذه الدول الأربعة بأنها لم تحد عن القاعدة. ولو أن نتائج هذه الدول غير متساوية بحيث هناك في طرف أول نمو قوي جدا للإقتصاد الصيني منذ أكثر من عقدين ومن طرف آخر نمو ضعيف نسبيا للإقتصاد البرازيلي– وهي ناتجة عن صيرورة تاريخية وإمكانات مختلفة– فكل هذه الدول تشترك في كونها انطلقت في ديناميكية إقتصادية ذات طابع داخلي واسع.

وإذا أصبح عاديا مقابلة «طريق صينية» للتنمية مبنية على التصنيع الثقيل وعلى صادرات المواد المصنعة ب «طريق هندية» تتوجه أكثر نحو الخدمات، فإن فيدرالية روسيا والبرازيل اختارتا طرقا بديلة مبنية على تثمين مواردهما الأولية من أصل معدني أو فلاحي. ومن المفيد التأكيد هنا بأن ازدهار وإصلاح الإقتصاد الوطني سبقتا الانفتاح على الخارج.

لكن التنمية الداخلية لا تعني الجمود، سواء في الداخل أو في الخارج. ففي الحالة الأولى، عرفت كل هذه البلدان تجديدا في الطرق والبنيات الإنتاجية. وهكذا، استطاعت الهند أن تفلت من «قدرية» نمو إقتصادي ظل لفترة طويلة غير كاف للإستجابة للحاجيات الداخلية الضخمة، ومنها تقليص الفقر، بعد موجة أولى من الإصلاحات شرعت فيها في بداية الثمانينيات في ظل حكومة رجيف غاندي.

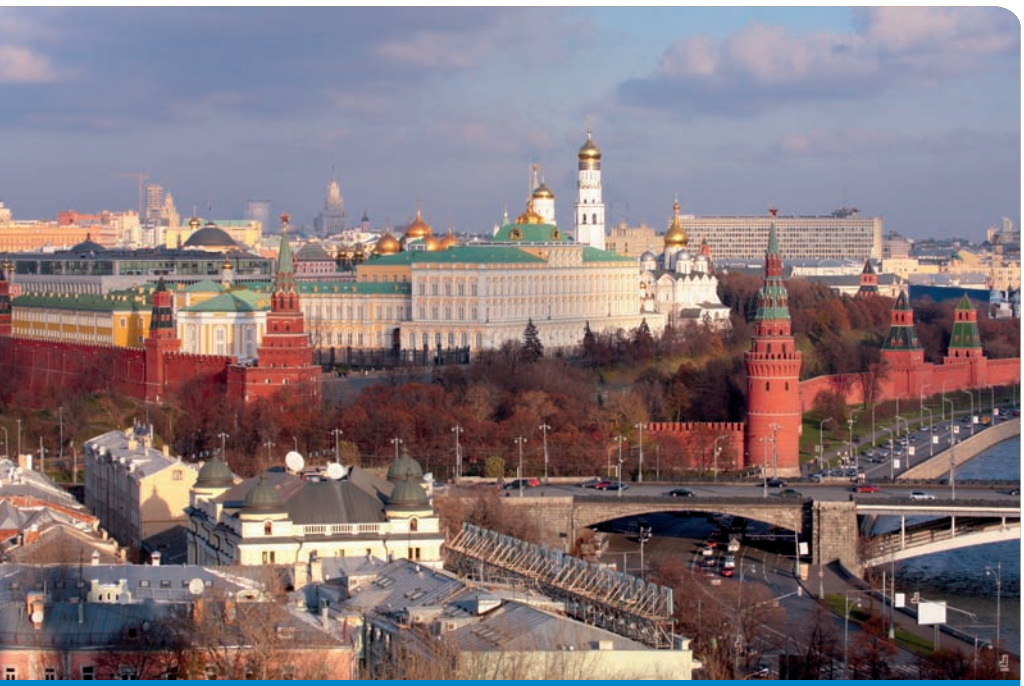
الكرملين بموسكو، قلب السياسة التنموية على الدوام

إن التوطين المحلي للأنشطة تشكل أساس هذه الإستراتيجيات وتعتمد على أقطاب تنموية تسمح بالجمع ما بين أثر التجمع، واقتصاد الحجم. وقد استعملت أيضا في الإختبار الإجتماعي في حالة إقتصاد إنتقالي. وقد استفادت الصين منذ الثمانينيات من مناطقها الإقتصادية المفتوحة، ومن «مدنها المفتوحة»، لإعطاء دينامية لواجهتها الساحلية وجر باقي الإقتصاد الوطني. وتقدم الهند بصورة موازية، بأقطاب للتنمية (Bengalore) (الإعلاميات) وحيدرأباد (الصيدلة)، منطق تنمية ترابية مماثلة.

تنمية داخلية لا تعني أيضا انطواء على الإقتصاد الوطني ولا الاكتفاء الذاتي، لأن «الدول الصاعدة» بشكل عام لم تفتأ تعمل على الإستفادة من العولمة، عبر اندماج متزايد في المبادلات التجارية ودفقات الإستثمارات. وتزيد من صواب ذلك كون الإسراع أو الحفاظ على وثيرة النمو الإقتصادي للإستجابة لمختلف الرهانات الوطنية–الإنتقال الديمغرافي غير مكتمل بالخصوص–لا يمكن أن ينحصر فقط في تعبئة الكفاءات والموارد المتوفرة على الصعيد الوطني.

إن الإستراتيجية التنموية الداخلية هي أيضا تأكيد لهوية جماعية و/أو ثقافية واضحة بشكل خاص بالنسبة لهذه الدول الأربعة.

وشكل التنمية المتبع من طرف هذه الدول يعتمد على تعبئة واسعة للكفاءات. وهذا المفهوم، الذي ظل لفترة طويلة منحصرا في عالم المقاولة لتحسين نتائجها عبر تجارب مختلفة (التايلورية، الفوردية، التويوتية)، أصبح عاملا أساسيا للتنمية المسرعة لـ «الدول الصاعدة». والآثار المرجوة هي في نفس الوقت اقتصادية – زيادة إنتاجية وسائل الإنتاج – واجتماعية – مزيد من التماسك والإستقرار للنسيج الإجتماعي– وهي أهداف ليست مجردة من فوائد سياسية.

وأخيرا، فإن دراسة الإستراتيجيات المتبعة من طرف الدول الأربعة المذكورة، تظهر بأن هذه التعبئة تشمل أساسا كفاءات بشرية متوفرة على الصعيد الوطني، إضافة إلى نقل وامتصاص المهارات الموجودة بالخارج. والإختيار الصيني للتنمية، المبني على استعمال مكثف لليد العاملة ذات الكلفة المنخفضة، يندرج في هذا الإطار. لكن أيا من الدول الأربعة يمكنه أن يقنع بتعبئة ساكنة لكفاءاته ولا حتى لموارده الطبيعية، على غرار البرازيل أو فيدرالية روسيا، ولو بسبب التغيرات السريعة للأسعار بالأسواق.

وهكذا طورت كل هذه الدول مقاربة ديناميكية لتعبئة الكفاءات، بالإعتماد على إقامة وتعبئة مؤسسات مناسبة، خاصة على صعيد التعليم العالي (الهند)، أو مراكز للبحث العمومي (البرازيل، الصين وروسيا). والطريق التي نهجتها الهند في هذا المجال مفيدة للغاية وغنية بالدروس بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو: نجاح الإعلاميات وبشكل أقل، الصيدلة الهندية تُفسَر بوجود خزان هام من الأشخاص المؤهلين تأهيلا عاليا مكونين عن طريق شبكة امتياز مكونة من معاهد للمهندسين والتقنيين، أنشىء أولها بعد الاستقلال مباشرة (1951).كما أن تعبئة الكفاءات يمر عبر تعزيز العلاقات مع الجاليات المهاجرة.

سالفادور دي بايا، الصورة السياحية تخفي قوة التنمية

وعلى سبيل المثال، فإن الدول الأسيوية عرفت، بشكل أقل أو أكثر انتظاما، كيف تضاعف علاقاتها مع جالياتها في الخارج. وفي بعض الحالات استطاعت أن تقلب لصالحها اتجاه الدفقات التقليدية للهجرة. وبشكل موازٍ، يتم البحث حثيثا عن الكفاءات في مجال المهارة في ميادين التدبير، والتكنولوجيا، والمسارات الإنتاجية أو أيضا التسويقيات ، في إطار شراكات مع الشركات الأجنبية.

أقطاب التنافسية في مواجهة العولمة

مريم ماتري
تعد دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة جون مولان–ليون
مركز البحث ماجيلان – فريق أوريستيك

في الفضاء الشمولي، أقطاب التنافسية، بطبعها المحلي، تكتسي معناها في تفكير معولم.
وفي الواقع، وبغض النظر عن السياسات الوطنية (وإذا الاتفاقيات الثنائية)، فإن أقطاب التنافسية تتصور على مستوى التجمعات الإقتصادية الكبرى وتندرج في منطق التنمية الذي تتقاسمه أوروبا وباقي العالم المتوسطي. وفي هذا المستوى تطبق دعومات مؤسساتية وترمي أسس سياسة صناعية أورومتوسطية.

إن قطب التنافسية، كنظام للمقاولات مترسخ في جهة ما، تساهم في تأمين التنافسية العالمية الطويلة المدى لإنتاج وطني. وإن الوقع الإيجابي لتجمع المقاولات والدينامية التي أحدثها التعاون ليست ملاحظة حديثة. وخلافا لسنوات السبعينيات حيث المبادرة الشخصية كانت مصدر منظمات منتجة محلية، فإن أقطاب التنافسية أصبحت تباشر في إطار سياسة عمومية نابعة من المجموعة الأوروبية.

1- العولمة، رافعة أقطاب التنمية

بشكل مختلف، يمنح قطب التنافسية ذي البعد الوطني، وحتى الدولي، أهمية للمجال الترابي الذي يقع فيه : وهو يوافق بين الشمولي والمحلي. وهذه السياسة الصناعية الجديدة المنجزة لغايات التنافسية الدولية «فكر شموليا، لكن اعمل محليا». إن العولمة تحرر إمكانات النمو، طبعا، لكنها في حد ذاتها مصدر آثار ايجابية وكذا سلبية.
إن تنمية التنافسية يعود بالفائدة لا سيما بالنسبة للمستهلكين لكنها يمكن أن تكون مصدر إفلاس مقاولة لا تتوفر على القدرات على مواجهة المنافسة. وتمكن العولمة من تجميع تشكيلة المعارف التي تشجع على الإبتداع، ولكن تسهل اليقظة الإخبارية، وتعطي الإنطلاقة لسباق محموم نحو الإبتداع وتدير ظهر المستهلكين عن المواد التقليدية نحو مواد ذات تقنية دائما أعلى. والعولمة لا حدود لها، فهي لا مجالية، ويمكن أن تحدث رغبة في التماثل مع فضاء ما. وفي هذا المناخ، فإن السياسة الصناعية لأقطاب التنافسية تدمج العولمة في مسلسلها الداخلي للتسيير.
إن قطب التنافسية يمكن أن يكون وسيلة للتحكم في الآثار السلبية التي يمكن للعولمة أن تنتجها :

- إهمال وضع التماثل نتيجة اللامجالية ؛
- الارتياب من تبادل المعلومات الإستراتيجية بواسطة تكنولوجيات الإعلام والتواصل ؛
- الخوف من اليقظة التكنولوجية، ومن هنا تأتي ضرورة القطب لإعادة الثقة والأمان للمعلومة.

كما أن القطب بإمكانه أن يدمج جزءا من الآثار المواتية التي يوفرها :

- عدد كبير من الشبكات وأسواق كامنة جديدة ؛
- عولمة تكنولوجيات الإعلام والإتصال وتجميع الكفاءات التي تشجع على تكثيف المعارف والبحث المتعاون ؛
- غياب حدود افتراضية.

وتدريجيا، أثبتت هذه السياسة الصناعية لأقطاب التنافسية فوائدها في مواجهة العولمة وتندرج كسياسة للنمو من أجل بلوغ التنافسية الضرورية والاندماج في مسلسل العولمة.

2- أهداف السياسة الصناعية لأقطاب التنافسية بأوروبا: نموذج فرنسا

إن هدف هذه السياسة مزدوج مع جانب داخلي وخارجي للتنمية :

• نشر الإبتداع على الفضاء الذي يقام فيه القطب التنافسي وتنمية النشاط الإقتصادي بالمجال الترابي ؛
• تشجيع التنافسية ذات النظرة الواضحة وطنيا ودوليا لقطب التنافسية.

ولاستيعاب هذه التحولات الإقتصادية المرتبطة بالعولمة، وضعت سياسة صناعية من طرف اللجنة البين وزارية لإعداد وتنافسية التراب. وفي الفترة 2005 إلى 2007، تم منح علامات 71 قطب للتنافسية بفرنسا. ومن هذه الأقطاب، تم تمييز 7 أقطاب دولية و10 أقطاب ذات طابع دولي. ويوضح ف. لوروا (F. Leroy)، المكلف بمهمة (عضو مجموعة العمل «أقطاب التنافسية» بمديرية المقاولات) أهم أهداف أقطاب التنافسية، وهي :

• تعزيز تنافسية التراب الوطني ؛
• تحريك التنمية الإقتصادية ؛
• إحداث أو المحافظة على مناصب شغل صناعية ؛
• اجتذاب الإستثمارات والكفاءات على الصعيد الأوروبي والدولي. ويبقى الهدف النهائي هو تحسين تنافسية العرض الفرنسي بالأسواق الدولية. وتموقع أوروبا متوجه نحو الجودة، وهي عامل للتمييز في مواجهة منافسة تهيمن بواسطة التكاليف. وغاية أقطاب التنافسية هي إعادة تأهيل تنافسية أوروبا مع الأمل في بلوغ الأهداف المحددة في 2000 بقمة لشبونة.

3- مبادرة أقطاب التنافسية بالبلدان المتوسطية عبر الشراكة الأورومتوسطية

من الجانب المتوسطي، الدول التي ظلت لزمن طويل متخصصة في الإنتاج المنخفض التكاليف عانت أيضا من منافسة، خاصة بالقطاعات التقليدية (كقطاع النسيج)، الهند، والبلدان الأسيوية وأيضا البلدان الشرقية. كما أنها تواجه دعم الصرف الدولي. وسياسة أقطاب التنافسية هي في بدايتها : والفائدة من الإندماج في هذا الأفق الجديد هي إعادة تحيين المهارات لتثمينها عبر العولمة. والرهان هو إثبات الذات بتجميع كفاءاتها لخلق «قيمة مضافة»، كمية ونوعية، للإنتاج، وفائدة تنافسية لتحريك النشاط الإقتصادي للمقاولات المتوسطية على الأسواق العالمية. ولذلك تم وضع تصاميم للدعم بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي.

ابتداء من خريف 1995، يؤطر مسلسل برشلونة العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط بهدف الإتجاه نحو بناء منطقة أورو متوسطية للرفاهية المتقاسمة ونحو إرساء تدريجي للتبادل الحر.

بواسطة هذا المسلسل المتبع من مؤتمر برشلونة 2 سنة 2005، تدعم اللجنة الأوروبية مشاريع ملموسة للمساعدة من أجل التنمية عبر سياسة مالية توسعية.

وهكذا، فقد اتضح أن انطلاق سياسة أوروبية للجوار لدعم الشراكة الأورومتوسطية، كان سببا في العديد من المشاريع، ومنها مشروع ميدا. وهذه التشابهات في السياسات المحلية مع أوروبا تظهر كبروز مبادرة سياسات أقطاب التنافسية تجمع بين النمو الداخلي، والذكاء الإقتصادي الترابي لغايات شمولية، كمفهوم الشومحلية (glocalisation).

لقد أصبح المغرب يحقق مبادلاته مع الإتحاد الأوروبي، الذي منحه في 13 أكتوبر2008 الوضع المتقدم، وهو وضع ما بين الشراكة والإنضمام.

والمغرب هو الأول من بين الدول المتشاركة المتوسطية التي حصلت على هذا الوضع الذي يعزز الشراكة : فإمكانيات التعاون مع الإتحاد الأوروبي توسعت وتقترح تحريرا أكبر للتجارة ولا سيما الولوج إلى بعض البرامج والوكالات التابعة للمجموعة، مع دعم مالي إلى غاية 2013.

درجة تشمس الجهة الشرقية
يخول لها استغلال الطاقة الشمسية

4- نموذج برنامج ميدا MEDA بالمغرب

إضافة لتدخلها لمنح الفعالية القصوى للشراكة الأورومتوسطية، فإن هذه الشراكة الأورومتوسطية تتمحور حول مختلف مخططات الدعم ومنها مشاريع ميدا أو أيضا المشاريع النابعة من التسهيلات الأورومتوسطية للإستثمار والشراكة. وبرنامج ميدا هذا، الذي قرره المجلس الأوروبي لكان في يونيو 1995، هو أحد الآليات المالية لتفعيل الشراكة. واللجنة الأوروبية هي التي تعد، بالتعاون مع كل واحد من الشركاء المتوسطيين، برامج متنوعة للمساعدة على الإنتقال الإقتصادي وذلك على شكل «دعم لتنمية القطاع الخاص، ومساعدة للإنتقال الإقتصادي، وإعانة للتنمية الإجتماعية والإقتصادية المستدامة ودعم برامج التقويم الهيكلي».

وبرنامج ميدا يندرج ضمن هدف التنمية المستدامة. وهو يحدث مناصب شغل وثروات لكي يتأقلم مع الدينامية الجديدة للتنافسية. وعبر وحدات دعم المشاريع (UAP)، وهي هيئات لتدبير مشروع ميدا، استفادت عدة محاور من هذا البرنامج بالمغرب، خصوصا : تنمية الموارد البشرية (التربية، التكوين)، وثلاث قطاعات رائدة واعدة للإقتصاد المغربي : السياحة، النسيج، التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال. وهذه المشاريع ستتدخل لتثمين (التكوين المهني، مقاربة بواسطة الكفاءات) وتنمية هذه القطاعات من أجل الإستجابة للتطورات الإجتماعية والإقتصادية للمقاولات في مواجهة الانفتاح الدولي.

5- ما هي العلاقة مع سياسة أقطاب التنمية ؟

هذه الطريقة تستخدم مسلسل الذكاء الإقتصادي على منطقة من المقاولات الخاصة في مجال ترابي ما. وتكوين الرأسمال البشري أو أيضا وجود بنيات تحية ملائمة هي مرحلة أولى لمباشرة سياسة لأقطاب التنافسية. وجانب الحكامة يمكن أيضا أن يتدخل ، مثلا، بخصوص الإنشاء الغير متساوي لتكنولوجيات الإعلام والإتصال ضمن مجال ترابي وبلد ما (أهمية رهان أقطاب التنافسية فيما يخص إشاعة الإبتداع ونقل المعارف). ولذلك، فإن الحكامة يمكن أن تهم مشروع للتنمية الإقتصادية أكمله أو جزءا منه، ومن هنا تأتي أهمية إدماجه في مسلسل التنافسية بالبلدان المتوسطية.

ومخططات الدعم هذه، ومنها برنامج ميدا، تشكل بدايات سياسة صناعية لأقطاب التنافسية بالنسبة الدول المتوسطية تشجع الولوج إلى التكوين، ونقل المعارف أو أيضا تشبيك الفاعلين المرغوبين...
وهذا يعني أن هذه البلدان ترغب في المزيد من التصنيع، وفي اجتذاب الإستثمارات الأجنبية (واحد من الأهداف الأربعة لسياسة أقطاب التنافسية) من أجل التموقع في مقابل المنافسة وبالتالي الإندماج في حركة العولمة الجارية.

خلاصات

- السياسة الصناعية لقطب التنمية كتمثيل محلي للعولمة، تقترح آفاقا تنموية تتفق مع طلبات السوق الأكثر تعقيدا (أهمية الإستثمار في مجال البحث والتكوين، تعقيد مسلسل الإبتداع، تردد الطرح في بالسوق).
- أقطاب التنافسية تشجع مسلسل «الإبتداع المتعاون».
- أقطاب التنافسية تشكل سياسة متكاملة للنمو، حتى يتمكن الجميع من التموقع بالأسواق العالمية.
- دور المؤسسات أساسي لخلق ودوام القطب، سواء على مستوى البنيات التحتية، أو المعدات، وتمويلات برامج البحث، والشراكات مع الجهة، والمؤسسات المحلية والغرف. والصناديق الأوروبية لإقامة أقطاب التنافسية بفرنسا وأيضا المساعدات الحكومية عبر المشاريع كمشروع ميدا بالبلدان المتوسطية، تظهر مدى ضرورة انخراط المؤسسات من أجل إعطاء مصداقية للمشروع، وانطلاقته وديمومته.

(1) Leroy F., Pôles de compétitivité : de l'appui à projets à la labellisation. Entreprises, réseaux et territoires, le 22 mars 2005.
(2) Les PPM : Algérie, Autorité palestinienne, Egypte, Israël, Jordanie, Liban, Maroc, Syrie, Tunisie, Turquie.
(3) « union Européenne et méditerranée », la Documentation Française, HYPERLINK «http://www.ladocumentationfrancaise.fr/» http://www.ladocumentationfrancaise.fr/ dossiers/europe-méditerranée/index.shtml
(4) شملت المشاريع أيضا تنمية البنيات التحتية، والمحاور الطرقية، وكذا قطاعات أنشطة أخرى.

التحكم في قواعد المعطيات
مفتاح التنافسية

مختصرات

السربون تستقبل وكالة الجهة الشرقية

الجمعة 20 مارس 2009. بطلب من جامعة السوربون (باريس III)، يعود السيد بودشيش، مدير التعاون الدولي بوكالة الجهة الشرقية إلى أدراج الجامعة، لكن هذه المرة ليس بصفته طالبا، لتقديم تسويقيات وتواصل الوكالة. وقد أوضح السيد بودشيش في البداية الخطوط العريضة لسياق وإستراتيجية تدخل الوكالة قبل أن يعرض التسويقيات المحلية المستهدفة الناتجة عنها.

والتواصل في خدمة هذه التسويقيات، في منهجيتها وإبداعاتها، لم تزدها إلا صبغة طبيعية وتسجل نهاية التدخل. ولمرافقته في هذه المرحلة من العرض، رغب السيد بودشيش حضور وكالة MPCOM الممثلة بمديرها العام السيد ميشال. مستعيدين ظروف تكوينهم الجامعي، ختم المحاضران تدخلهما تحت تصفيقات الطلبة ومع تشكرات الأساتذة. ويبدو أن تواصل الوكالة للتعريف بالجهة الشرقية أصبحت حالة فريدة.

التقارب والتواصل

من بين الكلمات المفتاح في منهجية الوكالة : التقارب والتواصل، وهما يتجسدان بالطابع التشاركي للمشاريع المحققة. فإضافة إلى السلطات المحلية، والإدارات، والمنتخبين، والجمعيات والتعاونيات التي تعمل معها الوكالة منذ مدة طويلة، كان ينبغي اقتراح إطار مباشر ومفتوح للمواطن البسيط.

الهدف : تقديم مختلف جوانب عمل الوكالة والإصغاء للملاحظات والإنتظارات.

ومن أجل ذلك، تم تحريك قافلة (50 متر مربع تحت خيمة) من مدينة إلى مدينة (20 مرحلة من يومين في المعدل) طوال جولة انطلقت من فكيك يوم 10 فبراير الأخير وانتهت في مستفركي (عمالة وجدة) يوم 8 مارس. وقد كان الموقع يضم :

- رواقا لمؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى، حيث يتم تكوين ووضع الملفات ؛

- رواقا مخصص للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وللأنشطة المدرة للدخل، لا سيما لحاملي المشاريع ؛
- رواقا لجمعيات المجتمع المدني.

وطبعا، الصبغة الأولى تظل الإخبار، لتعريف المواطنين بالإمكانيات المتعددة للتنمية المحلية التي تدعمها الوكالة وشركائها لفائدتهم. لكن هذه الآلية تشجع أيضا على الإصغاء والتواصل : فردود الفعل بدت غنية بالدروس. والجزء الآخر من الرواق كانت تمكن من التعرف على المشاريع الكبرى التي يجري تنفيذها في كل إقليم تتم زيارته.

وقد كان هناك أول نقطة استقبال توجه الزائر حسب جانبيته ومراكز اهتماماته. فإلى جانب فريق يتكون من عشرة تقنيين تقريبا، فإن ممثلي الوكالة، والمؤسسة والجمعيات كانوا يتحاورون دون كلل مع الزوار. وقد تم استقبال حوالي 1000 زائر يوميا، مما يمثل نجاحا واضحا.

الجديد : أيام ORIENTAL.MA

إن النجاح الذي عرفته المجلة والإنتظارات النابعة عن الإسهامات في حوارات حول مختلف مقاربات التنمية الجهوية، دفعت الوكالة إلى مزيد من تحفيز التفكير حول آخر الأخبار بإعطاء الإنطلاقة لمبدأ «الأيام العلمية oriental.ma». وقد أقيمت الدورة الأولى بوجدة يومي 26 و27 يناير الأخير حول «الذكاء الإقتصادي الجهوي».

وهذه التظاهرة، المنظمة بشراكة مع ولاية الجهة الشرقية، والمجلس الجهوي، والفيدرالية الوطنية لغرف التجارة والصناعة والخدمات، والمركز الجهوي للإستثمار، وجمعيات المجتمع المدني (منها الجمعية المغربية للذكاء الإقتصادي)، تهدف إلى إرساء أسس ذكاء إقتصادي جهوي حقيقي.

وللتذكير، فإن هذا التفكير يأتي بعد التوأمات المؤسساتية للوكالة والولاية (تباعا مع الجهات الإسبانية للأندلس وغاليسيا) والتي يعتبر وضع آليات للذكاء الإقتصادي الترابية، بالضبط أحد النتائج المنتظرة.

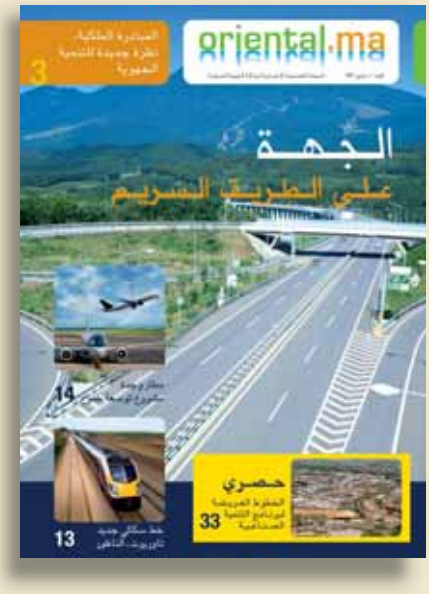

بمجلة

oriental.ma

تساهم وكالة الجهة الشرقية في تكوين وتداول المعرفة

يمكن تحميل مجلة oriental.ma على www.oriental.ma

وكالة الجهة الشرقية

mpcom

اليوم، بامكان كل مستعملي الأنترنيت عبر العالم الاطلاع على ما تزخر به الجهة الشرقية وعلى مستجداتها وأخبارها من خلال الموقع الإلكتروني www.oriental.ma. بإمكانكم التعرف على مواردها وتاريخها وثقافاتها، مدنها وقراها، بنياتها المتطورة والعصرية وآفاقها المستقبلية...
اليوم، نضع أمام السائح والمقيم والمستثمر والمثقف، جهة بتنوعها وفي قمة تطورها. جهة تحكي عبر هذا الموقع ماضيها، تجعلكم في الصورة الحقيقية لحاضرها وتقتسم معكم تطلعاتها.
www.oriental.ma موقع بالحجم الطبيعي للجهة.

وكالة
الجهة الشرقية